

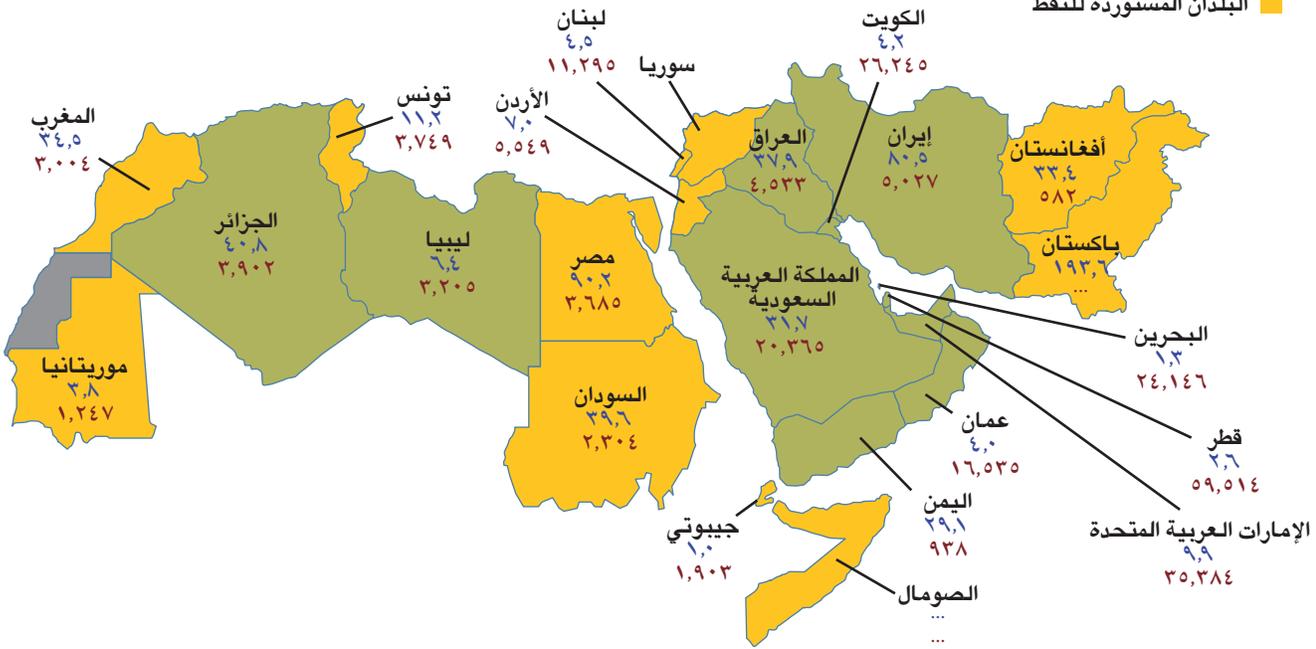
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

تعداد السكان بالملايين (٢٠١٦)

إجمالي الناتج المحلي للفرد بالدولار الأمريكي (٢٠١٦)

البلدان المصدرة للنفط
البلدان المستوردة للنفط



المصادر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد الإقليمي لصندوق النقد الدولي؛ وبرنامج Microsoft Map Land.

ملحوظة: أسماء البلدان وحدودها المبينة على هذه الخريطة لا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لصندوق النقد الدولي. وتشير المنطقة المظلمة باللون الرمادي في الخريطة إلى منطقة متنازع عليها.

أضواء على أهم الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

لتباطؤ وتيرة الضبط المالي بوجه عام. وقد تم تخفيض توقعات النمو النفطي وغير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بتوقعات عدد مايو ٢٠١٧ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ففي الجزائر، يتوقع أن يتباطأ النمو إلى ١,٥٪ في ٢٠١٧ ثم يبلغ أدنى مستوياته مسجلاً ٠,٨٪ في عام ٢٠١٨ بسبب تخفيضات الإنفاق المتوخاة، قبل أن يتعافى مجدداً على المدى المتوسط. وفي إيران، من المتوقع أن يهبط النمو إلى حوالي ٣,٥٪ هذا العام مع انحسار الدفعة التي تلقاها الإنتاج النفطي بعد رفع العقوبات. ومن ناحية أخرى، لا تزال الأوضاع الأمنية وطاقة إنتاج النفط تسيطر على الآفاق في العراق وليبيا واليمن.

وإزاء انخفاض أسعار النفط، اشتدت حاجة البلدان المصدرة للنفط في المنطقة للحد من تركيزها على إعادة توزيع الإيرادات النفطية من خلال الإنفاق على القطاع العام ودعم الطاقة. ولتحقيق هذا الهدف، وضعت هذه البلدان استراتيجيات طموحة لتنويع النشاط الاقتصادي ولكن آفاق النمو متوسطة الأجل لا تزال دون المتوسطات التاريخية نظراً لإجراءات الضبط المالي الجارية. وهذه الآفاق الضعيفة للنمو تلقي مزيداً من الضوء على ضرورة التعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية أيضاً.

وينبغي أن تواصل البلدان المصدرة للنفط تنفيذ خطط لخفض العجز حتى تحافظ على استمرارية ماليتها العامة، ودعم نظم أسعار الصرف المربوطة بعملة أخرى، حيثما كان ذلك ملائماً. وقد ساهم تراجع أسعار النفط في حدوث عجز كبير في المالية العامة عبر البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، حيث سجل ارتفاعاً حاداً من ١,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٤ إلى ١٠,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦، ولكنه من المتوقع أن يتراجع إلى ٥,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي هذا العام بفضل التحسن المحدود في أسعار النفط والجهود الكبيرة المبذولة لتخفيض العجز. ومع ذلك، فقد كان التقدم متفاوتاً بين البلدان، وسيحتاج بعضها إلى تحديد إجراءات إضافية للضبط المالي، مع حماية الإنفاق الاجتماعي والموجه إلى النمو. وسيكون من المفيد لكل البلدان أن تحقق تقدماً أكبر في تحسين ما لديها من مؤسسات وأطر للمالية العامة.

رغم زيادة التعافي العالمي، فلا تزال آفاق الاقتصاد ضعيفة نسبياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) نظراً لإجراءات التكيف مع أسعار النفط المنخفضة وتأثير الصراعات الإقليمية الدائرة. ففي البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، لا تزال تداعيات أسعار النفط المنخفضة وإجراءات الضبط المالي تشكل عبئاً على النمو غير النفطي، بينما يظل النمو الكلي مكبوحاً أيضاً على أثر اتفاق خفض الإنتاج النفطي الذي تقوده منظمة أوبك. وفي البلدان المستوردة للنفط، تشير التوقعات إلى ارتفاع النمو مدعوماً بزيادة الطلب المحلي والتعافي الدوري في الاقتصاد العالمي. غير أن معدل النمو في المنطقة يتوقع أن يبلغ ٢,٦٪ في عام ٢٠١٧ — دون تغيير عما ورد في عدد مايو ٢٠١٧ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى — أي حوالي نصف المعدل المحقق في عام ٢٠١٦، مما يرجع في الأساس إلى التطورات التي تشهدها البلدان المصدرة للنفط. ومن المتوقع أن يتسارع النمو بالتدريج على المدى المتوسط في معظم اقتصادات المنطقة، ولكنه سيظل في كثير من الحالات دون المستوى الذي يحقق معالجة فعالة لتحديات البطالة فيها. وينبغي التعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية لاغتنام الفرصة التي يتيحها تحسن الاقتصاد العالمي ولضمان الوصول إلى نمو أعلى وأكثر احتوائية وصلابة.

البلدان المصدرة للنفط: ضرورة المضي في إجراءات الضبط المالي وتنويع الاقتصاد

استمر ضعف أسعار النفط رغم تمديد العمل بقرار خفض الإنتاج الذي اتخذته منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك). وتواصل البلدان المصدرة للنفط التكيف مع هذه الأسعار المنخفضة التي أضعفت النمو وساهمت في حدوث عجز كبير في المالية العامة والحساب الخارجي. ومن المتوقع في عام ٢٠١٧ أن يصل النمو الكلي في منطقة مجلس التعاون الخليجي إلى أدنى مستوياته مسجلاً ٠,٥٪، مع تخفيض الإنتاج النفطي طبقاً للاتفاق الذي تقوده منظمة أوبك. وفي المقابل، يتوقع أن يتعافى النمو غير النفطي ليصل إلى حوالي ٢,٦٪ في ٢٠١٧ و ٢,٤٪ في ٢٠١٨ نتيجة

من ٦,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦ إلى ٦,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٧، ثم إلى ٥,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨. غير أن كثيرا من مواطني الضعف لا تزال قائمة بسبب الآثار التي خلّفها ضعف تعبئة الإيرادات المحلية وارتفاع المصروفات الجارية (الدعم والأجور) والتي أدت في معظم البلدان إلى تجاوز الدين العام ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وقد تفاقم هذا الاتجاه بسبب تغيرات التقييم الناجمة عن انخفاض قيم العملات وتضاعف أسعار الفائدة وضعف النمو. ويتعين مواصلة الضبط المالي وإجراء الإصلاحات اللازمة لمعالجة مواطني الانكشاف لمخاطر الديون. ومن المتوقع لمعظم البلدان أن تنخفض مستويات الدين في عام ٢٠٢٢ نتيجة للضبط المالي المرتقب، والذي يُتوقع أن يشمل توجيه المصروفات الجارية توجيهها دقيقا لحماية الإنفاق الاجتماعي وتحسين كفاءة الاستثمارات العامة بغية تخفيف الأثر الانكماشية على النمو.

وبالرغم من تحسن النمو المتوقع، ينبغي التعجيل بتنفيذ إصلاحات هيكلية جريئة لتشجيع نشاط القطاع الخاص والعمل على إقامة اقتصاد أكثر ديناميكية وتنافسية واحتواء للجميع. وسيكون من الضروري تحسين بيئة الأعمال، وهو ما يشمل تحسين جودة البنية التحتية. ويتيح «الميثاق العالمي مع إفريقيا» الصادر مؤخرا فرصة للتغلب على هذه المعوقات. ومما سيساعد في هذا الصدد أيضا تنفيذ الإصلاحات اللازمة في سوق العمل وقطاع التعليم، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز فرص الحصول على التمويل.

ولا تزال كفة التطورات السلبية هي الأرجح في ميزان المخاطر التي تشمل الصراعات والمخاطر الأمنية الإقليمية، وخطر القلاقل الاجتماعية والإرهاب الناتج عن الإصلاح، واستمرار تعرض النشاط الزراعي لمخاطر التطورات الجوية والسعرية. ومن المخاطر التي تهدد البيئة العالمية وتؤثر على المنطقة خطر تشديد الأوضاع المالية العالمية بسرعة أكبر واتباع سياسات انغلاقية في الاقتصادات المتقدمة. وبالنسبة لاحتمالات تجاوز التوقعات، قد يكون تحسن النشاط الاقتصادي أقوى من المتوقع في منطقة اليورو وبلدان أخرى من الشركاء التجاريين، مما يمكن أن يحقق ارتفاعا في النمو الإقليمي.

ولا تزال الكفة السلبية هي الأرجح في ميزان المخاطر التي يتعرض لها النمو في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. فهناك عدم يقين كبير يحيط بأفاق أسعار النفط، ولكن المخاطر الناشئة عن تقلب هذه الأسعار تبدو أكثر ترجيحا للجانب السلبي بوجه عام. ولا تزال مخاطر التطورات السلبية الناشئة عن الصراعات الإقليمية والتطورات الجغرافية-السياسية قائمة أيضا. وهناك مخاطر أخرى أكثر عالمية قد تؤثر بدورها على المنطقة، مثل عودة السياسة النقدية العادية بأسرع من المتوقع في الولايات المتحدة الأمريكية، وتطبيق سياسات انغلاقية في الاقتصادات المتقدمة. وفي المقابل، هناك احتمالات بتجاوز التوقعات العالمية — بما في ذلك حدوث تعاف عالمي أقوى وأكثر استمرارية — وهو ما يمكن أن يساهم في تحقيق نمو أعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

البلدان المستوردة للنفط: ضمان صلابة الاقتصاد والنمو الاحتوائي

من المتوقع لعام ٢٠١٧ تحقيق ارتفاع بمعدل ٤,٣٪ في النشاط الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، وهو أعلى بكثير من معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ ٣,٦٪ في عام ٢٠١٦. ويزيد هذا التحسن المتوقع بدرجة طفيفة عن النمو البالغ ٤٪ الذي توقعه عدد مايو ٢٠١٧ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ومن المنتظر أن يشمل نطاقا واسعا من البلدان حيث تشير التنبؤات إلى تسارع معدل النمو في معظم البلدان المستوردة للنفط بدعم من الطلب المحلي والصادرات. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع استمرار تحسن معدلات النمو بالتدريج في البلدان المستوردة للنفط، حيث تصل إلى ٤,٤٪ في عام ٢٠١٨ و ٥,٣٪ في المتوسط للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢. إلا أن معدلات النمو تلك لن تكفي لتوفير فرص العمل المطلوبة لاحتواء أعداد العاطلين الحاليين وملايين الباحثين عن وظائف الذين سيدخلون سوق العمل في الفترة المذكورة.

ومن المتوقع أن تشهد البلدان المستوردة للنفط في المنطقة تراجعاً طفيفاً في متوسط عجز المالية العامة

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٨-٢٠٠٠
(٪ من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات					
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	المتوسط ٢٠١٣-٢٠٠٠
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^١					
٣,٥	٢,٦	٥,٠	٢,٧	٢,٨	٤,٩
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
١,٦-	١,٩-	٤,١-	٣,٧-	٥,٥	٨,٩
رصيد الحساب الجاري					
٤,٦-	٥,٧-	٩,٣-	٨,٦-	٣,١-	٢,٤
رصيد المالية العامة الكلي					
٦,٩	٧,٩	٥,٧	٥,٨	٧,٠	٦,٩
التضخم (متوسط سنوي، ٪)					
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان					
٣,٠	١,٧	٥,٦	٢,١	٢,٦	٥,١
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٢,٥	٢,٦	١,١	٠,٦	٣,٩	٦,٩
منه: النمو غير النفطي					
٠,٢-	٠,٤-	٣,٦-	٣,٥-	٨,٨	١٢,٩
رصيد الحساب الجاري					
٤,١-	٥,٢-	١٠,٦-	٩,٣-	١,١-	٦,٢
رصيد المالية العامة الكلي					
٦,١	٤,٤	٤,٧	٥,٤	٥,٨	٧,٥
التضخم (متوسط سنوي، ٪)					
منها: مجلس التعاون الخليجي					
٢,٢	٠,٥	٢,٢	٣,٨	٣,٣	٥,٠
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٢,٤	٢,٦	١,٨	٣,٨	٥,٤	٧,٠
منه: النمو غير النفطي					
٠,٠	٠,٢	٣,٤-	٢,٤-	١٤,٤	١٦,٦
رصيد الحساب الجاري					
٥,٠-	٦,٣-	١١,٩-	٩,٢-	٢,١	١٠,٠
رصيد المالية العامة الكلي					
٤,٢	٠,٨	٢,٩	٢,٥	٢,٦	٢,٨
التضخم (متوسط سنوي، ٪)					
منها: البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي					
٣,٨	٣,١	٩,٥	٠,١	١,٧	٥,٢
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٢,٦	٢,٦	٠,٣	٣,٤-	٢,٠	٦,٧
منه: النمو غير النفطي					
٠,٦-	١,٦-	٣,٩-	٥,٣-	١,٠-	٧,٥
رصيد الحساب الجاري					
٣,٢-	٤,١-	٩,١-	٩,٣-	٤,٨-	٢,٣
رصيد المالية العامة الكلي					
٨,٣	٨,٣	٦,٧	٨,٨	٩,٦	١٣,٥
التضخم (متوسط سنوي، ٪)					
البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^١					
٤,٤	٤,٣	٣,٦	٣,٩	٣,٢	٤,٥
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٤,٨-	٥,٣-	٥,٣-	٤,٤-	٤,٢-	٢,٤-
رصيد الحساب الجاري					
٥,٦-	٦,٦-	٦,٨-	٧,٣-	٧,٣-	٥,٥-
رصيد المالية العامة الكلي					
٨,٣	١٥,٠	٧,٧	٦,٧	٩,٤	٦,٠
التضخم (متوسط سنوي، ٪)					
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١					
٣,٢	٢,٢	٥,١	٢,٦	٢,٦	٤,٩
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
١,٣-	١,٧-	٤,٤-	٤,٠-	٦,٠	٩,٦
رصيد الحساب الجاري					
٤,٥-	٥,٧-	١٠,٠-	٩,١-	٢,٩-	٣,٢
رصيد المالية العامة الكلي					
٧,١	٨,٤	٦,٠	٦,٠	٦,٨	٦,٨
التضخم (متوسط سنوي، ٪)					
العالم العربي					
٣,١	٢,٠	٣,٣	٣,٤	٢,٥	٥,٣
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٢,٣-	٢,٨-	٥,٩-	٥,٠-	٦,٤	١٠,٦
رصيد الحساب الجاري					
٥,١-	٦,٦-	١١,٨-	١٠,٧-	٣,٣-	٣,٦
رصيد المالية العامة الكلي					
٦,٤	٧,٨	٥,٣	٤,٧	٤,٨	٤,١
التضخم (متوسط سنوي، ٪)					

المصادر: السلطات الوطنية وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات الفترة ٢٠١٨-٢٠١١ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنوات المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان (٢١ مارس / ٢٠ مارس) حتى ٢٠١١ و ٢١ ديسمبر / ٢٠ ديسمبر في السنوات اللاحقة، وإيران (٢١ مارس / ٢٠ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو / يونيو).

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن. بلدان مجلس التعاون الخليجي: البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة.

البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي: الجزائر وإيران والعراق وليبيا واليمن. البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والصومال والسودان وسوريا وتونس.

العالم العربي: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والسعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

١- البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان:

ضرورة المضي في إجراءات الضبط المالي وتنويع الاقتصاد^١

تواصل البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان التكيف مع أسعار النفط المنخفضة التي أضعفت النمو وساهمت في حدوث عجز كبير في المالية العامة والحساب الخارجي. فقد تراجعت أسعار النفط مؤخراً، رغم تمديد العمل بقرار خفض الإنتاج الذي تقوده منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وازدياد قوة التعافي العالمي. ورغم أن النمو غير النفطي آخذ في التعافي بوجه عام، فإن تراجع آفاق النمو على المدى المتوسط يبرز ضرورة مضي البلدان في إجراءات تنويع الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص. وقد حددت معظم البلدان استراتيجيات طموحة لتنويع النشاط الاقتصادي، وهي بصدد وضع خطط تفصيلية للإصلاح، لكن ينبغي التعجيل بتنفيذها، ولا سيما لاستغلال التحسن في زخم النمو العالمي. وينبغي أن تواصل البلدان المصدرة للنفط تنفيذ خطط لخفض العجز حتى تحافظ على استمرارية مالياتها العامة، ودعم نظم أسعار الصرف المربوطة بعملة أخرى، حيثما كان ذلك ملائماً. وسوف يتعين على بعض البلدان تحديد إجراءات إضافية للضبط المالي، مع حماية الإنفاق الاجتماعي والموجه إلى النمو. وتبدو المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي منخفضة، رغم أن مكامن الضعف لا تزال قائمة. ولا تزال الآفاق في بلدان الصراع محاطة بدرجة عالية من عدم اليقين، حيث يتوقف النمو على طبيعة الأوضاع الأمنية.

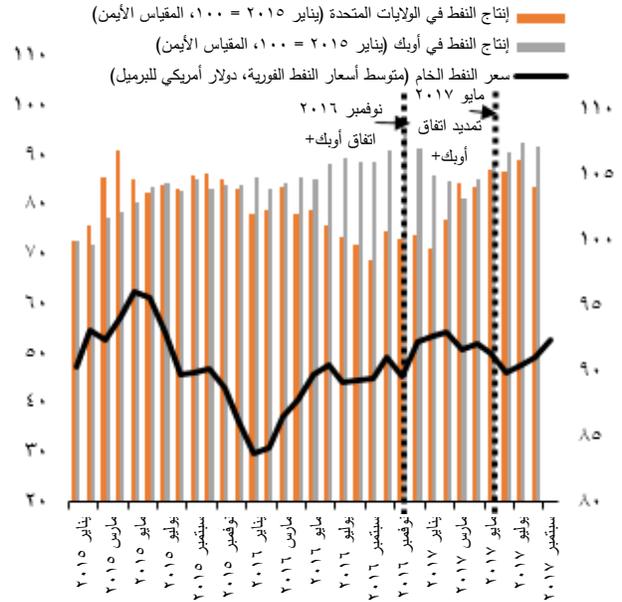
توقع بقاء أسعار النفط حول مستوياتها الحالية

تتراوح أسعار النفط حالياً بين ٥٠ و ٦٠ دولاراً للبرميل، بارتفاع عن متوسط العام الماضي الذي بلغ ٤٣ دولاراً للبرميل (الشكل البياني ١-١). ففي مايو ٢٠١٧، قامت منظمة أوبك وعدد من البلدان المنتجة غير الأعضاء في أوبك بتمديد العمل باتفاقها لخفض إنتاج النفط حتى الربع الأول من عام ٢٠١٨. لكن رغم تمديد العمل بهذا الاتفاق، فقد تم تعديل توقعات أسعار النفط بالتخفيض منذ صدور عدد مايو ٢٠١٧ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (الشكل البياني ١-٢)؛ راجع أيضاً التقرير الخاص حول أسواق السلع الأولية في عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بينما ظلت افتراضات صندوق النقد الدولي بشأن أسعار النفط في الأجل المتوسط، بناء على سوق العقود المستقبلية، في حدود مستوياتها الحالية بوجه عام.

^١ إعداد برونو فرساي (المؤلف الرئيسي)، وأولومويوا أديجي، ويوتير بالتابيف، وماغالي بينات، ولينغ زو. وقدم المساعدة البحثية كل من سيباستيان هيرادور، وبرايان هايلاند، وخورخي دي ليون ميراندا.

الشكل البياني ١-١

أسعار النفط وإنتاجه

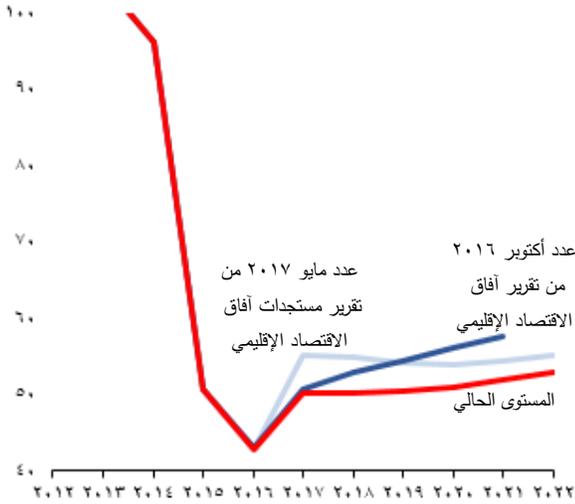
(متوسط أسعار النفط الفورية^١، دولار أمريكي للبرميل ومؤشر الإنتاج)

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وكالة الطاقة الدولية.

١ متوسط أسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة وديبي الفاتح وغرب تكساس الوسيط.

الشكل البياني ٢-١

افتراضات أسعار النفط

(متوسط أسعار النفط الفورية^١، دولار أمريكي للبرميل)

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ متوسط أسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة وديبي الفاتح وغرب تكساس الوسيط.

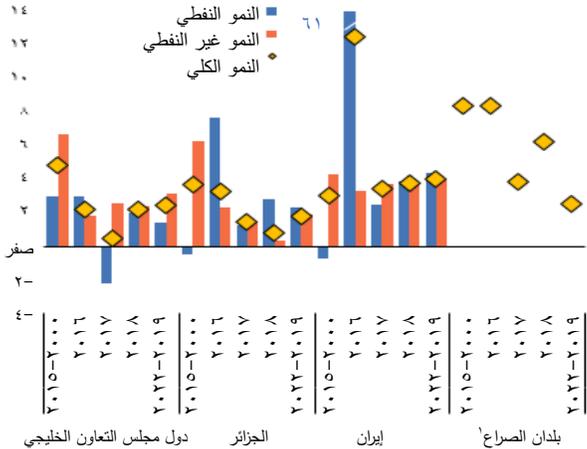
تراجع توقعات النمو

لا تزال محددات النمو الرئيسية في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان هي إجراءات الضبط المالي وإنتاج النفط والصراعات الإقليمية. ولا تزال تداعيات أسعار النفط المنخفضة تشكل عبئا على النمو غير النفطي، الذي يتوقع أن يظل دون المتوسطات التاريخية (الشكل البياني ٣-١). ومن المتوقع في عام ٢٠١٧ أن يصل النمو الكلي في دول مجلس التعاون الخليجي أدنى مستوياته مسجلاً ٠,٥% تقريباً مع تخفيض الإنتاج النفطي طبقاً للاتفاق الذي تقوده منظمة أوبك. وفي المقابل، يتوقع أن يتعافى النمو غير النفطي ليصل إلى حوالي ٢,٦% في ٢٠١٧-٢٠١٨ نتيجة التباطؤ عموماً في وتيرة الضبط المالي، الذي ظل يمثل عبئاً ثقيلاً على النمو على مدار العامين الماضيين (الشكل البياني ٤-١).^٢ ومع ذلك فقد تم تخفيض توقعات النمو النفطي وغير النفطي بشكل طفيف مقارنة بتوقعات عدد مايو ٢٠١٧ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

الشكل البياني ٣-١

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(، % إجمالي الناتج المحلي المرجح بتعديل القوى الشرائية)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

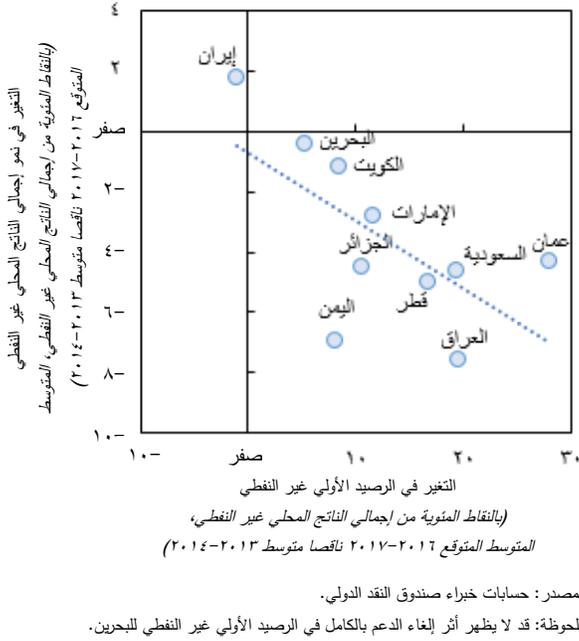
١ بلدان الصراع تشمل العراق وليبيا واليمن.

ومن المتوقع أيضاً أن تؤدي أسعار النفط المنخفضة إلى إضعاف النمو على المدى المتوسط - حيث يُتوقع أن يكون النمو غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي محدوداً عند مستوى ٣,٤% في عام ٢٠٢٢، أي حوالي نصف مستواه البالغ ٦,٧% في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٥. وتواصل

^٢ تحسنت الأرصدة الأولية غير النفطية بنسبة قدرها ١١,٥% بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، ولكن لا يتوقع أن تتحسن إلا بنسبة ٥,٣% فقط بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨.

الشكل البياني ٤-١

الضبط المالي أضعف النمو



دول مجلس التعاون الخليجي التي تتمتع بقدر أكبر من الاحتماليات الوقائية، مثل الكويت والإمارات العربية المتحدة، بتصحيح أوضاع ماليتها العامة تدريجيا، وهو ما يتيح لها الحفاظ على استقرار النمو غير النفطي إلى حد كبير. ومن المتوقع أن يكون تأثير الصدد الدبلوماسي بين قطر وعدة بلدان أخرى محدودا على النمو في المنطقة في هذه المرحلة (الإطار ١-١)، رغم أن طول أمد هذا الصدد قد يؤدي إلى تخفيض توقعات النمو على المدى المتوسط، ليس فقط بالنسبة لقطر بل أيضا بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يصل النمو في الجزائر إلى أدنى مستوياته مسجلا ٠,٨% في العام المقبل بسبب تخفيضات الإنفاق المتوخاة، ويتعافى إلى ٢,٤% بحلول عام ٢٠٢٢. وقامت إيران بتعديل نمو إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٦ من ٦,٥% إلى ١٢,٥% نتيجة تغيير منهجية قياسه وتعديل النمو غير النفطي بالزيادة. غير أنه من المتوقع أن يهبط النمو في إيران هذا العام إلى ٣,٥% مع انحسار الدفعة التي تلقاها الإنتاج النفطي بعد رفع العقوبات.

ولا تزال الأوضاع الأمنية والطاقة الإنتاجية للنفط تسيطر على الآفاق في بلدان الصراع المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. فقد ارتفع إنتاج النفط في ليبيا إلى مليون برميل يوميا في منتصف عام ٢٠١٧، وهو ارتفاع كبير مقارنة بمستواه في العام الماضي الذي بلغ نحو ٠,٤ مليون برميل يوميا. وفي العراق، ارتفع إنتاج النفط ارتفاعا كبيرا في عام ٢٠١٦، وظل ثابتا هذا العام حتى الآن. وسيساعد التقدم المُحرز في الحرب ضد تنظيم "داعش" على استئناف نمو الاقتصاد غير النفطي، رغم أن وضع موازنة أكثر تقبلا لعام ٢٠١٧ لتعويض انحرافات المالية العامة السابقة قد أدى إلى تخفيض توقعات النمو غير النفطي في العراق لعام ٢٠١٧ مقارنة بما ورد في عدد مايو ٢٠١٧ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ومن المتوقع انكماش الاقتصاد اليمني مرة أخرى هذا العام. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يتباطأ النمو في بلدان الصراع المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، لأن الزيادة الكبيرة التي حدثت مؤخرا في إنتاج النفط تحد من فرصة تحقيق المزيد من المكاسب.

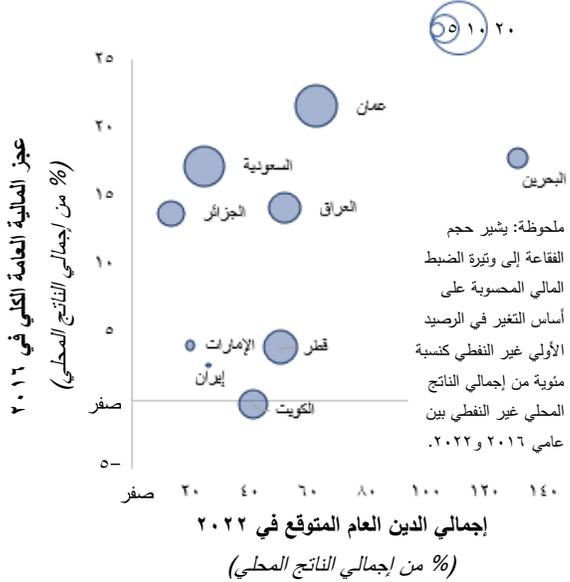
ضرورة مواصلة إجراءات الضبط المالي التدريجية

ساهم تراجع أسعار النفط في حدوث عجز كبير في المالية العامة عبر البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، مسجلا ارتفاع حاد من ١,١% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٤ إلى ١٠,٦% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٦، ولكن من المتوقع أن يتراجع إلى ٥,٢% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام بفضل التحسن المحدود في أسعار النفط والجهود الكبيرة المبذولة لتخفيضه. ومن المتوقع أن يبلغ عجز الموازنة التراكمي لمدة خمس سنوات ٣٢٠ مليار دولار بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢.

ومع ذلك، فقد كان التقدم متفاوتا بين البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (الشكل البياني ٤-١)، وظهر التباين، بعد ثلاث سنوات من الهبوط المبدئي في أسعار النفط، في مراكز ماليتها العامة وآفاقها المتوقعة. فقد سجل حوالي نصف البلدان المصدرة للنفط في المنطقة (إيران، والكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة) عجزا في المالية العامة يقل عن ٥% من إجمالي الناتج المحلي

الشكل البياني ٥-١

تباين مراكز المالية العامة

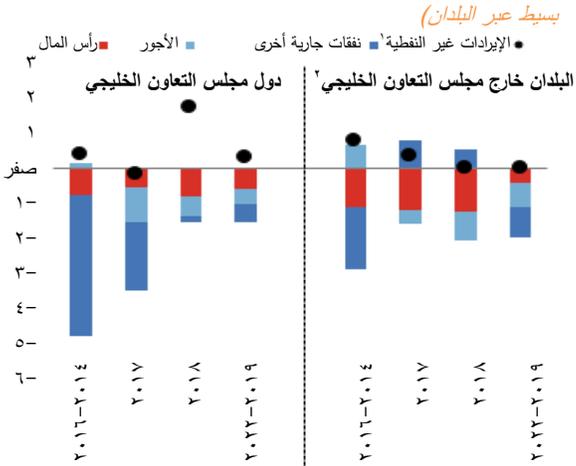


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٦-١

التغير في الإنفاق والإيرادات غير النفطية

(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، التغير عن عام سابق، متوسط بسيط عبر البلدان)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ تُستبعد بيانات الكويت من سلسلة بيانات الإيرادات غير النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي نظرا للانقطاعات في سلسلة بياناتها المتعلقة بمدفوعات التعويضات المقررة من الأمم المتحدة.

٢ تشمل الجزائر وإيران والعراق.

في عام ٢٠١٦، في حين سجل النصف الآخر عجزا أعلى بكثير من ١٠% إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ٥-١). وعادة ما تتمتع البلدان ذات العجز المنخفض باحتياطات وقائية كبيرة (الكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة)، أو تكون أقل اعتمادا على الإيرادات النفطية (إيران)، وتعتزم إجراء تصحيح مالي تدريجي لمواكبة بيئة أسعار النفط المنخفضة. وقد أعلنت الجزائر والسعودية عن خطط طموحة للضبط المالي، رغم استطاعتهما تصحيح أوضاعهما بشكل تدريجي أكبر على المدى القصير للحد من الآثار السلبية على النمو. غير أن بلدانا أخرى ينبغي أن تبذل المزيد من الجهود لوضع الدين على مسار هبوطي (البحرين، وعمان). أما الخطط الطموحة التي وضعها العراق على مستوى المالية العامة، التي تركز على اتفاق الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي، فتستهدف تحقيق موازنة متوازنة وتخفيض الدين على المدى المتوسط. ولا يقوم أي من البلدان المصدرة للنفط في المنطقة - حتى البلدان المتوقع أن تحقق فوائض على المدى المتوسط - بمراعاة موارد كافية لحماية الرفاهية الاقتصادية للأجيال المقبلة بعد نفاذ الموارد الهيدروكربونية.

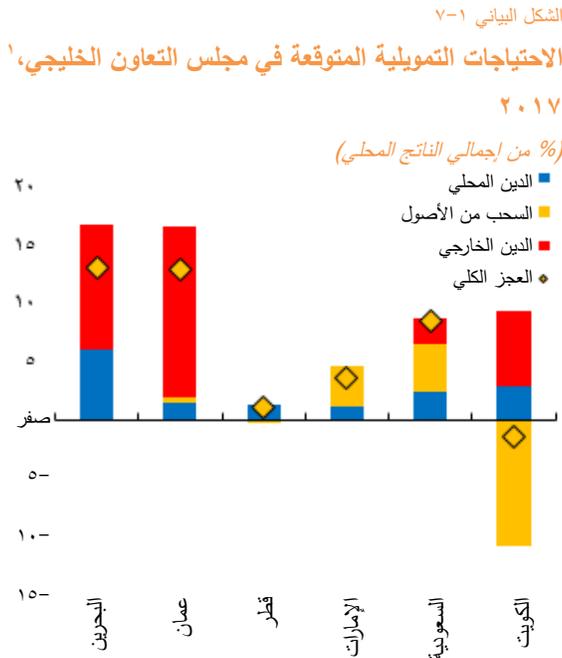
وتتضمن خطط الضبط المالي في دول مجلس التعاون الخليجي تدابير تتراوح بين إجراء مزيد من التخفيضات في النفقات الجارية بخلاف الأجور، وتخفيض فاتورة أجور القطاع العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وإجراء مزيد من التخفيضات في النفقات الرأسمالية، وزيادة الإيرادات غير النفطية، لا سيما استحداث ضرائب القيمة المضافة (المتوقع بدء تطبيقها في يناير ٢٠١٨) والضرائب الانتقائية (الشكل البياني ٦-١) ٣. وعلى صناع السياسات كذلك الاستفادة من أسعار النفط المنخفضة لوضع الصيغة النهائية لإصلاحات أسعار الطاقة ٤. وفي البلدان خارج مجلس التعاون الخليجي، نجد أن الضبط المالي المقرر في العراق يستند أساسا إلى زيادة تخفيض الاستثمار العام وتقييد الأجور. وفي الجزائر، تركز معظم التدابير التصحيحية أيضا على الإنفاق، لا سيما الاستثمار العام. وفي إيران، تتضمن الجهود المالية توسيع قاعدة الإيرادات للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية. وسيوفر ذلك أيضا حيزا ماليا لمواجهة تزايد ضغوط الإنفاق المتعلقة بشيخوخة السكان، والتكاليف المحتملة لإعادة رسملة البنوك، ومدفوعات الفائدة الناشئة عن توريق المتأخرات.

٣ بشكل عام، ينبغي أن تتضمن عملية ضبط أوضاع المالية العامة الداعمة للنمو زيادة الإيرادات غير النفطية، التي لا تزال منخفضة جدا في جميع بلدان المنطقة (IMF 2016a)، وإجراء تخفيضات مستهدفة للنفقات الجارية، والإصلاح المستمر لدعم الطاقة مع حماية محدود الدخل، وزيادة كفاءة الاستثمار العام. وسوف تحدد ظروف كل بلد عموما المزيج الأمثل من هذه التدابير. لمزيد من التفاصيل راجع دراسة (Sommer and others (2016).

٤ خفضت البلدان المصدرة للنفط في المنطقة دعم الطاقة بشكل كبير في السنوات الأخيرة، نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية وأطر الجديدة لأسعار النفط المحلية. وتشير التقديرات في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى انخفاض دعم الطاقة قبل الضرائب من ١١٦ مليار دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٤٧ مليار دولار في عام ٢٠١٦ (IMF 2017). ويجري حاليا استحداث آليات تعويضية في عُمان (بالنسبة للوقود العادي) وفي السعودية (بالنسبة للطاقة) إلى جانب مزيد من التعديلات في أطر التسعير.

وتساهم التحسينات المستمرة في أطر ومؤسسات المالية العامة في دعم عملية الضبط المالي. وفي هذا الصدد، تم إحراز تقدم كبير في وضع أطر الموازنة متوسطة الأجل في الجزائر، والكويت، وقطر، والسعودية، وكذلك في الإمارات العربية المتحدة سواء على مستوى الحكومة الاتحادية أو مستوى حكومات الإمارات. وقد بدأ عمل وحدات المالية العامة الكلية الآن في الكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة. وأحرز العراق تقدماً في مجال تحديد ومعالجة المتأخرات والضمانات الحكومية. وتسهم المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي في مساعدة البلدان في هذه المجالات. ويتعين إعداد نموذج جديد لإدارة فاتورة أجور القطاع العام - بحيث يبرز أهمية التشخيص الجيد، وأوجه التكامل مع الإصلاحات الأخرى، والمؤسسات الداعمة - من أجل تعزيز النمو الاحتوائي واستمرارية أوضاع المالية العامة في مختلف بلدان المنطقة (دراسة Tamirisa and others، تصدر قريباً). وبشكل أعم فإن تعزيز الإدارة المالية العامة، بما في ذلك زيادة الشفافية ودرجة المساءلة، من شأنه تدعيم جهود الضبط المالي وقد يوفر حيزاً مالياً إضافياً. وقد بدأت السعودية نشر تقارير ربع سنوية للمالية العامة، مما أدى إلى زيادة شفافية المالية العامة بشكل كبير.

إصدار سندات الدين لا يزال المصدر الرئيسي لتمويل العجز



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ الافتراض بأكثر من مبلغ عجز المالية العامة يعني وجود ديون متوسطة وطويلة الأجل اقتراب أجل استحقاقها ويتعين إعادة تمويلها؛ تُستبعد البيانات المتعلقة بإعادة تمويل أدون الخزنة. القيم السالبة تعني قيام السلطات ببناء الاحتياطيات الوقائية.

تواصل البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إصدار سندات الدين لتلبية احتياجاتها لتمويل الموازنة. وقد حصلت البلدان التي تتمتع بإمكانية النفاذ إلى الأسواق على كميات كبيرة من موارد الأسواق الدولية - فقد أصدرت دول مجلس التعاون الخليجي في النصف الأول من عام ٢٠١٧ سندات قيمتها ٣٠ مليار دولار تقريباً، حيث لا تزال الأوضاع في الأسواق المالية الدولية مواتية (الشكل البياني ٧-١). ورغم أن إصدار هذه السندات في الأسواق الدولية من شأنه تجنب مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على الائتمان، وخاصة في ظل القدرة المحدودة للأسواق المالية المحلية، فإن إصدارها في الأسواق المحلية يمكن أن يسهم في دعم تطوير الأسواق المالية تدريجياً (في السعودية على سبيل المثال). ومن شأن زيادة الاعتماد على التمويل المحلي أيضاً أن يخفف من عواقب حدوث أي تدهور في أوضاع الأسواق الدولية. وقد حصلت البلدان في بعض الحالات على موارد الأسواق الدولية لإعادة بناء احتياطياتها الوقائية.

وبشكل عام، ينبغي اتخاذ قرارات الاقتراض والاستثمار في إطار استراتيجية شاملة لإدارة الأصول والخصوم تأخذ في الاعتبار التطورات والمخاطر المالية الكلية.^٥ وللمساعدة في دعم هذا المنهج، تم إنشاء مكاتب لإدارة الدين في الكويت وعمان والسعودية، كما تم تعزيز هذه المكاتب في أبو ظبي ودبي. ويمكن الحد من المخاطر عن طريق إصدار سندات دين أطول أجلاً (على سبيل المثال، أصدرت عُمان في مارس ٢٠١٧ سندات ذات أجل استحقاق ٣٠ عاماً)، رغم وجود مفاضلات فيما يتعلق بالتكلفة. وخارج مجلس التعاون الخليجي، ظل إصدار سندات الدين المحلي (بما في ذلك تنقيح العجز) هو الاستراتيجية المفضلة للتمويل نظراً لأن خيارات التمويل الخارجي محدودة (إيران، العراق، ليبيا، اليمن).

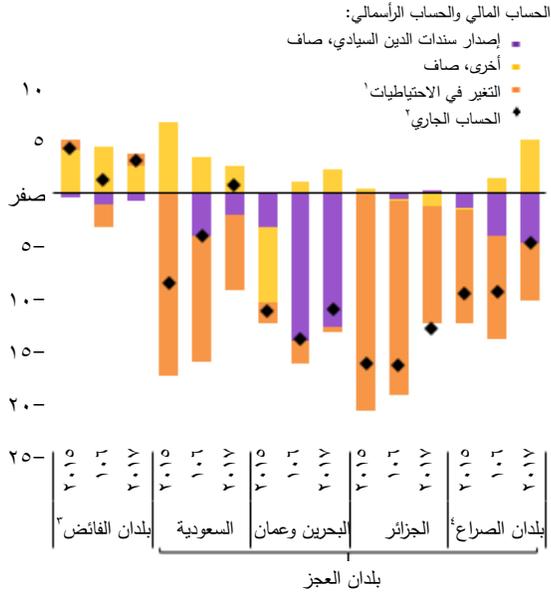
^٥ راجع الفصل ٥ في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

رأس المال الخاص قد يسهم في سد الفجوات الخارجية

الشكل البياني ٨-١

تمويل الحساب الجاري

(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ صاف (+) تمثل زيادة).

^٢ الفروق بين الحساب الجاري ومجموع بنود التمويل ترجع إلى آثار التقييم، والسهو والخطأ.

^٣ بلدان سجلت فائضا في حساباتها الجارية في المتوسط في ٢٠١٤-٢٠١٧؛ تشمل إيران والكويت

وقطر والإمارات.

^٤ العراق وليبيا واليمن.

مع تراجع أسعار النفط، تحول رصيد الحساب الجاري في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان من فائض قدره ٢٢٨ مليار دولار في ٢٠١٤ (٨,٨% من إجمالي الناتج المحلي) إلى عجز قدره ٧٧ مليار دولار في ٢٠١٦ (٣,٦% من إجمالي الناتج المحلي) (الشكل البياني ٨-١). ومن المتوقع عودة رصيد الحساب الجاري الكلي إلى تحقيق فائض محدود في عام ٢٠١٩. غير أن البلدان التي تعاني من عجز مستمر، وانخفاض احتياطياتها الوقائية، وضعف مرونة سعر الصرف تواجه تحديات في الحصول على التمويل الخارجي. وتؤكد هذه التطورات على أهمية مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة للمساعدة في دعم نظم سعر الصرف الثابت، وإجراء الإصلاحات الهيكلية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة. وفي هذا السياق، تم إدخال تحسينات فيما يتعلق بتيسير نفاذ المستثمرين الأجانب لأسواق رأس المال (كما في المملكة العربية السعودية). غير أن اعتماد قوانين جديدة للاستثمار الأجنبي قد تأخر في بعض البلدان (عمان، الإمارات العربية المتحدة). ومن شأن إجراء إصلاحات أخرى لزيادة القدرة التنافسية ودعم تنويع الاقتصاد أن يسهم أيضا في تقليص العجز الخارجي (راجع القسم أدناه بشأن الإصلاحات الهيكلية). ووفقا للأوضاع الدورية، يمكن للسياسة النقدية الأكثر تقييدا أن تدعم أيضا عملية التصحيح الخارجي في البلدان التي لا تعتمد نظم ربط سعر الصرف من خلال جذب المزيد من تدفقات الحافظة.

استمرار صلابة القطاع المالي

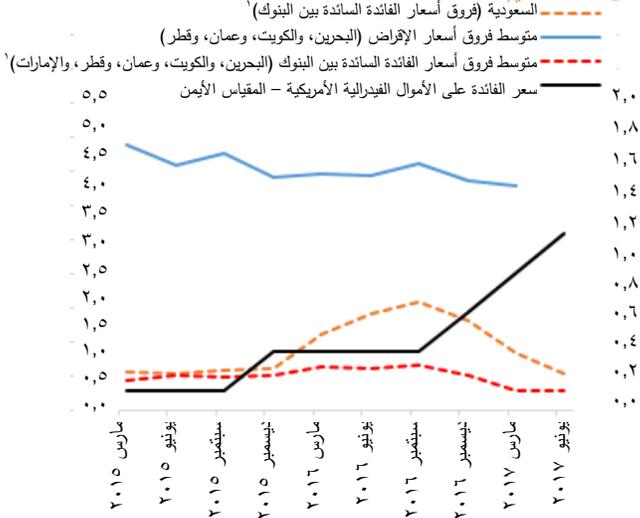
لا تزال القطاعات المالية محتفظة بصلابتها بوجه عام في مواجهة تراجع أسعار الهيدروكربونات. ولا تزال البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر تتمتع بمستوى جيد من الرسمة، حيث تبلغ نسب كفاية رأس المال بوجه عام مستويات أعلى بكثير من الحد الأدنى التنظيمي، كما تتمتع أيضا بمستوى جيد من الربحية. ومع ذلك، هناك بعض الضغوط الناشئة عن استمرار انخفاض ربحية البنوك في بعض البلدان لأسباب منها ارتفاع تكاليف اضمحلال قيمة الأصول (الإمارات العربية المتحدة) وتراجع هوامش أسعار الفائدة نتيجة احتدام المنافسة على الودائع (عمان). ورغم أن نسبة القروض المتعثرة لم تتغير تقريبا في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، فقد ارتفعت في الجزائر، كما أن مخاطر تدهور جودة الأصول لا تزال قائمة نتيجة ارتفاع مستوى القروض المراقبة (عمان) والقروض المعاد جدولتها (الإمارات). ولا تزال النظم المصرفية ضعيفة في العراق وإيران. ويركز العراق على وضع استراتيجية للتصدي للتحديات أمام البنوك المملوكة للدولة؛ ويجري حاليا إصلاح القطاع المصرفي في إيران مما سيطلب إعادة رسملته وهيكلته.

وقد رفعت معظم البنوك المركزية في مجلس التعاون الخليجي أسعار الفائدة الأساسية المحلية بالتزامن مع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة السائد بين البنوك وسعر الإقراض. غير أن الزيادة المحدودة في أسعار النفط، وما صاحبها من تخفيف للقيود النقدية الحكومية، ساعدا على تخفيف ضغوط السيولة في بعض البلدان - لا سيما السعودية والإمارات - كما تقلصت فروق أسعار الفائدة السائدة بين البنوك (وفروق أسعار الإقراض)، مما خفض من الانتقال الكامل لآثار زيادة أسعار الفائدة الأساسية (الشكل البياني ٩-١). ويمكن أيضا ملاحظة

الشكل البياني ٩-١

سعر الفائدة السائد بين البنوك وسعر الإقراض مقابل سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية

(فروق أسعار الفائدة مقارنة بسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية، محسوبة على أساس سنوي)



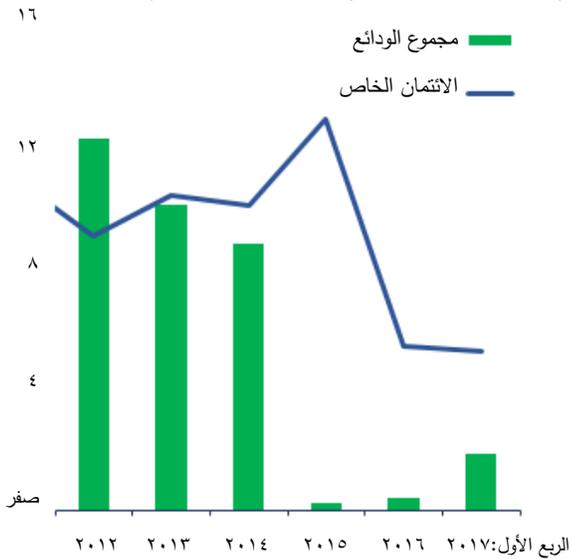
المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وتقرير "الإحصاءات المالية الدولية".

١ سلسلة بيانات أسعار الفائدة السائدة بين البنوك تمثلها بيانات أسعار الفائدة على القروض لثلاثة شهور مستبعدا منها بيانات عُمان، حيث تم استخدام بيانات أسعار الفائدة على القروض لليلة واحدة.

الشكل البياني ١٠-١

نمو الائتمان والودائع في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر

(التغير %، على أساس سنوي مقارن، متوسطات بسيطة)



المصدر: مؤسسة Haver Analytics وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الارتفاع المحدود في مستوى السيولة نتيجة زيادة نمو الودائع (الشكل البياني ١-١). ومع ذلك، لا تزال ودائع غير المقيمين والتمويل بالجملة يشكلان مصدرا مهما من مصادر تمويل البنوك - لا سيما في الإمارات وقطر (الإطار ١-١)، مما يعرضها لمخاطر التغيرات في أوضاع السيولة العالمية. وقد استقر معدل نمو ائتمان القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر (الشكل البياني ١-١) بعد التباطؤ واسع النطاق الذي سجله في العام الماضي. غير أنه لا يزال أبطأ بكثير مقارنة بفترة ما قبل الصدمة النفطية.

ويواصل صناع السياسات إحرار التقدم في تعزيز أطر السيولة والسياسات الاحترازية. ومن الأمثلة على ذلك العمل مجددا بأدوات إعادة التمويل (الجزائر)، وفرض متطلبات السيولة (البحرين)، وتطبيق سعر فائدة مرجعي بين البنوك (عمان)، وتعميق أسواق رأس المال المحلية (السعودية)، وتعزيز الأطر الاحترازية الكلية (البحرين، قطر، السعودية)، ووضع إطار جديد لحوكمة البنوك الإسلامية (الكويت)، والعمل على استحداث أدوات لتوفير السيولة للبنوك الإسلامية (عمان)، وصياغة قوانين جديدة للبنوك المركزية والعمل المصرفي (إيران، الإمارات).

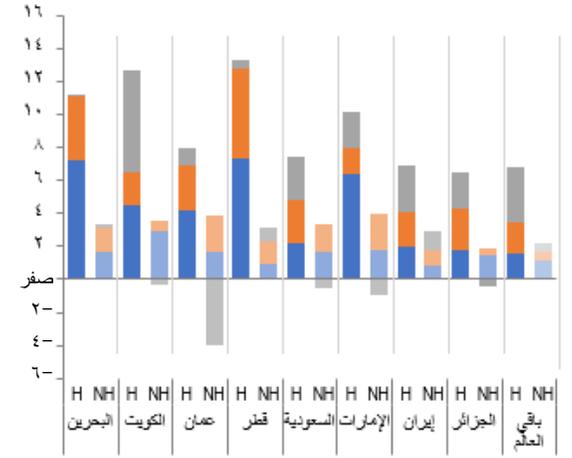
وستظل أسعار النفط المنخفضة، إلى جانب دورة زيادات أسعار الفائدة الأمريكية المستمرة، تفرض ضغوطا على جودة الأصول المصرفية، مما يؤثر على قدرة البنوك على توفير الائتمان للقطاع الخاص، ويسهم في إضعاف النمو. وبالتالي فإن تعميق أسواق رأس المال المحلية ينبغي أن يكون مجال إصلاح ذي أولوية لضمان تقديم التمويل الكافي لتنمية القطاع غير النفطي. وينبغي لصناع السياسات النظر في أفضل طريقة للاستفادة من الفرص التي تتيحها الابتكارات التكنولوجية السريعة في القطاع المالي، بما في ذلك تعزيز فرص الحصول على التمويل، مع إدارة المخاطر المصاحبة (الفصل ٥).

المضي قدما في الإصلاحات الهيكلية

إزاء انخفاض أسعار النفط، اشتدت حاجة البلدان المصدرة للنفط في المنطقة للحد من تركيزها على إعادة توزيع الإيرادات النفطية من خلال الإنفاق على القطاع العام ودعم الطاقة. ولتحقيق هذا الهدف، وضعت هذه البلدان استراتيجيات طموحة لتتبع النشاط الاقتصادي ولكن آفاق النمو متوسطة الأجل لا تزال دون المتوسطات التاريخية نظرا لإجراءات الضبط المالي الجارية. وهذه الآفاق

الشكل البياني ١١-١
محاسبة النمو
(متوسط المساهمات في النمو)

العمالة
رأس المال
الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج



المصدر: دراسة (IMF 2016b).

ملحوظة: H = فترة نمو مرتفع؛ NH = فترة نمو غير مرتفع.

فترات النمو تشمل الفترة ١٩٧٠-٢٠١٤. فترة النمو المرتفع هي الفترة التي يتجاوز فيها معدل النمو ٤% سنويا خلال خمس سنوات متعاقبة على الأقل؛ وبخلاف ذلك تعتبر فترة نمو غير مرتفع.

الضعيفة للنمو تلقي مزيدا من الضوء على ضرورة التعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، لعدة أغراض من بينها الاستفادة من الفرصة التي يتيحها الصعود الدوري في النمو العالمي.^٦

والى جانب المشاغل بشأن استمرارية أوضاع المالية العامة وأداء النمو، نجد أن المكاسب التي حققها نموذج التنمية الحالي على كانت مخيبة للأمل على مستوى الإنتاجية - التي تعد المحرك الرئيسي لمستويات المعيشة على المدى الطويل.^٧ وقد خلصت دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي (2016b) إلى أن الإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة ببلدان أخرى، غالبا ما تسهم بقدر محدود في تحقيق النمو، بينما تسهم العمالة بقدر أكبر بكثير (الشكل البياني ١١-١). وتعكس هذه النتيجة السياسات التفضيلية لتوظيف العمالة الأجنبية منخفضة الأجر في القطاع الخاص، مع تقديم أجور مرتفعة للمواطنين العاملين في القطاع العام. وقد خلصت الدراسة أيضا إلى أن هناك ارتباط موجب، على الصعيد العالمي، بين مساهمة رأس المال والإنتاجية في النمو أثناء فترات النمو المرتفع، مما يشير إلى أن مكاسب الإنتاجية تزيد من ربحية الشركات وتعزز الاستثمار الخاص، والعكس صحيح. ومن المثير للاهتمام أنه على الرغم من توافق مكونات النمو في الجزائر وإيران إلى حد كبير مع النمط العالمي المعتاد، فإن الصلة بين الإنتاجية والاستثمار غير موجودة غالبا في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتؤكد هذه النتائج أهمية إصلاحات سوق العمل والتعليم في تعزيز التنوع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، تعكف المملكة العربية السعودية على إصلاح نظم التدريب والتعليم، وتوجيه دعم الأجور بدقة إلى المستحقين، وزيادة رسوم العمالة الوافدة (لتقليل فجوة الأجور بين السعوديين والوافدين)، وتنقيح نظام حصص التوظيف (برنامج نطاقات) عن طريق استحداث برامج تشترط أن يكون جميع العاملين في قطاعات محددة من المواطنين. ومع ذلك فإن اجتذاب العمالة الوافدة الماهرة سيظل مطلبا أساسيا للحفاظ على القدرة التنافسية في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وينبغي أن تهدف إصلاحات سوق العمل إلى زيادة الإنتاجية والحوافز التي تشجع المواطنين على العمل في القطاع الخاص. وتحقيقا لهذه الغاية، أجرت كل من البحرين وقطر والإمارات إصلاحات موضع ترحيب في نظم تأشيرات الدخول، بما يسمح بقدر أكبر من حرية التنقل الداخلي للعمالة الوافدة. وهناك مشروع قانون جديد في قطر من المقرر أن يمنح بعض العمالة الوافدة إقامة دائمة. وفي البلدان التي لا يزال نظام تأشيرات الدخول فيها يحد من تنقل الوافدين فسوف تقيد من إجراء إصلاحات مماثلة. وتتخذ إيران وعمان في الوقت الراهن خطوات لتحسين توافق نظم التعليم والتدريب مع احتياجات أرباب العمل، بما في ذلك إدراج دورات ريادة الأعمال في المناهج الدراسية (إيران). غير أن التحديث المرتقب لقوانين العمل في عمان لا يزال قيد النظر. ومن شأن توسيع الاقتصاد الرسمي وزيادة المشاركة في سوق العمل، وخاصة بين النساء، أن يفيد الإنتاجية والنمو في جميع بلدان المنطقة. وبوجه عام، من المرجح نشوء تكاليف مالية عن تحسين أداء سوق العمل ونظم التعليم، مما يعزز الحجج المؤيدة لاتخاذ إجراءات الضبط المالي الداعمة للنمو على النحو المبين في قسم المالية العامة (الحاشية ٢).

^٦ يتناول الفصل ٤ بمزيد من التفصيل انعكاسات نجاح استراتيجيات التنوع الاقتصادي على النمو والتي تعزز التجارة.

^٧ راجع دراسة Adler and others 2017، ودراسة Mitra and others 2016.

ويتخذ صناع السياسات أيضا خطوات لتحسين بيئة الأعمال بصورة أعم لتشجيع الاستثمار الخاص وتوفير فرص العمل. وقد أصبحت هذه الإصلاحات المعززة للنمو أكثر إلحاحا في ظل حجم الضبط المالي المطلوب. ففي الجزائر، بدأت الحكومة في وضع استراتيجية شاملة لإعادة صياغة النموذج الاقتصادي الذي تتبعه لتحقيق نمو يقوده القطاع الخاص. وفي إيران، تهدف خطة التنمية الوطنية السادسة إلى تنمية القطاع الخاص والحد من الاعتماد على النفط. وقد أطلقت دول مجلس التعاون الخليجي بالفعل استراتيجيات طموحة للتنمية الوطنية، وتباشر السلطات حاليا مرحلة تنفيذها. وتتمثل إحدى المهام الرئيسية في هذا الصدد في دمج هذه الاستراتيجيات في أطر اقتصادية كلية سليمة على المدى المتوسط. ففي المملكة العربية السعودية، يعكف صناع السياسات على وضع سياسات محددة لتنفيذ رؤية ٢٠٣٠، مع وضع نظام للمتابعة يستند إلى مؤشرات الأداء الرئيسية. وبالمثل، بدأت عُمان والإمارات في استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية، في حين تؤكد استراتيجية التنمية الوطنية الثانية في قطر أيضا على قوة نظامي المراقبة والتقييم. ويجري توسيع دور القطاع الخاص من خلال برامج الخصخصة (في ١٦ قطاعا في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك إمكانية بيع أجزاء من شركة أرامكو، وفي عُمان)، وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص (الجزائر، عمان، قطر، السعودية، الإمارات). وقد أطلقت المملكة العربية السعودية مؤخرا "برنامج إزالة العقبات أمام نمو القطاع الخاص" لتحسين بيئة الأعمال. وتم تنفيذ عدد من الإصلاحات المهمة في إطار هذا البرنامج، بما في ذلك تدابير لتطوير أسواق رأس المال، وتسريع إجراءات التخليص الجمركي، وتحديث قانون المنافسة، وسن قانون الرهن التجاري. وهناك تدابير أخرى على وشك الاكتمال تشمل قوانين الإعسار والمنافسة. وفي بلدان أخرى في المنطقة، يتضمن التقدم المحرز إنشاء النافذة الواحدة لتسجيل الشركات وترخيصها (الكويت، عمان، قطر)، وتسريع الإجراءات الجمركية (البحرين، عمان)، وحماية صغار المستثمرين (السعودية، الإمارات)، واتخاذ مبادرات لتعزيز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الجزائر، عمان)، وتعزيز فرص الحصول على التمويل (البحرين، عمان، الإمارات).

وفي المرحلة المقبلة، من شأن زيادة الجهود الرامية إلى تحسين الحوكمة والشفافية، وتعزيز المساءلة، وزيادة الكفاءة الحكومية أن تسهم أيضا في تعزيز ثقة القطاع الخاص (تقرير World Bank 2017). ولا تزال هناك تحديات مهمة تتمثل في تحسين الحوكمة ومعالجة مخاطر الفساد، لا سيما في البلدان المتأثرة بالصراعات (راجع الإطار ٢-١ في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

مخاطر التطورات السلبية تلقي بظلالها على التوقعات الاقتصادية

لا تزال الكفة السلبية هي الأرجح في ميزان المخاطر التي يتعرض لها النمو في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. فهناك عدم يقين كبير يحيط بأفاق أسعار النفط، ولكن المخاطر الناشئة عن تقلب هذه الأسعار تبدو أكثر ترجيحاً للجانب السلبي بوجه عام نظراً للعجز الكبير في المالية العامة والحساب الجاري. ولا تزال مخاطر التطورات السلبية الناشئة عن الصراعات الإقليمية والتطورات الجغرافية-السياسية قائمة أيضاً، بما في ذلك الصدع الدبلوماسي بين قطر وبلدان أخرى. وهناك مخاطر أخرى أكثر عالمية قد تؤثر بدورها على المنطقة، مثل التحول المحتمل إلى السياسات الانغلاقية في الاقتصادات المتقدمة. وقد يؤثر هذا التحول على النمو العالمي، مما يؤثر بدوره على البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، وخاصة إذا دفعت هذه السياسات أسعار النفط نحو الانخفاض. وقد تؤدي عودة السياسة النقدية العادية بأسرع من المتوقع في الولايات المتحدة إلى سرعة تشديد الأوضاع المالية العالمية، وارتفاع حاد في سعر الدولار الأمريكي، وزيادة تكلفة التمويل الدولي والحد من توافره، وخاصة للبلدان ذات التصنيف الائتماني المنخفض، وتعزيز الحجج المؤيدة لاتخاذ إجراءات الضبط المالي. وفي المقابل، هناك احتمالات بتجاوز التوقعات العالمية - بما في ذلك حدوث تعافٍ عالمي أقوى وأكثر استمرارية - وهو ما يمكن أن يساهم في تحقيق نمو أعلى في المنطقة.

الإطار ١-١: الانعكاسات الاقتصادية للصدع الدبلوماسي مع قطر^١

عقب الصدمة الأولية الناشئة عن إجراءات الخامس من يونيو، يواصل الاقتصاد القطري والأسواق المالية القطرية التكيف مع تأثير الصدع الدبلوماسي.

فقد قام عدد من البلدان، منها البحرين ومصر والمملكة العربية السعودية والإمارات، بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع قطر في الخامس من يونيو ٢٠١٧. وأغلقت هذه البلدان الأربعة مجالها الجوي أيضا أمام رحلات الخطوط الجوية القطرية، كما تم إغلاق الحدود البرية القطرية مع السعودية. كذلك قامت بعض البنوك في المنطقة بتقليص تعاملاتها مع العملاء المرتبطين بقطر.

وكان الأثر الاقتصادي لهذه الأزمة ملموسا في قطر عبر تعطيل التدفقات التجارية والمالية. فهناك قرابة السُدس من واردات قطر يتم إنتاجه في البلدان التي تفرض قيودا تجارية، كما يمر جانب كبير من الواردات الأخرى عبر المملكة العربية السعودية والإمارات (الشكل البياني ١-١-١). وقد تم تحويل مسار بعض العمليات التجارية عبر الكويت وعمان، كما تم إيجاد مصادر بديلة لإمدادات الغذاء، مما خفف المخاوف إزاء أي نقص محتمل. وكان مصدر القلق في البداية هو احتمال أن يؤثر تعطيل التجارة على تنفيذ مشروعات البنية التحتية الرئيسية، ولكن هذا القلق قد تراجع بفضل توافر مخزون من مواد البناء ومصادر الواردات البديلة والتنافسية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل قطر حاليا على تسريع وتيرة الجهود المبذولة لتتويع مصادر الواردات والتمويل الخارجي، ولتعزيز أنشطة تجهيز المواد الغذائية محليا.

وقد نشأت بعض الضغوط المالية، فقد أدى تخفيض درجة التصنيف الائتماني السيادي وأفاق الاقتصاد لدولة قطر إلى رفع أسعار الفائدة السائدة بين البنوك، كما تراجعت ودائع القطاع الخاص (على مستوى المقيمين وغير المقيمين). كذلك انخفضت الخصوم المستحقة للبنوك الأجنبية (الشكل البياني ١-١-٢). وقد تم التخفيف حتى الآن من حدة الأثر الواقع على الميزانيات العمومية للبنوك عن طريق ضخ السيولة من مصرف قطر المركزي وزيادة ودائع القطاع العام. وتركز البنوك بشكل استباقي على تأمين التمويل الإضافي طويل الأجل لعملياتها.

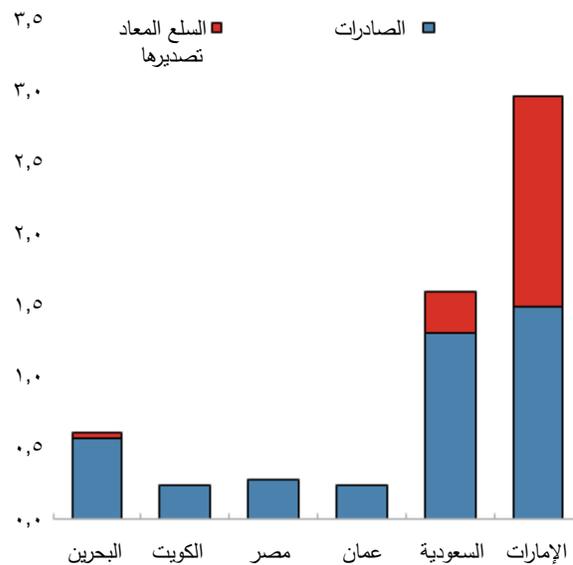
ويبدو التأثير الاقتصادي ضعيفا حتى الآن في باقي بلدان المنطقة، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي. فقد ظلت صادرات قطر بوجه عام مستمرة لهذه البلدان، بما في ذلك الكميات الكبيرة من الغاز الموردة إلى عُمان والإمارات. وكان رد الفعل مواتيا كذلك في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، مع زوال التداعيات الأولية بسرعة. وعلى المدى الأطول، قد يؤدي هذا الصدع الدبلوماسي إذا ما طال أمده إلى إبطاء التقدم نحو زيادة التكامل في مجلس التعاون الخليجي والتسبب في إضعاف الثقة، مما يخفض الاستثمارات والنمو ويرفع تكاليف التمويل في قطر وربما في بقية دول مجلس التعاون الخليجي أيضا.

^١ إعداد أولومويوا أديجي، ومحمد القرشي، وستيفان روديت، وصهيب شاهد. وقدم المساعدة البحثية بريان هايلاند.

الشكل البياني ١-١-١

الصادرات والسلع المعاد تصديرها إلى قطر، ٢٠١٦^١

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

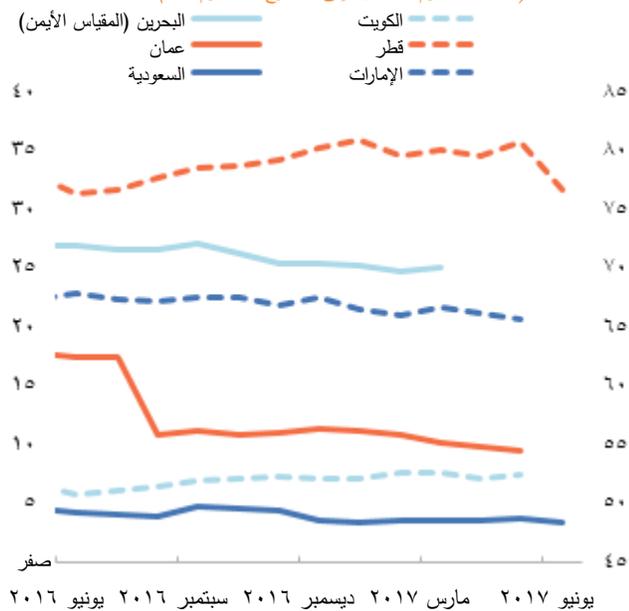


المصادر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لدى الأمم المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. بيانات الكويت والمملكة العربية السعودية عن عام ٢٠١٥.

الشكل البياني ٢-١-١

اعتماد بنوك مجلس التعاون الخليجي على التمويل الخارجي

(نسبة الخصوم الأجنبية إلى مجموع الخصوم، %)



المصدر: السلطات الوطنية.

Adler G., R. Duval, D. Furceri, S. Kiliç Çelik, K. Koloskova, and M. Poplawski-Ribeiro. 2017. “Gone with the Headwinds: Global Productivity.” IMF Staff Discussion Note 17/04, International Monetary Fund, Washington DC.

International Monetary Fund (IMF). 2014. “Sovereign Asset-Liability Management—Guidance For Resource-Rich Economies.” Washington, DC. <https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/061014.pdf>

———. 2016a. “Diversifying Government Revenue in the GCC: Next Steps.” Paper presented at the Annual Meeting of GCC Ministers of Finance and Central Bank Governors, Riyadh, Saudi Arabia, October 26.

———. 2016b. “More Bang for the Buck in the GCC: Structural Reform Priorities to Power Growth in a Low Price Environment.” Paper presented at the Annual Meeting of GCC Ministers of Finance and Central Bank Governors, Riyadh, Saudi Arabia, October 26.

———. 2017. “If Not Now, When? Energy Price Reform in Arab Countries.” Paper presented at the Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Rabat, Morocco, April 18–19.

Mitra, P., A. Hosny, G. Minasyan, G. Abajyan, and M. Fischer. 2016. “Avoiding the New Mediocre: Raising Potential Growth in the Middle East and Central Asia.” Middle East and Central Asia Departmental Paper 16/1, International Monetary Fund, Washington, DC.

Sommer, M., G. Auclair, A. Fouejieu, I. Lukonga, S. Quayyum, A. Sadeghi, G. Shbaikat, A. Tiffin, J. Trevino, and B. Versailles. 2016. “Learning to Live with Cheaper Oil.” Middle East and Central Asia Departmental Paper 16/3, International Monetary Fund, Washington, DC.

Tamirisa, N., G. Agou, C. Duenwald, T. Mirzoev, B. Nandwa, G. Pierre, T. Kass-Hanna, and K. Dybczak. Forthcoming. “Protecting and Promoting Inclusive Growth and Fiscal Sustainability through the Public Wage Bill in the Middle East and Central Asia Region.” International Monetary Fund, Washington, DC.

World Bank. 2017. *Doing Business Indicators*. Washington, DC.

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة

	توقعات		متوسط			
	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٠
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٣,٠	١,٧	٥,٦	٢,١	٢,٦	٥,١
(التغير السنوي؛ %)						
الجزائر	٠,٨	١,٥	٣,٣	٣,٧	٣,٨	٣,٧
البحرين	١,٧	٢,٥	٣,٠	٢,٩	٤,٤	٥,١
جمهورية إيران الإسلامية	٣,٨	٣,٥	١٢,٥	١,٦-	٣,٢	٣,٣
العراق	٢,٩	٠,٤-	١١,٠	٤,٨	٠,٧	...
الكويت	٤,١	٢,١-	٢,٥	٢,١	٠,٦	٥,١
ليبيا	٣١,٢	٥٥,١	٣,٠-	١٠,٣-	٥٣,٠-	٤,٣
عمان	٣,٧	٠,٠	٣,٠	٤,٢	٢,٥	٣,٨
قطر	٣,١	٢,٥	٢,٢	٣,٦	٤,٠	١١,٧
المملكة العربية السعودية	١,١	٠,١	١,٧	٤,١	٣,٧	٤,٢
الإمارات العربية المتحدة	٣,٤	١,٣	٣,٠	٣,٨	٣,٣	٤,٩
اليمن ^١	٨,٥	٢,٠-	٩,٨-	٢٨,١-	٠,٢-	٣,١
تضخم أسعار المستهلكين	٦,١	٤,٤	٤,٧	٥,٤	٥,٨	٧,٥
(المتوسط السنوي، %)						
الجزائر	٤,٤	٥,٥	٦,٤	٤,٨	٢,٩	٣,٨
البحرين	٣,٥	٠,٩	٢,٨	١,٨	٢,٧	١,٧
جمهورية إيران الإسلامية	١٠,١	١٠,٥	٩,٠	١١,٩	١٥,٦	١٨,٢
العراق	٢,٠	٢,٠	٠,٤	١,٤	٢,٢	١٥,٣
الكويت	٢,٧	٢,٥	٣,٥	٣,٧	٣,١	٣,٢
ليبيا	٣٢,١	٣٢,٨	٢٧,١	٩,٨	٢,٤	٥,١
عمان	٣,٢	٣,٢	١,١	٠,١	١,٠	٢,٧
قطر	٤,٨	٠,٩	٢,٧	١,٨	٣,٤	٤,٤
المملكة العربية السعودية	٥,٠	٠,٢-	٣,٥	٢,٢	٢,٧	٢,٢
الإمارات العربية المتحدة	٢,٩	٢,١	١,٨	٤,١	٢,٣	٤,٢
اليمن ^١	٢٩,٥	٢٠,٠	٥,٠	٣٩,٤	٨,٢	١١,٥
رصيد المالية العامة الكلي لدى الحكومة العامة	٤,١-	٥,٢-	١٠,٦-	٩,٣-	١,١-	٦,٢
(% من إجمالي الناتج المحلي)						
الجزائر	١,٢-	٣,٥-	١٣,٧-	١٥,٧-	٨,٠-	٣,٧
البحرين ^٢	١١,٩-	١٣,٢-	١٧,٨-	١٨,٤-	١,٦-	٠,٩-
جمهورية إيران الإسلامية ^٣	٢,٢-	٢,٢-	٢,٦-	١,٨-	١,١-	١,٦
العراق	٤,٧-	٥,١-	١٤,١-	١٢,٣-	٥,٤-	...
الكويت ^٢	١,٥	١,٥	٠,٣	٥,٨	٢٢,٣	٢٨,٨
ليبيا	٢٣,٣-	٤٣,٠-	١٠٢,٧-	١٢٦,٦-	٧٣,٨-	١١,٧
عمان ^٢	١١,٤-	١٣,٠-	٢١,٦-	١٥,٧-	١,١-	٨,٦
قطر	٠,٥	١,٠-	٣,٩-	٥,٦	١٥,٣	١٠,٣
المملكة العربية السعودية	٧,٢-	٨,٦-	١٧,٢-	١٥,٨-	٣,٤-	٨,٠
الإمارات العربية المتحدة ^٤	٢,٢-	٣,٧-	٤,١-	٣,٤-	١,٩	٧,٧
اليمن ^١	٦,٦-	٩,٩-	١٣,٥-	١٠,٦-	٤,١-	٣,٠-

٠,٢-	٠,٤-	٣,٦-	٣,٥-	٨,٨	١٢,٩	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
١٠,٨-	١٣,٠-	١٦,٥-	١٦,٥-	٤,٤-	١٢,٥	الجزائر
٤,٢-	٤,٦-	٤,٧-	٢,٤-	٤,٦	٦,٤	البحرين
٥,٩	٥,١	٤,١	٢,٤	٣,٢	٥,٠	جمهورية إيران الإسلامية
٦,٧-	٦,٣-	٨,٧-	٦,٥-	٢,٦	...	العراق
١,٤-	٠,٦-	٤,٥-	٣,٥	٣٣,٤	٣٣,٣	الكويت
٩,٨	١,٨	٢٢,٤-	٥٢,٦-	٧٨,٤-	٢٣,٧	ليبيا
١٣,٢-	١٤,٣-	١٨,٦-	١٥,٥-	٥,٨	٨,٧	عمان
١,٠	٢,٣	٤,٩-	٨,٤	٢٤,٠	٢٠,٨	قطر
٠,٤	٠,٦	٤,٣-	٨,٧-	٩,٨	١٦,٨	المملكة العربية السعودية
٢,١	٢,١	٢,٤	٤,٧	١٣,٣	١٠,٣	الإمارات العربية المتحدة
٢,٤-	٢,٣-	٥,٦-	٥,٥-	١,٧-	٠,٠	اليمن ^١

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تُدرج المتغيرات على أساس السنة المالية لإيران (٢١ مارس/٢٠١٨ مارس).

^١ تقوم توقعات ٢٠١٨ على افتراض انتهاء الصراع في أوائل ٢٠١٨.

^٢ الحكومة المركزية.

^٣ الحكومة المركزية وصندوق التنمية الوطني ما عدا "مشروع الدعم المستهدف".

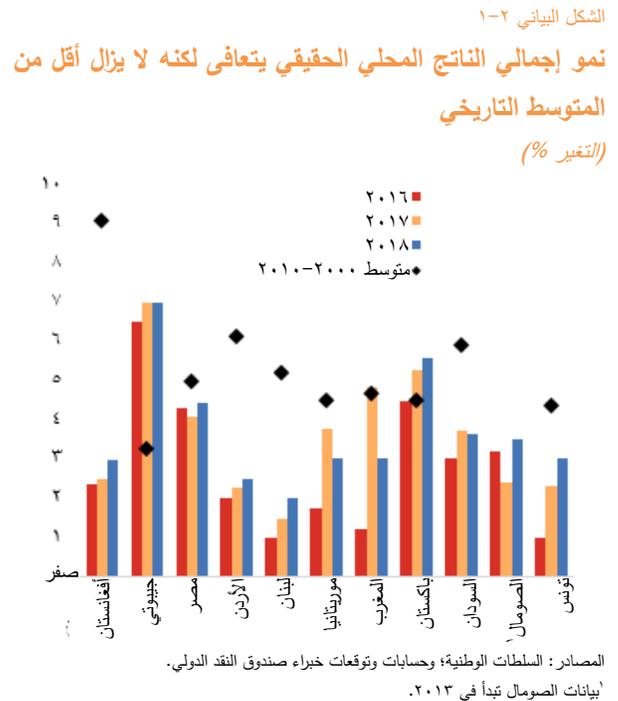
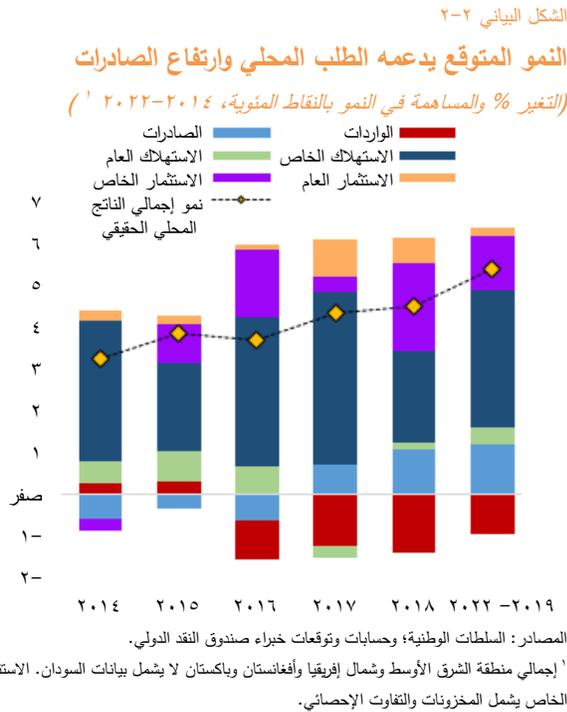
^٤ الحسابات الموحدة للحكومة الاتحادية وإمارات أبو ظبي ودبي والشارقة.

٢- البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: ضمان صلابة الاقتصاد والنمو الاحتوائي^١

من المتوقع أن يرتفع معدل النمو في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى ٤,٣% في عام ٢٠١٧، مدعوماً بارتفاع الطلب المحلي والتعافي الدوري للاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يستمر هذا الزخم الإيجابي على المدى المتوسط، مما يؤدي إلى استمرار تحسن معدلات النمو لتصل إلى ٤,٤% في عام ٢٠١٨ و٥,٣% خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢. ولكن حتى بهذه الوتيرة، سيظل النمو دون المستوى المطلوب للتصدي بفعالية لمشكلة البطالة التي تواجه المنطقة. ولا يزال ميزان المخاطر المحيطة بالتوقعات في المنطقة مائلاً نحو الجانب السلبي. وللاستفادة من الانتعاش العالمي وضمان صلابة الاقتصاد، لا تزال أولويات السياسة تشمل اتخاذ إجراءات الضبط المالي الداعمة للنمو وتعزيز أطر السياسة النقدية في البلدان الآخذة في التحول نحو اعتماد أسعار صرف أكثر مرونة. وينبغي التعجيل بتنفيذ إصلاحات هيكلية لتحسين بيئة الأعمال، وتوفير فرص العمل، والاستفادة الكاملة من زخم النمو العالمي، وتعزيز النمو الاحتوائي.

بدء التعافي التدريجي

تشير التوقعات إلى زيادة النشاط الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بمعدل ٤,٣% في عام ٢٠١٧، وهو أعلى بكثير من معدل النمو الذي بلغ ٣,٦% في عام ٢٠١٦ ويزيد عن معدل النمو المتوقع في عدد مايو ٢٠١٧ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ومن المتوقع أن يكون هذا التحسن واسع النطاق، حيث تشير التنبؤات إلى تسارع معدل النمو في معظم البلدان المستوردة للنفط (الشكل البياني ٢-١)، بدعم من الطلب المحلي والصادرات (الشكل البياني ٢-٢).



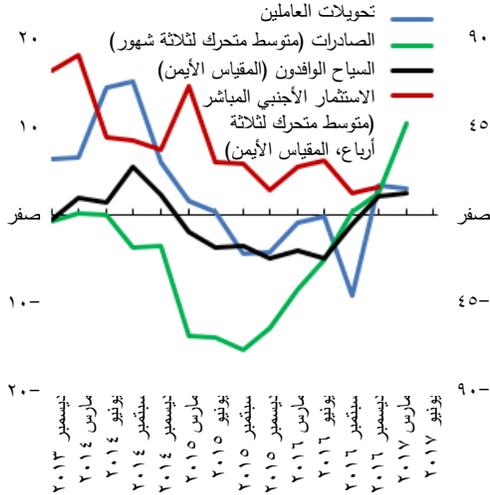
^١ إعداد بوعز ناندوا. قدم المساعدة البحثية جوهر أباجيان وسيباستيان هيرادور.

^٢ تُدرج بيانات النمو على أساس السنة المالية لأفغانستان (من ٢١ ديسمبر إلى ٢٠ ديسمبر)، ومصر وباكستان (من يوليو إلى يونيو). وتُستبعد سوريا من التحليل لعدم توافر بيانات كافية.

الشكل البياني ٢-٣

ارتداد إيجابي في القطاع الخارجي

(التغير %، على أساس سنوي مقارن)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وقد تحسن النشاط الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال النصف الأول من هذا العام، مما أدى إلى زيادة تحويلات العاملين في الخارج؛ وارتفاع الصادرات (المغرب، باكستان)؛ وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (مصر، المغرب)؛ وارتفاع عدد السياح الوافدين وإن كان لا يزال أقل بكثير من أعلى مستوياته في عام ٢٠١٠. وقد ارتفعت مستويات الاستثمار والصادرات في مصر نتيجة حل مشكلتي نقص العملات الأجنبية وانخفاض قيمة الجنيه المصري بعد تعويمه. وفي الوقت نفسه، لا تزال الأسعار العالمية للوقود والغذاء منخفضة، مما يدعم الاستهلاك المحلي الخاص.

وهناك عدد من العوامل المنفردة كذلك تدعم النمو في الوقت الحالي. فمن المتوقع أن تؤدي قوة قطاع التعدين وزيادة الصادرات إلى إعطاء دفعة طفيفة للنمو في الأردن ليصل إلى ٢,٣% هذا العام. وفي المغرب، من المتوقع أن يتسارع النمو ليصل إلى ٤,٨% بمساعدة الأحوال الجوية المواتية للزراعة، وانتعاش الخدمات والصناعة التحويلية، وزيادة الطاقة الإنتاجية التعدينية، وارتفاع أسعار الفوسفات. ومن المتوقع

أن تؤدي الاستثمارات الكبيرة في قطاعي التعدين والبنية التحتية في موريتانيا إلى ارتفاع النمو إلى ٣,٨%، بينما يتوقع ارتفاع معدل النمو في جيبوتي إلى ٧% نتيجة زيادة مشروعات البنية التحتية للموانئ وأنشطة النقل العابر. وسيرتفع النمو في تونس تدريجياً ليصل إلى ٢,٣% نتيجة ارتفاع النمو في أوروبا التي تعد السوق الرئيسي لصادراتها؛ والإصلاحات الهيكلية الداعمة؛ وتحسن النشاط السياحي عقب تحسن الأوضاع الأمنية. وبعد النشاط الاقتصادي المقيد في السودان في ٢٠١٦، من المتوقع أن يرتفع النمو إلى ٣,٧% هذا العام مما يعكس ارتفاعاً تدريجياً في الاستهلاك الخاص والعام. ومن المتوقع أن يؤدي رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية مؤخراً إلى تعزيز الاستثمار الخاص والتجارة. أما في باكستان، فإن ارتفاع النمو إلى ٥,٣% يركز على تزايد الاستثمارات المرتبطة بمشروع البنية التحتية المرتبطة بالممر الاقتصادي بين الصين وباكستان (الإطار ٢-١) وتزايد النمو الائتماني.

وفي مصر، ظل معدل النمو عموماً دون تغيير يذكر مسجلاً ٤,٣% في العام المالي ٢٠١٧، وإن كان أعلى بكثير من المتوقع في عدد مايو ٢٠١٧ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مما يعكس السياسات الرامية إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية في سياق البرنامج الذي وضعته السلطات والمدعوم باتفاق مع صندوق النقد الدولي. وتشير المؤشرات عالية التواتر إلى تزايد زخم النمو. وفي أفغانستان، تراجعت آفاق النمو على المدى القريب مقارنة بشهر مايو، ومن المتوقع أن تظل ضعيفة، في ظل تصاعد التحديات الأمنية. وبالمثل، سوف يسجل لبنان معدل نمو بطيء هذا العام، وهو أيضاً أقل من مستواه المتوقع في شهر مايو، مما يعكس تأثير الصراع طويل الأمد في سوريا على محركات النمو التقليدية وهي السياحة، والعقارات، والبناء. ومن المتوقع أن ينخفض النمو في الصومال إلى ٢,٤% هذا العام، مقابل ٣,٢% في عام ٢٠١٦، نظراً لتحمل قطاع الزراعة أعباء الجفاف الشديد (الإطار ٢-٢).

وعلى المدى المتوسط، يُتوقع استمرار تحسن معدلات النمو بالتدرج في البلدان المستوردة للنفط، حيث تصل إلى ٤,٤% في عام ٢٠١٨ و٥,٣% في المتوسط للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢. ومن المتوقع أن تؤدي العوامل المواتية ذات الخصوصية القطرية إلى تعزيز النمو في جيبوتي ومصر والمغرب وباكستان وتونس. غير أنه من المنتظر أن يظل النمو مكبوحاً إلى حد كبير في الأردن ولبنان وموريتانيا والصومال والسودان. وفي المجمل، لن تكفي وتيرة النمو تلك لتوفير فرص العمل المطلوبة لاحتواء أعداد العاطلين عن العمل حالياً وملايين الباحثين عن وظائف

الذين سيدخلون سوق العمل في الفترة المذكورة.^٣ وقد يؤدي استمرار البطالة المرتفعة إلى إعاقة الجهود الرامية إلى بناء توافق الآراء المطلوب للنهوض بالإصلاحات الأساسية اللازمة لتعزيز النمو وزيادة احتوائه لشرائح المجتمع.

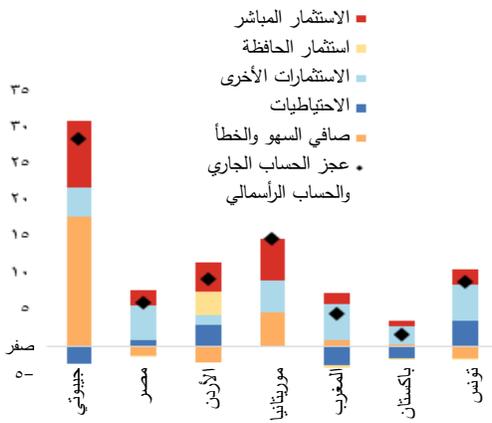
انحسار مواطن الضعف في القطاع الخارجي

كان أداء القطاع الخارجي ضعيفا في عام ٢٠١٦، حيث اتسع عجز الحساب الجاري في بلدان المنطقة المستوردة للنفط بنحو نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى ٥,٣%. وعلى المستوى القطري، واصلت جيبوتي وموريتانيا تسجيل مستويات مرتفعة في عجز الحساب الجاري تتجاوز ١٠% من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ٢-٤). ويرجع ذلك لتأثير مشروعات البنية التحتية الكبرى على الواردات في جيبوتي وموريتانيا، إلى جانب التداعيات من الضغوط الأمنية المستمرة في سوريا على التجارة في لبنان (راجع دراسة Rother and others 2016).

الشكل البياني ٢-٤

المراكز الخارجية تتباين عبر المنطقة

(٢٠١٦، % من إجمالي الناتج المحلي)^١



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ الأشطرة المكسدة تمثل صافي التدفقات (+) تمثل تدفق للدخل).

وتشهد الأرصدة الخارجية تحسنا تدريجيا. ورغم توقعات بقاء عجز الحساب الجاري مستقرا عند ٥,٣% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام - مما يرجع لارتفاع أسعار النفط إلى حد ما واستمرار المستوى المرتفع من واردات السلع الرأسمالية (جيبوتي وموريتانيا وباكستان)، فمن المنتظر أن يتقلص في عام ٢٠١٨ ليصل إلى ٤,٨% من إجمالي الناتج المحلي، بدعم من الآثار الانتقالية الإيجابية لتحسن الاقتصاد العالمي، ومنها أعداد السياح الوافدين وتحويلات العاملين في الخارج. ومن المتوقع كذلك أن يؤدي انتعاش أسعار السلع الأولية - خام الحديد (موريتانيا)، والذهب (موريتانيا، السودان)، والفوسفات (الأردن، المغرب)، والقطن (باكستان) - إلى تحسن معدلات التبادل التجاري في هذه البلدان. وقد زادت الاحتياطيات الأجنبية في بعض البلدان لأسباب منها إصدار سندات دولية في النصف الأول من عام ٢٠١٧ (مصر)، والتدفقات الرأسمالية الداخلة (جيبوتي، ومصر، والمغرب، وتونس)، وحدثت زيادة طفيفة في الصادرات وتحويلات العاملين في الخارج، والمبالغ المنصرفة في إطار البرامج المدعومة باتفاقات مع صندوق النقد الدولي.^٤ ويسهم هذا الاتجاه العام أيضا في تثبيت أسعار العملات في بعض البلدان.

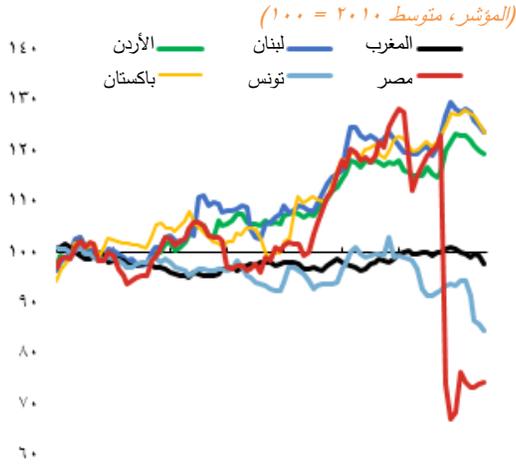
وهناك عوامل ذات خصوصية قطرية أخرى تدعم أيضا تحسن آفاق القطاع الخارجي. ففي مصر، من المتوقع جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة الصادرات نتيجة تعويم سعر الصرف، ورفع القيود المفروضة على النقد الأجنبي، وتطبيق قانوني الاستثمار ومنح تراخيص المنشآت الصناعية. ومن المتوقع أن تستفيد الصادرات الأردنية من زيادة الإنتاج في قطاع التعدين مقترنة بتحسين سعر الفوسفات وإعادة فتح الحدود مع العراق، بينما تحظى صادرات أفغانستان ببعض التحسن نتيجة بدء الرحلات الجوية المباشرة إلى الهند واستكمال مشروع

^٣ تشير الدلائل التاريخية إلى ارتباط الانخفاض الكبير في معدلات البطالة بنمو لا يقل عن ٥,٥% (على سبيل المثال، عدد أكتوبر ٢٠١٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

^٤ مجموع الالتزامات المالية من صندوق النقد الدولي للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة (أفغانستان، مصر، الأردن، المغرب، تونس) في نهاية أغسطس ٢٠١٧ بلغ ١٣,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة؛ وقد تم سحب ٣,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، منها ١,٢ مليار وحدة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧. ولم يسحب المغرب حتى الآن أي موارد بموجب اتفاق خط الوقاية والسيولة.

الشكل البياني ٥-٢

تباين الاتجاهات العامة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

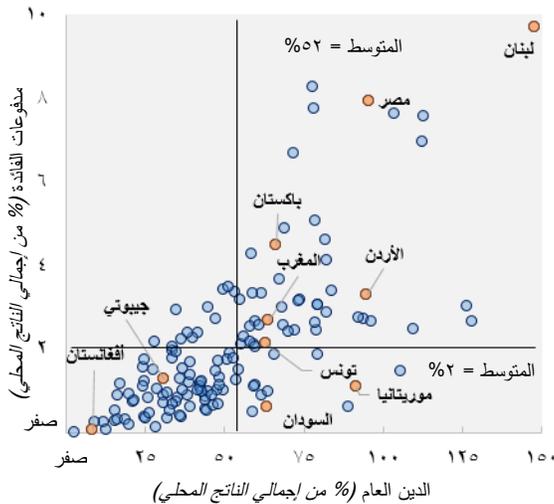
الجهود المبذولة لتعزيز الإدارة المالية العامة على المستوى المحلي في إطار تنفيذ اللامركزية المالية، والحد من النظم الضريبية الخاصة في المناطق الحرة (جيبوتي)، وإلغاء الإعفاءات من الضريبة العامة للمبيعات والرسوم الجمركية، ومواصلة تنفيذ مبادرات مكافحة التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية (مصر، الأردن، السودان، تونس)، والسيطرة على الأجور (جيبوتي، مصر).

الشكل البياني ٦-٢

ارتفاع مستوى الدين العام يبرز الحاجة إلى زيادة الضبط

المالي

(المؤشر، متوسط ٢٠١٠ = ١٠٠)



المصادر: تقرير أفاق الاقتصاد العالمي وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: المتوسطات خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٥. عينة تضم ١٥٣ بلدا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. النقاط البرتقالية تشير إلى البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. النقاط الزرقاء تشير إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى.

خط السكك الحديدية إلى ميناء تشابهار. غير أن ارتفاع أسعار الصرف الفعلية الحقيقية قد يشكل تحديات في بعض البلدان، مما يشير إلى الحاجة إلى مزيج من السياسات المحددة بدقة لتجنب تزايد مواطن الضعف الخارجية (الشكل البياني ٥-٢).

إعادة بناء الحيز المالي

من المتوقع أن تشهد البلدان المستوردة للنفط في المنطقة تراجعا طفيفا في متوسط عجز المالية العامة من ٦,٨% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦ إلى ٦,٦% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٧، ثم يتراجع أكثر إلى ٥,٦% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨. ومن شأن هذا الضبط المالي المتوقع أن يساعد على تقليص عجز الحساب الجاري، وتخفيف الضغوط على أسعار الصرف، وبناء الاحتياطات المالية. ويعكس هذا التحسن زيادة التدابير الرامية إلى احتواء دعم الطاقة مرتفع التكلفة سواء المقرر اتخاذها أو الجاري تنفيذها (مصر، تونس)، واحتواء المصروفات الجارية غير ذات الأولوية (المغرب، تونس). ويعكس كذلك

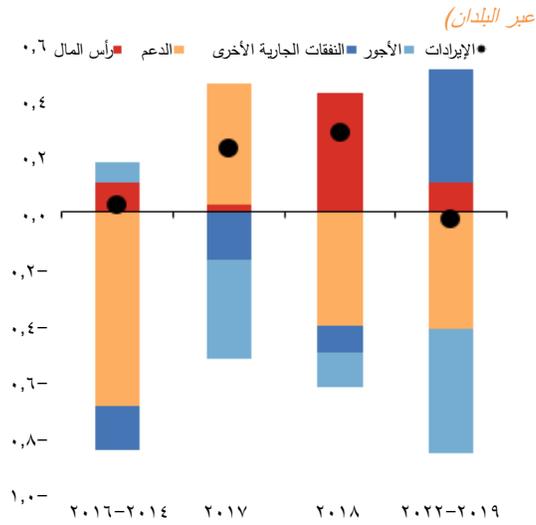
غير أن كثيرا من مواطن الضعف لا تزال قائمة بسبب الآثار التي خلفها ضعف تعبئة الإيرادات المحلية وارتفاع المصروفات الجارية (الدعم والأجور) والتي أدت في معظم البلدان إلى تجاوز الدين العام ٥٠% من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ٦-٢). وقد تقادم هذا الاتجاه بسبب تغيرات التقييم الناجمة عن انخفاض قيم العملات وتضاعف مدفوعات الفائدة وضعف النمو. ومن العوامل الأخرى التي يمكن أن تزيد من مواطن الضعف المرتبطة بالدين تراكم المتأخرات (الصومال، السودان)، وضمانات الدولة (باكستان)، ومشروعات البنية التحتية الكبرى الممولة بالقروض الخارجية (جيبوتي، موريتانيا، باكستان؛ الإطار ٢-١). وفي نهاية عام ٢٠١٦، بلغ متوسط إجمالي الدين العام حوالي ٨٠% من إجمالي الناتج المحلي، حيث بلغ الدين العام في لبنان ما يقرب من ١٤٩% من إجمالي الناتج المحلي، رغم تحقيق فائض أولي متواضع في عام ٢٠١٦.

ويتعين مواصلة الضبط المالي وإجراء الإصلاحات اللازمة لمعالجة مواطن الانكشاف لمخاطر الديون. ومن المتوقع لمعظم البلدان أن تتخفف مستويات الدين في عام ٢٠٢٢ نتيجة للضبط المالي المرتقب، والذي يُتوقع أن يشمل توجيهه

الشكل البياني ٧-٢

عناصر عملية الضبط المالي تدعم النمو على المدى المتوسط

(% من إجمالي الناتج المحلي، التغيير عن العام السابق، المتوسط البسيط عبر البلدان)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

المصروفات الجارية توجيهها دقيقا لحماية الإنفاق الاجتماعي وتحسين كفاءة الاستثمارات العامة بغية تخفيف الأثر الانكماشى على النمو (الشكل البياني ٧-٢). ومن الضروري تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية لتخفيف ضغوط الاقتراض. ومن شأن تقوية الإدارة المالية العامة، لأغراض منها تحسين الشفافية والمساءلة، أن يدعم هذه الجهود وقد يوفر حيزا ماليا إضافيا. كذلك فإن الزيادة المتوقعة في الاستثمارات العامة (موريتانيا، المغرب، باكستان، تونس)، التي يسهم في حدوثها استمرار تخفيض المصروفات الجارية، سوف تساعد على دعم قوة النمو المتوقعة على المدى المتوسط. ولتقوية شبكة الأمان ودعم الإصلاحات الهيكلية، تعمل بلدان المنطقة أيضا على تعديل مساعداتها الاجتماعية وتوجيهها بدقة إلى المستحقين (مصر، الأردن، المغرب)، مع احتواء المصروفات الجارية غير ذات الأولوية (المغرب، تونس). ويتعين وضع نموذج جديد لإدارة مجموع الأجور في القطاع العام يبرز أهمية التشخيص الجيد، والتكامل مع الإصلاحات الأخرى لتعزيز النمو الاحتوائي واستمرارية المالية العامة، والمؤسسات الداعمة (دراسة Tamirisa and others، تصدر قريبا).

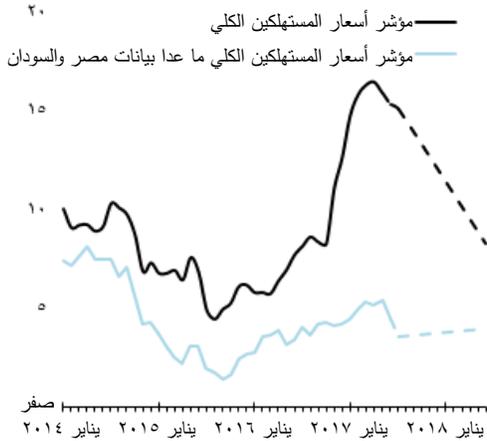
تعزيز إطار السياسة النقدية لدعم زيادة مرونة أسعار الصرف

بوجه عام، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان من ٧,٧% في عام ٢٠١٦ ليصل إلى ذروة تبلغ ١٥% في ٢٠١٧، قبل أن يتراجع إلى ٨,٣% في ٢٠١٨ (الشكل البياني ٨-٢). وترجع زيادة التضخم المفاجئة هذا العام إلى حد كبير للعوامل غير المتكررة في مصر والسودان. فقد ارتفع معدل التضخم الكلي في مصر إلى ما يقارب ٣٠% نتيجة انتقال أثر الانخفاض الكبير في سعر الصرف إلى المواطنين واقتارنه بتخفيض الدعم على أسعار الوقود، وبدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وزيادة في أسعار المرافق. وفي السودان، من المتوقع أن يؤدي الانخفاض الحاد في سعر الصرف الموازي وتقييد عجز المالية العامة إلى ارتفاع التضخم الكلي إلى ما يزيد عن ٢٥%.

الشكل البياني ٨-٢

التضخم يرجع إلى عوامل غير متكررة

(أسعار المستهلكين، متوسط الفترة، التغيير السنوي %)



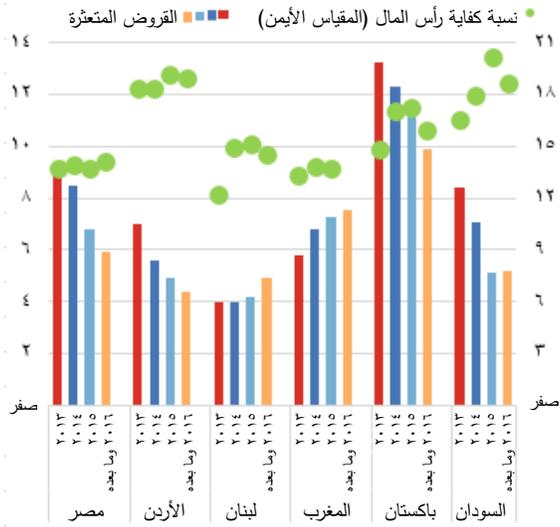
المصادر: مؤسسة Haver Analytics، والسلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: مؤشر أسعار المستهلكين الكلي لا يشمل بيانات جيبوتي، وموريتانيا، وسوريا بسبب عدم توافر بيانات حديثة.

وقد ارتفع معدل التضخم أيضا في أفغانستان والصومال، نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية المستوردة في أفغانستان والجفاف في الصومال. ومن المتوقع ارتفاع الأسعار في تونس نتيجة إعادة تطبيق آلية تعديل أسعار الوقود والانخفاض الطفيف في قيمة الدينار. وفي المقابل، لا يزال التضخم معتدلا إلى حد كبير في بعض البلدان نتيجة

الأثار المتأخرة لارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي (لبنان)، والتراجع الطفيف في أسعار الغذاء العالمية (المغرب، باكستان)، وانحسار الآثار غير المتكررة لتحرير الأسعار (الأردن). ومن المتوقع أن يعود التضخم إلى مستويات معتدلة خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، مما يعكس التحركات

المتوقعة على مستوى السياسة النقدية في بعض البلدان، وانحسار الآثار المترتبة على الانخفاضات السابقة في قيم العملات، وتخفيف القيود المحلية على جانب العرض نتيجة الإصلاحات الهيكلية والاستثمار في البنية التحتية.

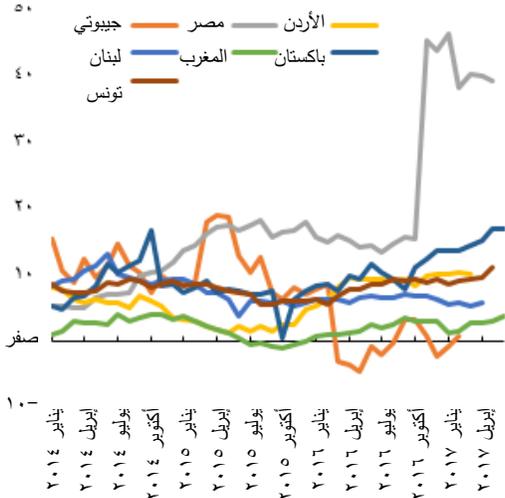
الشكل البياني ٩-٢ استقرار مؤشرات القطاع المالي (%)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

لا يزال القطاع المالي يتسم بسلامة أوضاعه إلى حد كبير. فمع نهاية ٢٠١٦، كانت البنوك تتمتع عموماً بمستوى جيد من الرسالة والسيولة، وتتسم نسبياً بالربحية. لكن على الرغم من استمرار تراجع القروض المتعثرة عن مستوياتها المرتفعة في باكستان والسودان، فإنها تتجه نحو الارتفاع في المغرب

الشكل البياني ١٠-٢ زيادة نمو الائتمان الخاص يدعم النمو (التغير %، على أساس سنوي مقارن)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: زاد نمو الائتمان في مصر بالعملة المحلية، لأسباب منها الانخفاض الكبير في سعر الصرف في أواخر عام ٢٠١٦.

وسيتعين على البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تقوية وتحديث أطر سياساتها النقدية لتعزيز آليات انتقال الآثار، وتعزيز التواصل والشفافية بشأن أهداف السياسات، وتحسين الأدوات التحليلية. وبالنسبة للبلدان التي تحولت مؤخرًا إلى نظام سعر الصرف الموعوم (مصر، تونس)، فسيكون من المحبذ مع مرور الوقت اعتماد نظام مكتمل الأركان لاستهداف التضخم (دراسة Cabral, Carneiro, and Mollick 2016). وفي هذا السياق فإن تعزيز استقلالية البنك المركزي سيكون في غاية الأهمية لإرساء المصداقية والمساعدة على تثبيت توقعات التضخم. وسيتعين على صناع السياسات في بعض البلدان أيضًا توجيه الاهتمام للتحديات التي تفرضها الدورة المالية.

استقرار القطاع المالي في ظل تعافي النمو الائتماني

لا يزال القطاع المالي يتسم بسلامة أوضاعه إلى حد كبير. فمع نهاية ٢٠١٦، كانت البنوك تتمتع عموماً بمستوى جيد من الرسالة والسيولة، وتتسم نسبياً بالربحية. لكن على الرغم من استمرار تراجع القروض المتعثرة عن مستوياتها المرتفعة في باكستان والسودان، فإنها تتجه نحو الارتفاع في المغرب (الشكل البياني ٩-٢). ولا تزال الإصلاحات التنظيمية في القطاع المصرفي تواصل التقدم، حيث يعمل العديد من البلدان على تعزيز أطر تسوية الأوضاع في مؤسساتها المصرفية، بسبل منها بدء تطبيق نظام التأمين على الودائع (باكستان). ولا يزال تشديد القيود على علاقات المراسلة المصرفية يشكل عبئاً على تحويلات العاملين في الخارج، مما يؤثر على الودائع والتوسع في الائتمان (جيبوتي، الصومال، السودان).

ومنذ بداية عام ٢٠١٧، ارتفعت معدلات نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص في المغرب وباكستان بسبب اتباع سياسة نقدية تيسيرية، لكنها انخفضت في الأردن عقب تشديد السياسة النقدية (الشكل البياني ١٠-٢). وينبغي أن يقترن هذا التوسع المستمر في الائتمان بمراقبة مستمرة لسلامة النظام المالي، وإشراف قوي علىفرادى المؤسسات، وتنفيذ سياسات السلامة الاحترازية الكلية الموجهة على نحو ملائم. وفي جميع بلدان المنطقة، يجب أن يكون صناع السياسات على بينة بالفرص والتحديات المرتبطة بالتوسع السريع في الابتكارات التكنولوجية في القطاع المالي (الفصل ٥).

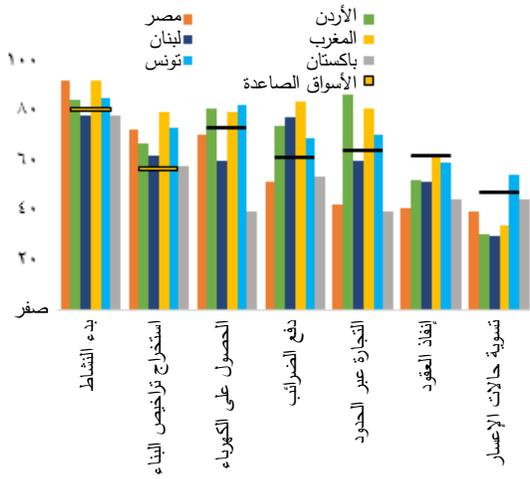
الإصلاحات الهيكلية المستمرة لدعم خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاحتوائي

يتعين على البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان الاستفادة من تحسن النمو المتوقع للتعبيل بتنفيذ إصلاحات هيكلية جريئة لتشجيع نشاط القطاع الخاص والعمل على إقامة اقتصادات أكثر ديناميكية وتنافسية واحتواءً للجميع. ومن الضروري تنفيذ مجموعة مهمة من الإصلاحات لإرسال إشارة بالتزام الحكومات بالإصلاح والعمل على تعزيز الثقة وصلابة الاقتصاد (Dabla- (Norris, Ho, and Kyobe 2016؛ Mitra and others 2016):

الشكل البياني ٢-١١

ضرورة تكثيف الجهود لتحسين مناخ الأعمال

(الاقتراب إلى الحد الأعلى للأداء: الأعلى أفضل)



المصادر: البنك الدولي، قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ٢٠١٧؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

سيكون من الضروري تحسين بيئة الأعمال لتعزيز الاستثمار والنمو بقيادة القطاع الخاص، مع تمكين المنطقة من الاستفادة بقدر أكبر من التعافي العالمي الجاري (الشكل البياني ٢-١١). ومن شأن تحسين الحوكمة والشفافية، وتعزيز المساءلة، ورفع كفاءة الحكومة أن يعزز ثقة القطاع الخاص (World Bank 2017). ويحرز بعض البلدان تقدما في إزالة العقبات أمام نمو القطاع الخاص. وقد قطعت مصر شوطا كبيرا في مجال تحسين مناخ أعمالها في عام ٢٠١٧ من خلال سن القوانين المعنية بالصناعة والاستثمار التي أدت إلى تبسيط إجراءات تسجيل الشركات وعملياتها.

في معظم البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، لا تزال البنية التحتية غير الكافية والمنخفضة الجودة (لا سيما في قطاعي الطاقة والنقل) عائقا كبيرا أمام تحقيق نمو يقوده القطاع الخاص (دراسة Sethi 2015؛ ودراسة Estache and others 2013). ويتيح "الميثاق العالمي مع إفريقيا" الصادر مؤخرا فرصة لتحديد ومعالجة هذه المعوقات عن طريق تشجيع

الاستثمار الخاص في إفريقيا مع التركيز تحديدا على زيادة تطوير البنية التحتية (الإطار ٢-٣). ومن شأن تقليص فجوات البنية التحتية أن يسمح بإنشاء قطاعات إنتاجية جديدة، وتوليد فرص العمل، وتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية (الفصل ٤؛ دراسة Cheng and others 2015). كذلك فإن تحسين التكامل العالمي وفيما بين بلدان المنطقة يمكن أن يشجع على مواصلة تطوير سلاسل العرض وزيادة فرص التصدير، مما يتيح للبلدان الاستفادة من مزاياها النسبية في قطاعات الصناعة التحويلية كثيفة العمالة (دراسة صندوق النقد الدولي، تصدر قريبا). ويمكن العمل على إقامة شراكات ابتكارية بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشروعات البنية التحتية، وإن كان ينبغي أن يظل صناع السياسات على دراية بالمخاطر المالية المرتبطة بذلك.

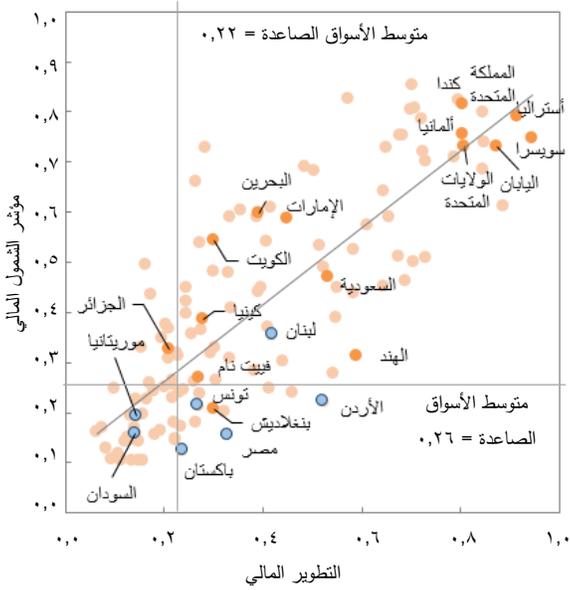
مستويات البطالة المرتفعة المزمنة، ولا سيما بين الشباب، والمشاركة المنخفضة في القوى العاملة - وخاصة من النساء - يدعوان إلى زيادة مرونة سوق العمل، وتقليل الاعتماد على الوظائف الحكومية، وإدخال تحسينات على النظم التعليمية للحد من عدم توافق المهارات مع متطلبات السوق في القطاع الخاص (OECD 2016). ويمكن للجهود الرامية إلى القضاء على فجوات التعليم المزمنة بين الجنسين أن تحقق نمواً أكثر إنصافاً بالتزامن مع توفير مصدر جديد للعمالة ذات المهارات الأعلى. وبوجه عام، فإن تحسين الإنتاجية وإطلاق إمكانات العمالة في المنطقة سيعزز صلابة النمو ويجعله أكثر احتواءً للجميع (Mitra and others 2016).

تستوعب الزراعة أكثر من ٨٠% من القوى العاملة في أفغانستان وأكثر من ٤٠% في المغرب وباكستان. وقد تؤدي الإصلاحات

الشكل البياني ٢-١٢

المنطقة متأخرة في الشمول المالي والتطوير المالي

(بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير النقاط الزرقاء إلى البلدان المستوردة للنقط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

الرامية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، وبالتالي زيادة الدخل الريفية، دورا رئيسيا في تخفيف حدة الفقر وعدم المساواة (Bustos, Garber, and Ponticelli 2016؛ وFarole and Pathikonda 2016). وستزداد الإنتاجية نتيجة زيادة فرص الحصول على مياه الري، والتدريب على أساليب زراعية أفضل، والتحول نحو استخدام أصناف المحاصيل مرتفعة الغلة، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق. ومن الممكن خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاحتوائي عن طريق تشجيع تنوع النشاط الاقتصادي من خلال أنشطة الأعمال التجارية الزراعية كثيفة العمالة (مثل صناعات تجهيز الأغذية) وتشجيع الإنتاج الزراعي ذي القيمة المضافة الأعلى.

استمرار التركيز على زيادة فرص الحصول على التمويل - وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة - يمكن أن يساعد على توسيع نطاق الدمج المالي وتخفيض تكلفة الاقتراض (دراسة Demirgüç-Kunt and Singer 2017؛ ودراسة Naceur and others 2017؛ والشكل البياني ٢-١٢؛ والفصل ٥). وبشكل أعم، فإن إقامة أسواق رأس المال المحلية في المنطقة من شأنه زيادة فرص الحصول على التمويل وتشجيع ريادة الأعمال. ومن شأن إصدار سندات الدين الحكومي بصفة دورية لإنشاء منحى عائد أن يساعد على تنويع قنوات التمويل للشركات وتيسير إدارة السيولة المصرفية.

ميزان المخاطر مائل نحو التطورات السلبية

لا تزال كفة التطورات السلبية هي الأرجح في ميزان المخاطر، مما يرجع إلى حد كبير إلى المخاطر ومواطن الضعف الناشئة عن المنطقة نفسها:

- قد تتصاعد الصراعات والمخاطر الأمنية الإقليمية أو يطول أمدها، مما يؤدي إلى المزيد من الخسائر البشرية، وتدمير البنية التحتية، والهجرة للخارج، وتعطيل طرق التجارة الإقليمية والاستثمارات عبر الحدود، وانكماش السياحة، بما في ذلك في البلدان المجاورة.
- قد يزداد خطر القلاقل الاجتماعية والإرهاق الناتج عن الإصلاح إذا ظل النمو ضعيفا والبطالة مرتفعة، مما يقوض قوة الدفع اللازمة للإصلاحات المالية والهيكلية التي تشد الحاجة إليها.
- لا يزال النشاط الزراعي عرضة لمخاطر التطورات الجوية والسعرية (المغرب، باكستان، الصومال). وبالإضافة إلى ذلك، سيؤدي انخفاض أسعار السلع الأولية إلى انخفاض الإيرادات الحكومية وعائدات الصادرات وتوسيع عجز الحساب الجاري في موريتانيا (خام الحديد، الذهب، النحاس)، والمغرب (الفوسفات، القمح، الخضروات)، وباكستان (القطن)، والسودان (النفط، الذهب).

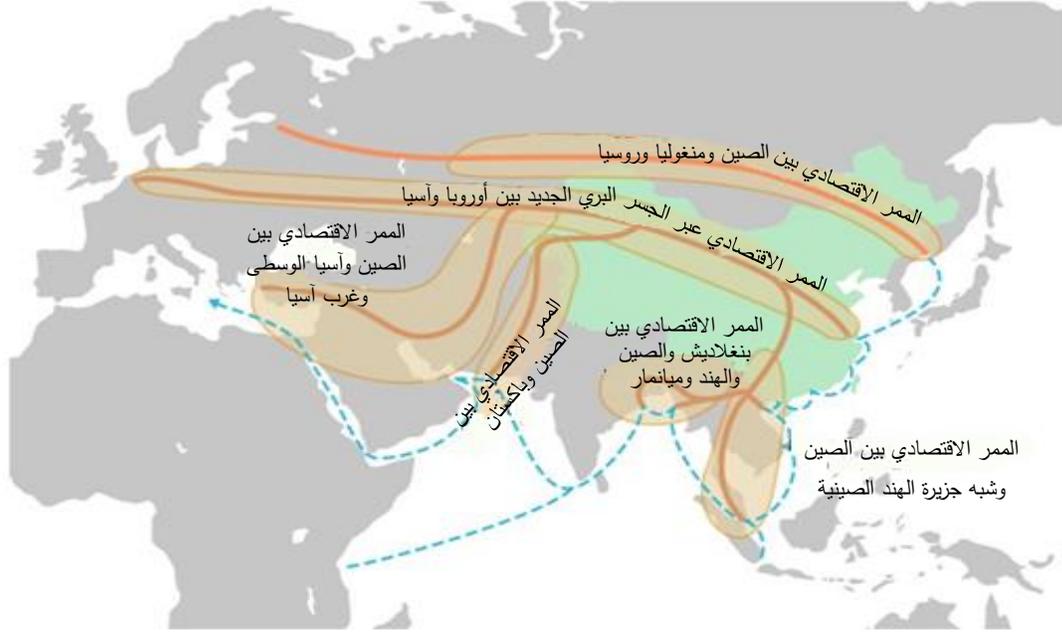
- بالنسبة للمخاطر من البيئة العالمية، قد يؤدي تشديد الأوضاع المالية العالمية بونيرة أسرع (لأسباب منها عودة الولايات المتحدة إلى سياستها النقدية العادية بسرعة أكبر من المتوقع) إلى ارتفاع تكاليف التمويل (بما في ذلك تكاليف التمويل المحلي)، وزيادة الضغوط على المالية العامة، وانخفاض الاستثمارات الخاصة. كذلك، قد تؤدي عودة الولايات المتحدة إلى سياستها النقدية العادية إلى زيادة قوة الدولار الأمريكي، وهو الأمر الذي من شأنه تضخيم مواطن ضعف الدين في البلدان التي تتحمل نسبة كبيرة من الدين بالعملة الأجنبية (باكستان، تونس). وهناك أيضا خطر تطبيق سياسات انغلاقية في الاقتصادات المتقدمة، مما يضر بأفاق التصدير في المنطقة ككل. وبالنسبة لاحتمالات تجاوز التوقعات، قد يكون تحسن النشاط الاقتصادي أقوى من المتوقع في منطقة اليورو وبلدان أخرى من الشركاء التجاريين، مما يمكن أن يحقق ارتفاعا في النمو الإقليمي.

الإطار ٢-١: مبادرة الحزام والطريق وآسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا والشرق الأوسط^١

تقدم مبادرة "الحزام والطريق" الهائلة التي أطلقتها الصين لبلدان آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا والشرق الأوسط فرصا جديدة لتلبية احتياجات البنية التحتية، وتقوية الروابط الاقتصادية والمالية، ودعم التنوع الاقتصادي ونمو الوظائف. وللاستفادة من هذه الفرص، ينبغي تصميم المشروعات وإدارتها بشكل جيد والاعتراف الكامل بالتكاليف المستقبلية. ومن شأن مناخ الأعمال المفتوح والتنافسي أن يساعد البلدان على تحقيق أقصى قدر من المكاسب ونشر المنافع.

الشكل البياني ٢-٢-١

مبادرة الحزام والطريق: الممرات الاقتصادية الستة الممتدة عبر آسيا، وأوروبا، وإفريقيا



المصدر: مجلس تنمية التجارة في هونغ كونغ.

وقد أطلقت الصين مبادرة "الحزام والطريق" في عام ٢٠١٣ بهدف تقوية روابطها مع أوروبا وإفريقيا عن طريق آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا والشرق الأوسط (الشكل البياني ٢-١-١). ويبلغ عدد البلدان التي تشارك حاليا في هذه المبادرة حوالي ٧٠ بلدا وقد يصل إلى ١٠٠ بلد أو أكثر. وتتمثل مجالات تركيز المبادرة في تطوير البنية التحتية وتيسير التجارة، والربط والتكامل المالي، وتنسيق السياسات، والبحوث المشتركة، والتبادل بين الشعوب. وهناك ستة ممرات تغطيها المبادرة - وهي جسر أوراسيا البري الجديد، والممر بين الصين ومنغوليا وروسيا، والممر بين الصين وآسيا الوسطى وغرب آسيا، والممر بين الصين وباكستان، والممر بين الصين وشبه جزيرة الهند الصينية، والممر بين الصين وميانمار وبنغلاديش والهند - بالإضافة إلى الحزام الاقتصادي بطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين. وقد يصل الاستثمار التراكمي في هذه الممرات إلى تريليون دولار على مدى ١٠ سنوات. وسيتم تمويل هذه الاستثمارات - بشروط السوق غالبا - عن طريق البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وبنك الصين للتنمية، وبنك الصين للتصدير والاستيراد، وصندوق طريق الحرير. وقد تنشأ أيضا استثمارات مكملة من مصادر رسمية وخاصة أخرى في الصين وغيرها من البلدان.

وبالنسبة لآسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا والشرق الأوسط، فإن مشروعات البنية التحتية، والمشروعات الصناعية، ومشروعات المرافق في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، إلى جانب جهود الربط المالي والتبادل بين الشعوب، يمكن أن تساعد على سد ثغرات البنية التحتية،

وزيادة التكامل الاقتصادي والمالي في المنطقة، ودعم التتويج والتوظيف. وتشمل البلدان المشاركة من منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان كل من أفغانستان، وأرمينيا، وأذربيجان، وجيبوتي، وجورجيا، وإيران، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، وباكستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان.

وفيما يلي المشروعات الرئيسية في إطار مبادرة "الحزام والطريق":

- الاستثمارات في باكستان في قطاع الطاقة، والبنية التحتية للسكك الحديدية والطرق والموانئ والتي يبلغ مجموعها ٥٥ مليار دولار على مدى العقد المقبل.
- مشروعات السكك الحديدية والطرق السريعة والموانئ الممتدة من كازاخستان إلى أوروبا عبر روسيا، وإلى إيران وتركيا عبر كازاخستان وتركمانستان.
- خط السكك الحديدية إلى أوزبكستان عبر جمهورية قيرغيزستان، وخط السكك الحديدية إلى أفغانستان عبر أوزبكستان، وخط السكك الحديدية من ميناء يجري تطويره في جيبوتي إلى إثيوبيا وجنوب السودان.
- خطوط أنابيب النفط والغاز التي تربط الصين بآسيا الوسطى وأذربيجان، وتربطها بأوروبا عبر البحر الأسود وتركيا.
- مشروعات الطاقة، والموارد الطبيعية والتعدين، والصناعة التحويلية، والزراعة، ومشروعات تجهيز المنتجات الزراعية في جميع أنحاء المنطقة.

ومن المرجح أن تنشأ آثار إيجابية من قطاع البناء، وزيادة إمدادات الطاقة، وتحسين الربط اللوجيستي، ونقل التكنولوجيا، وزيادة التجارة. ومن المتوقع أن تساعد المشاريع المقامة في إطار مبادرة "الحزام والطريق" على تنويع وزيادة الصادرات والتوظيف، كما ينبغي أن تؤدي مشروعات المرافق إلى خفض النقص في الطاقة أو القضاء عليه. ويبشر تحسن الربط المالي، والتكامل التجاري، وبرامج البحوث وتبادل الخبرات بمنافع محتملة من خلال الدمج في سلاسل العرض العالمية، وتشجيع زيادة الاستثمار الخاص، ونمو الإنتاج، والصادرات، والقيمة المضافة، والتوظيف (راجع الفصل ٤). وهذا أمر مشجع بشكل خاص في ظل تكاليف النقل المرتفعة، ومستوى الانفتاح المنخفض نسبياً، وفجوات البنية التحتية الكبيرة في جميع أنحاء المنطقة.

ورغم هذه المنافع المحتملة، فإن مبادرة "الحزام والطريق" تتطوي على تحديات، منها تنفيذ المشروعات وإدارتها عبر مناطق اختصاص متعددة وفي بعض الحالات في ظروف جغرافية أو اقتصادية-سياسية أو بيئية معقدة. ومن المرجح أن تفرض المشروعات المقامة في إطار مبادرة الحزام والطريق ضغوطاً على أوضاع المالية العامة والدين والحساب الخارجي في جميع بلدان المنطقة، لا سيما في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى التي لا يتوافر لديها سوى حيز محدود لمواجهة زيادة عجز الموازنة أو زيادة الدين العام. وقد تزامنت هذه المشروعات أيضاً الإنفاق في مجالات التنمية الأخرى. وقد تفرض التدفقات المالية أيضاً ضغوطاً على أسعار الصرف. كذلك، رغم أن المشروعات المقامة في إطار المبادرة قد تدعم إيرادات الضرائب وعائدات التصدير في المستقبل، فإنها ستخلق مطالبات مستقبلية على الموازنة لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة، إلى جانب التزامات ميزان المدفوعات المتعلقة بمدفوعات سداد القروض ومدفوعات الفائدة، وإعادة توظيف الأرباح، وواردات الوقود. وبالنسبة للحالات التي تستفيد فيها مشروعات المبادرة من الإعفاءات الضريبية، سنقل المكاسب التي تعود على الموازنات الوطنية.

وبالتالي سيكون من الضروري تقوية أطر المالية العامة والموازنة على المدى المتوسط، بالإضافة إلى تعزيز القدرة على تحديد تكاليف المشروعات وإدارتها، وشروطها المالية، والمخاطر المحيطة بها (بما في ذلك الناشئة عن الحوافز الضريبية). وينبغي أن تكون المشروعات المقامة في إطار المبادرة مصممة تصميمًا جيدًا وتتوفر لها مقومات الاستمرار تجارياً، وأن يتم تنفيذها بشكل فعال ومراقبتها عن كثب.

وينبغي إجراء المعاملات بشروط ميسرة قدر الإمكان في البلدان منخفضة الدخل، وأن تتسم بالشفافية، وتستهدف معالجة التداعيات على العمالة والمدخلات المحلية (المعدات، والمواد، والآلات). وستكون المشاريع المشتركة مع المؤسسات المالية الدولية موضع ترحيب لأنها ستستفيد من الآليات القائمة لتقييم ومراقبة المشروعات وقد تستفيد من التمويل الإضافي بشروط ميسرة.

وأخيراً، لتيسير التداعيات على الاقتصادات المحلية، يجب أن يكون مناخ الأعمال في جميع أنحاء المنطقة مفتوحاً وتنافسياً. وسوف تمكن هذه البيئة أصحاب المشروعات في القطاعات الأخرى بخلاف السلع الأولية (الخدمات، واللوجستيات، والصناعة التحويلية) من الاستفادة من تحسين البنية التحتية المادية والمالية، وتخفيض التكاليف، وتيسير الوصول إلى الأسواق العالمية والثناينة الرئيسية. وينبغي أن تكون شركات النقل والمرافق العامة والبنوك المحلية قوية بما يكفي للمشاركة، كما ينبغي أن تساعد رسوم المرافق العامة والنقل على استرداد التكاليف. ومن المهم أن تكون اقتصادات بلدان مبادرة الحزام والطريق وشركائها التجاريين مفتوحة لدعم التكامل والصادرات في إطار المبادرة.

إن صلاحية صندوق النقد الدولي لدعم التعاون متعدد الأطراف، وتقوية الاستقرار العالمي والاقتصادي، وتعزيز النمو القابل للاستمرار والاحتوائي تتوافق إلى حد كبير مع أولويات مبادرة "الحزام والطريق". ويشترك الصندوق في جهود بلدانه الأعضاء من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات، والمساعدة الفنية، والتدريب في المجالات التي من شأنها مساعدة البلدان على تقييم المشروعات الاستثمارية وإدارتها بشكل أفضل، بما في ذلك المشروعات المقامة في إطار المبادرة. وتهدف مبادرة دعم سياسات البنية التحتية، وهي مسعى جديد من مساعي صندوق النقد الدولي، إلى دعم البلدان الأعضاء من خلال أدوات مثل تقييم إدارة الاستثمارات العامة، وتقييمات المخاطر على المالية العامة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتقييم الدين والاستثمار والنمو، وتقييم استمرارية القدرة على تحمل الدين، وإرشادات بشأن استراتيجيات إدارة الدين على المدى المتوسط.

¹ إعداد مارك هورتون.

الإطار ٢-٢: الصومال: إعادة البناء بعد حرب أهلية امتدت لعقود^١

انتهاء الحرب الأهلية في الصومال يتيح فرصة كبيرة لإعادة بناء الاقتصاد. ويقدم الشركاء الدوليون، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، المساعدة الفنية التي تحقق نتائج ملموسة. وسيتيح البرنامج الاقتصادي الذي يتابعه خبراء الصندوق تقديم الدعم المالي من الصندوق في المستقبل عن طريق إنشاء سجل أداء بشأن تنفيذ السياسات والإصلاحات، التي تدعمها المشورة المقدمة من الصندوق بشأن السياسات.

الجدول ٢-٢-١

مؤشرات اقتصادية واجتماعية مختارة، ٢٠١٤-٢٠١٦

(متوسط)

الصومال	البلدان منخفضة الدخل
٢٠١٤	(متوسط)
٢٠١٦	
١٣،٩	٦٤٢،٠
٤٢٦،٠	٦٣٢،٣
٢٢،٢	٨،٧
٥٥،٥	٦١،٥
٥٤،٣	٧٦،٢
٣٣،٢	٧٠،٠
٧٥،٩	٨٢،٦
١٨٨،٠	٧٨،٨

المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ تقدير مدرج في نموذج لمنظمة العمل الدولية.

تسببت الحرب الأهلية في الصومال التي استمرت لعقود طويلة في إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، مما ترتب عليه ضعف المؤسسات بشدة وانتشار الفقر. وخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، بلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصومال ٤٢٦ دولارا فقط، أي أقل بكثير من نظرائها في المنطقة (الجدول ٢-٢-١). غير أن انتهاء الحرب الأهلية في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وإجراء الانتخابات الوطنية في فبراير ٢٠١٧ - وهي الثانية فقط منذ عام ١٩٩١ - تتيح فرصة أمام الصومال لاجتياز المنعطف الحرج.

وقد حققت الصومال بالفعل بعض الإنجازات المهمة في عملية إعادة بناء اقتصادها، الذي تدعمه حاليا المنح المقدمة من

الجهات المانحة، وتحويلات العاملين في الخارج، والاستثمارات الأجنبية المباشرة (ومعظمها من الشتات الصومالي). ويقوم شركاء الصومال بتقديم قدر كبير من الدعم لعمليات حفظ السلام، وبناء المؤسسات، والعمليات الإنسانية. ومنذ اعتراف المجتمع الدولي بالحكومة الفيدرالية للصومال في عام ٢٠١٢، تلقت الصومال مساعدة فنية مكثفة. والصومال واحدة من أكبر البلدان المستفيدة من المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي، والتي تُقدّم من خلال صندوق استئماني متعدد المانحين بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الآخرين. وقد حققت هذه المساعدة الفنية نتائج ملموسة في مجال الإدارة الاقتصادية والإبلاغ بالبيانات الاقتصادية الكلية والمالية. وقد تم إحراز تقدم كبير أيضا في إعادة بناء القدرات المؤسسية لإعداد موازنة سنوية ومراقبتها وتنفيذ إصلاح العملة الوطنية، وفي تعزيز حوكمة البنك المركزي.

ويقدم صندوق النقد الدولي أيضا المشورة بشأن السياسات للحكومة في إطار جهودها لتصميم سياساتها وإصلاحاتها الاقتصادية. ومنذ استئناف مشاركات الصندوق في جهود الصومال في عام ٢٠١٣، اختتم جولتين من مشاورات المادة الرابعة. وللمساعدة في دعم جهود إعادة البناء الاقتصادي وإعداد سجل أداء بشأن تنفيذ السياسات والإصلاحات، دخلت الحكومة الصومالية في مايو ٢٠١٦ في اتفاق مع الصندوق في إطار برنامج يتابعه خبراء الصندوق مدته ١٢ شهرا، وهو البرنامج الذي اكتمل مؤخرا. ووافقت إدارة الصندوق على برنامج جديد يتابعه خبراء الصندوق يغطي الفترة من مايو ٢٠١٧ - إبريل ٢٠١٨. ورغم أن الصومال لا يمكنها حاليا الاستفادة من الدعم المالي المقدم من الصندوق نتيجة المتأخرات المستحقة عليها، فإن استمرار النجاح في استكمال هذا البرنامج والبرامج التي تليه سيساعد على تعزيز المؤسسات والسياسات الاقتصادية، مما يمهد السبيل أمام تخفيف أعباء الدين مستقبلا.

ورغم هذه التطورات، لا تزال الصومال تواجه تحديات كبيرة. فلا يزال الوضع الأمني هشاً، وقد تقادم نتيجة ارتفاع مستوى البطالة بين الشباب والجفاف الذي يؤثر بشدة على النشاط الاقتصادي ويهدد الأوضاع الإنسانية. ويعاني مركز المالية العامة للحكومة من الضعف، لأسباب منها

استمرار ضعف إدارة المالية العامة، وضعف نظام التحصيل الضريبي، وعبء الدين الخارجي الثقيل مع عدم القدرة على السداد. ولا يزال البنك المركزي والقطاع المالي في طور التكوين، كما أن انتشار عمليات التزوير أدى إلى تراجع الثقة في العملة الوطنية. وفي المرحلة المقبلة، سيكون من الضروري بذل مزيد من جهود الإصلاح المستمرة وواسعة النطاق لإعادة بناء المؤسسات في الصومال - إلى جانب توفير البيانات الاقتصادية والمالية والاجتماعية للمساعدة في توجيه عملية صنع السياسات.

^١ أعد هذا الإطار لوكاس بيندر كولر، وسيباستيان ووكر، وإيسوف ساماكي. وفي هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، ينشر صندوق النقد الدولي البيانات الاقتصادية الكلية للصومال وذلك للمرة الأولى منذ أوائل التسعينات.

الإطار ٢-٣: مبادرة الميثاق مع إفريقيا التي أطلقتها مجموعة العشرين: تشجيع استثمار القطاع الخاص^١

تهدف مبادرة الميثاق مع إفريقيا التي أطلقتها مجموعة العشرين إلى مساعدة البلدان على الاستفادة من إمكاناتها لتحقيق النمو المستمر والاحتوائي من خلال تشجيع الاستثمار وتحسين البنية التحتية في إفريقيا. ويقوم صندوق النقد الدولي بدعم المبادرة عن طريق زيادة الدعم المقدم لتنمية القدرات، وتقديم المشورة بشأن السياسات، وإدراج الإصلاحات ذات الصلة ضمن تصميم البرامج التي يدعمها الصندوق مع البلدان المشاركة في المبادرة.

وتهدف مبادرة الميثاق مع إفريقيا التي أطلقتها مجموعة العشرين إلى تشجيع الاستثمار الخاص في إفريقيا من خلال موائيق (أو اتفاقات) بين الحكومات الإفريقية المهتمة، والمنظمات الدولية، وشركاء التنمية، مع التركيز تحديداً على زيادة تطوير البنية التحتية^٢. وفي مارس ٢٠١٧، تم إطلاق المبادرة من جانب وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في مجموعة العشرين في ظل الرئاسة الألمانية للمجموعة. وتحدد موائيق كل بلد الإجراءات التي سيتخذها المشاركون في المبادرة لزيادة تدفقات الاستثمار الخاص، وتحديداً ما يلي:

- تحدد البلدان الإفريقية المشاركة الإصلاحات اللازمة لتوفير بيئة أكثر تمكينا لاستثمارات القطاع الخاص، وتحسين الإيرادات المحلية وتعبئة التمويل، وتوفير الحيز اللازم لتوسيع نطاق الاستثمار العام في مشروعات البنية التحتية التي توجد حاجة ماسة إليها مع ضمان استمرارية القدرة على تحمل الدين.
 - تقوم بلدان مجموعة العشرين والبلدان الشريكة الأخرى بتعزيز المبادرة وتشجيع قطاعات الأعمال لديها على الاستثمار في البلدان الإفريقية المشاركة، بسبل منها عقد اجتماعات المائدة المستديرة المنتظمة للمستثمرين وتنظيم فعاليات رفيعة المستوى (مثل مؤتمر "الاستثمار في مستقبل مشترك" الذي عُقد مؤخراً في برلين)، كما تدعم تقديم المساعدة الفنية ذات الصلة.
 - تقدم المنظمات الدولية المساعدة الفنية، والمشورة بشأن السياسات، والدعم المالي للمساعدة في ضمان سلامة الأطر الاقتصادية الكلية والتجارية والتمويلية اللازمة للمبادرة.
 - تقوم مجموعة العشرين والبلدان الشريكة الأخرى بزيادة التنسيق بشأن عدة أمور منها المساعدة الفنية؛ زيادة الدعم لتجهيزات المراحل المبكرة لمشروعات البنية التحتية؛ وزيادة استثمارات شركات القطاع الخاص في مؤسسات التنمية المتعددة والثنائية الأطراف.
- وتعمل حالياً البلدان الإفريقية المشاركة - وهي كوت ديفوار وإثيوبيا وغانا والمغرب ورواندا والسنغال وتونس - على استكمال موائيقها. وهناك بلدان أخرى أعربت عن رغبتها في الانضمام أو قد تنتظر في ذلك، منها الجزائر ومصر. ويمكن لهذه المبادرة أن تقدم مساهمة مهمة في مواجهة تحدي تعزيز النمو وتوفير فرص العمل عالية الجودة للشباب في هذه البلدان الإفريقية، ولا سيما عن طريق المساهمة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأسواق المالية.
- وقد أيد صندوق النقد الدولي إطلاق المبادرة وتنفيذها، بما في ذلك في سياق البرامج القائمة مع العديد من البلدان المشاركة. ويتضمن حوار صندوق النقد الدولي حول السياسات ومحتوى البرامج التي يدعمها الإصلاحات التي تركز عليها هذه الموائيق مع حماية صلابة الاقتصاد الكلي واستمرارية القدرة على تحمل الدين العام. ويكتف الصندوق أيضاً من جهوده في تنمية القدرات في مجالات خبرته لدعم تنفيذ هذا الميثاق، بما في ذلك من خلال مراكز المساعدة الفنية الإقليمية في إفريقيا ومركز المساعدة الفنية في الشرق الأوسط.

ولضمان استمرارية المبادرة ونجاحها، سوف تسهم إحدى مجموعات تمويل الاستثمار التابعة لمجموعة العشرين في مواصلة تنفيذ برنامج عمل مبادرة الميثاق مع إفريقيا ومتابعته على المدى المتوسط. وستجري متابعة البرنامج من خلال الحوار القطري والتقارير نصف السنوية المقدمة لمجموعة العشرين.

^١ إعداد غاييل بيير.

^٢ راجع الموقع الإلكتروني التالي للمبادرة على شبكة الإنترنت: <https://www.compactwithafrica.org>.

- Bustos, P., G. Garber, and J. Ponticelli. 2016. "Capital Allocation across Sectors: Evidence from a Boom in Agriculture." Working Paper 414, Banco Central Do Brasil, Brasilia.
- Cabral, R., F. G. Carneiro, and A. V. Mollick. 2016. "Inflation Targeting and Exchange Rate Volatility in Emerging Markets." Policy Research Working Paper 7712, World Bank, Washington, DC.
- Cheng, K., S. Rehman, D. Seneviratne, and S. Zhang. 2015. "Reaping the Benefits from Global Value Chains." IMF Working Paper 13/108, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Dabla-Norris, E., G. Ho, and A. Kyobe. 2016. "Structural Reforms and Productivity Growth in Emerging Market and Developing Economies." IMF Working Paper 16/15, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Demirgüç-Kunt, A., and D. Singer. 2017. "Financial Inclusion and Inclusive Growth: A Review of Recent Empirical Evidence." Policy Research Working Paper 8040, World Bank, Washington, DC.
- Estache, A., E. Ianchovichina, R. Bacon, and I. Salamon. 2013. *Infrastructure and Employment Creation in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank.
- Farole, F., and V. Pathikonda. 2016. "The Capabilities Driving Participation in Global Value Chains." Policy Research Working Paper 7804, World Bank, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). Forthcoming. "Getting Global Economic Integration Right." Washington, DC.
- Mitra, P., A. Hosny, G. Minasyan, M. Fischer, and G. Abajyan. 2016. "Avoiding the New Mediocre: Raising Long-Term Growth in the Middle East and Central Asia." Departmental Paper, Middle East and Central Asia Department, International Monetary Fund, Washington, DC.
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/dp/2016/mcd1601.pdf>.
- Naceur, S. B., R. Blotvogel, M. Fischer, and H. Shi. 2017. "Financial Development and Source of Growth: New Evidence." IMF Working Paper 17/143, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2016. *Youth in the MENA Region: How to Bring Them In*. Paris..
- Rother, B., G. Pierre, D. Lombardo, R. Herrala, P. Toffano, E. Roos, A. G. Auclair, and K. Manasseh. 2016. "The Economic Impact of Conflicts and the Refugee Crisis in the Middle East and North Africa." Staff Discussion Note 16/08, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Sahay, R., M. Cihak, P. N'Diaye, A. Barajas, R. Bi, D. Ayala, Y. Gao, A. Kyobe, L. Nguyen, C. Saborowski, K. Svirydzienka, and S. Yousefi. 2015. "Rethinking Financial Deepening: Stability and Growth in Emerging Markets." IMF Staff Discussion Note 15/08, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Sethi, N. 2015. "Power Sector Reforms: Pakistan's Energy Crisis and Ways Forward." In *Pakistan's Interminable Energy Crisis: Is There Any Way Out?* edited by M. Kugelman. Washington, DC: Wilson Center.

Tamirisa, N., G. Agou, C. Duenwald, K. Dybczak, T. Kass-Hanna, T. Mirzoev, B. Nandwa, and G. Pierre. Forthcoming. "Protecting and Promoting Inclusive Growth and Fiscal Sustainability through the Public Wage Bill in the Middle East and Central Asia Region." International Monetary Fund, Washington, DC.

World Bank. 2016. *World Development Indicators*. World Bank, Washington, DC (accessed June 2017).

World Bank. 2017. *Doing Business Indicators*. World Bank, Washington, DC (accessed June 2017).

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة

	توقعات		متوسط			
	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٠
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٤,٤	٤,٣	٣,٦	٣,٩	٣,٢	٤,٥
(التغير السنوي؛ %)						
جمهورية أفغانستان	٣,٠	٢,٥	٢,٤	١,٣	٢,٧	...
جيبوتي	٧,٠	٧,٠	٦,٥	٦,٥	٦,٠	٣,٨
مصر	٤,٥	٤,١	٤,٣	٤,٤	٢,٩	٤,٤
الأردن	٢,٥	٢,٣	٢,٠	٢,٤	٣,١	٥,٤
لبنان	٢,٠	١,٥	١,٠	٠,٨	٢,٠	٤,٥
موريتانيا	٣,٠	٣,٨	١,٧	٠,٩	٥,٦	٤,٧
المغرب	٣,٠	٤,٨	١,٢	٤,٥	٢,٧	٤,٦
باكستان	٥,٦	٥,٣	٤,٥	٤,١	٤,١	٤,٣
الصومال	٣,٥	٢,٤	٣,٢	٣,٦	٣,٦	٢,٠
السودان ^١	٣,٦	٣,٧	٣,٠	٤,٩	١,٦	٤,٧
الجمهورية العربية السورية ^٢	٤,٣
تونس	٣,٠	٢,٣	١,٠	١,١	٢,٣	٣,٨
الضفة الغربية و غزة ^٣	٣,٠	٣,١	٤,١	٣,٤	٠,٢-	٤,١
تضخم أسعار المستهلكين	٨,٣	١٥,٠	٧,٧	٦,٧	٩,٤	٦,٠
(المتوسط السنوي، %)						
جمهورية أفغانستان	٦,٠	٦,٠	٤,٤	٠,٧-	٤,٧	...
جيبوتي	٣,٠	٣,٠	٢,٧	٢,١	٢,٩	٣,٦
مصر	١٣,٠	٢٩,٩	١٣,٨	١٠,٤	١٠,١	٣,٨
الأردن	١,٥	٣,٣	٠,٨-	٠,٩-	٢,٩	٤,٠
لبنان	٢,٥	٣,١	٠,٨-	٣,٧-	١,٩	٣,٢
موريتانيا	٣,٧	٢,١	١,٥	٠,٥	٣,٨	٦,٠
المغرب	١,٦	٠,٩	١,٦	١,٥	٠,٤	١,٧
باكستان	٤,٨	٤,١	٢,٩	٤,٥	٨,٦	٨,٨
الصومال
السودان ^١	١٩,٠	٢٦,٩	١٧,٨	١٦,٩	٣٦,٩	١٣,٦
الجمهورية العربية السورية ^٢	٤,٩
تونس	٤,٤	٤,٥	٣,٧	٤,٩	٤,٩	٣,٣
الضفة الغربية و غزة ^٣	١,٦	٠,٥	٠,٢-	١,٤	١,٧	٣,٦
رصيد المالية العامة الكلي لدى الحكومة العامة	٥,٦-	٦,٦-	٦,٨-	٧,٣-	٧,٣-	٥,٥-
(% من إجمالي الناتج المحلي)						
جمهورية أفغانستان ^٤	٠,٢	٠,٤	٠,١	١,٤-	١,٧-	...
جيبوتي	٠,٧-	١,٦-	١٨,٢-	٢١,٧-	٩,٦-	٢,١-
مصر	٧,٣-	٩,٥-	١٠,٩-	١١,٤-	١١,٨-	٧,٨-
الأردن ^٥	٠,٤-	٢,٥-	٣,٢-	٥,٣-	١٠,٣-	٥,٢-
لبنان ^٤	١٠,٣-	٩,٩-	٩,٣-	٧,٦-	٦,٣-	١١,٦-
موريتانيا ^{٤,٤}	١,٨-	٠,٦-	٠,٣-	٣,٤-	٤,٥-	٢,٤-
المغرب ^٤	٣,٠-	٣,٥-	٤,١-	٤,٢-	٤,٨-	٤,١-
باكستان ^٧	٥,٤-	٥,٧-	٤,٤-	٥,٣-	٤,٩-	٤,٧-
الصومال
السودان ^١	٢,٦-	٢,٤-	١,٨-	١,٩-	١,٤-	١,٣-
الجمهورية العربية السورية ^٢
تونس ^٨	٥,٣-	٥,٩-	٥,٩-	٥,٣-	٣,٧-	٣,٢-
الضفة الغربية و غزة ^٣	٧,٨-	٨,٤-	٨,٠-	١١,٤-	١٢,٥-	٢٢,٨-

٤,٨-	٥,٣-	٥,٣-	٤,٤-	٤,٢-	٢,٤-	رصيد الحساب الجاري
(% من إجمالي الناتج المحلي)						
١,٦	٤,٧	٧,١	٣,٠	٥,٧	...	جمهورية أفغانستان
١٨,٢-	٢١,٠-	٣٠,٤-	٣١,٨-	٢٥,١-	٨,٠-	جيبوتي
٣,٨-	٥,٩-	٦,٠-	٣,٦-	٠,٨-	٠,٥-	مصر
٨,٣-	٨,٤-	٩,٣-	٩,١-	٧,٣-	٦,١-	الأردن
١٦,٨-	١٨,٠-	١٨,٦-	١٨,٧-	٢٦,٤-	١٥,٦-	لبنان
٩,٦-	١٤,٢-	١٤,٩-	١٩,٧-	٢٧,٣-	١٣,٤-	موريتانيا
٢,٩-	٤,٠-	٤,٤-	٢,١-	٥,٩-	٣,٣-	المغرب
٤,٩-	٤,٠-	١,٧-	١,٠-	١,٣-	١,٣-	باكستان
١٠,٧-	١١,١-	١٠,١-	٧,٢-	٦,٣-	٤,٨-	الصومال
٢,٠-	١,٩-	٥,٦-	٨,٠-	٧,١-	٥,٥-	السودان ^١
...	٠,٤-	الجمهورية العربية السورية ^٢
٨,٤-	٨,٧-	٩,٠-	٨,٩-	٩,١-	٤,١-	تونس
١٣,٢-	١٣,١-	٩,٩-	١٦,٣-	١٦,٩-	١٧,٤-	الضفة الغربية و غزة ^٣

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تُدرج المتغيرات على أساس السنة المالية لأفغانستان (٢١ مارس/٢٠ مارس) حتى ٢٠١١، ثم ٢١ ديسمبر/٢٠ ديسمبر بعد ذلك، والسنة المالية لمصر وباكستان (يوليو/يونيو)، ما عدا التضخم.

^١ بيانات ٢٠١١ لا تشمل جنوب السودان من بعد ٩ يوليو. بيانات ٢٠١٢ وما بعدها تتعلق بالسودان الحالي.

^٢ بيانات الفترة ٢٠١١-٢٠١٨ لا تشمل سوريا.

^٣ الضفة الغربية و غزة ليست عضوا في صندوق النقد الدولي ولا تُدرج في أي إجماليات.

^٤ الحكومة المركزية. بالنسبة للأردن تشمل التحويلات إلى شركة الكهرباء.

^٥ يشمل رصيد المالية العامة الكلي التحويلات إلى شركة الكهرباء الوطنية حتى نهاية ٢٠١٤. توقفت التحويلات بدءا من ٢٠١٥.

^٦ يشمل إيرادات النفط المحولة إلى صندوق النفط.

^٧ يشمل المنح.

^٨ يشمل تكاليف إعادة رسملة البنوك ومدفوعات المتأخرات.

٤ - الاستفادة من التجارة في تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى^١

يوفر التعافي الاقتصادي العالمي فرصة كبيرة لزيادة الصادرات وتعزيز النمو في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA). إذ تشير الحسابات التوضيحية إلى إمكانية رفع مستوى الدخل بحوالي ٥% إلى ١٠% خلال الخمس إلى عشر سنوات التالية في حالة زيادة الانفتاح التجاري المقترن بتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أو زيادة تنويع الصادرات أو تحسين جودة المنتجات. وتعد البلدان المستوردة للنفط أقدر من البلدان الأخرى في المنطقة على الاستفادة من تحسن آفاق التجارة العالمية نظراً لأنها أكثر اندماجاً في سلاسل القيمة العالمية وأكثر تنوعاً لقواعدها التصديرية، وإن كان لا يزال بإمكانها تحسين جودة صادراتها. وفي المقابل، ينبغي أن تركز البلدان المصدرة للنفط على التنويع الاقتصادي بهدف إنتاج وتصدير مجموعة أكبر من السلع والخدمات. وسيكون من المفيد لمعظم البلدان أن تعزز قدرتها على النفاذ إلى أسواق الصادرات من خلال المشاركة في اتفاقيات التجارة والاستفادة من فرص الاندماج الجديدة، مثل مبادرة "الحزام والطريق" الصينية (راجع الإطار ٢-١ في الفصل الثاني) ومبادرة "الميثاق مع إفريقيا" (راجع الإطار ٢-٣ في الفصل الثاني). وربما يلزم تنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز الاستثمار وزيادة فرص العمل، إلى جانب اعتماد سياسات مالية عامة موجهة بغية الحد من تكاليف التصحيح، وذلك لمعالجة أي تداعيات سلبية قد تنشأ عن زيادة الانفتاح وضمن أن تكون زيادة النمو الناتجة عن هذا التعافي شاملة للجميع قدر الإمكان.

التجارة تساهم في تعزيز النمو

تؤكد مجموعة كبيرة من الشواهد أن التجارة لها تأثير كبير وثابت على النمو والدخل. فعقب دراسة Frankel and Romer (1999) الرائدة، ركزت دراسات عديدة على القنوات التي تؤثر التجارة من خلالها على النمو الاقتصادي.^٢ وتشير النتائج إلى أن البلدان عادة ما تنمو أسرع عندما يكون هيكل صادراتها أكثر تنوعاً (دراسة Lederman and Maloney 2003)، وتعمل على تحسين جودة صادراتها (دراسة Henn, Papageorgiou, and Spatafora 2015)، وتندمج أكثر في سلاسل القيمة العالمية (دراسة Didier and Pinat 2017).

ويؤكد هذه النتائج تحليل تجريبي آخر تناول أهم قضايا السياسات في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (راجع الملحق ٤-١). ويشير هذا التحليل الذي شمل ١٣١ بلداً، منها ٢٠ بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، إلى أن الاستثمار في البنية التحتية والاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري الكلي (مقيساً بمجموع الصادرات والواردات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) تسهم جميعاً في زيادة نصيب الفرد من النمو الحقيقي. وتلك نتيجة منطقية نظراً لأن البنية التحتية عالية الجودة تساعد في خفض تكلفة الإنتاج وتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق. وبالمثل، من شأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المساعدة في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد من خلال نقل التكنولوجيا والمعرفة، بينما يسهم الانفتاح التجاري في تعزيز الطلب الممكن على إنتاج البلد وفي زيادة الإنتاجية عادة من خلال الضغوط التنافسية. وبالإضافة إلى ذلك، يشير التحليل إلى أن تنويع الصادرات وجودتها والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، لا سيما نسبة القيمة المضافة محلياً في الصادرات، جميعها عوامل تبدو مهمة للنمو. وهذا أمر متوقع لأن زيادة المنتجات ذات الجودة والقيمة المضافة الأعلى يفترض أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات وارتفاع الأسعار وزيادة الأرباح للمصدرين. ومما يثير الاهتمام وجود علاقة سالبة بين النمو والمستوى المبدئي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، مما يتوقع معه تقارب مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في مختلف البلدان بمرور الوقت. ويصبح التأثير الإيجابي لمستوى تعليم القوة العاملة على النمو في الاقتصادات المتقدمة

^١ إعداد أليكسيه كيريف (المؤلف الرئيسي)، وماكسيم كريشكو، وبواز ناندوا، وماغالي بينات، بمساعدة بحثية من جيمس إلوورد وسميرة كالا.

^٢ راجع دراسة Singh 2010 لاستعراض الأدبيات الصادرة في هذا الخصوص.

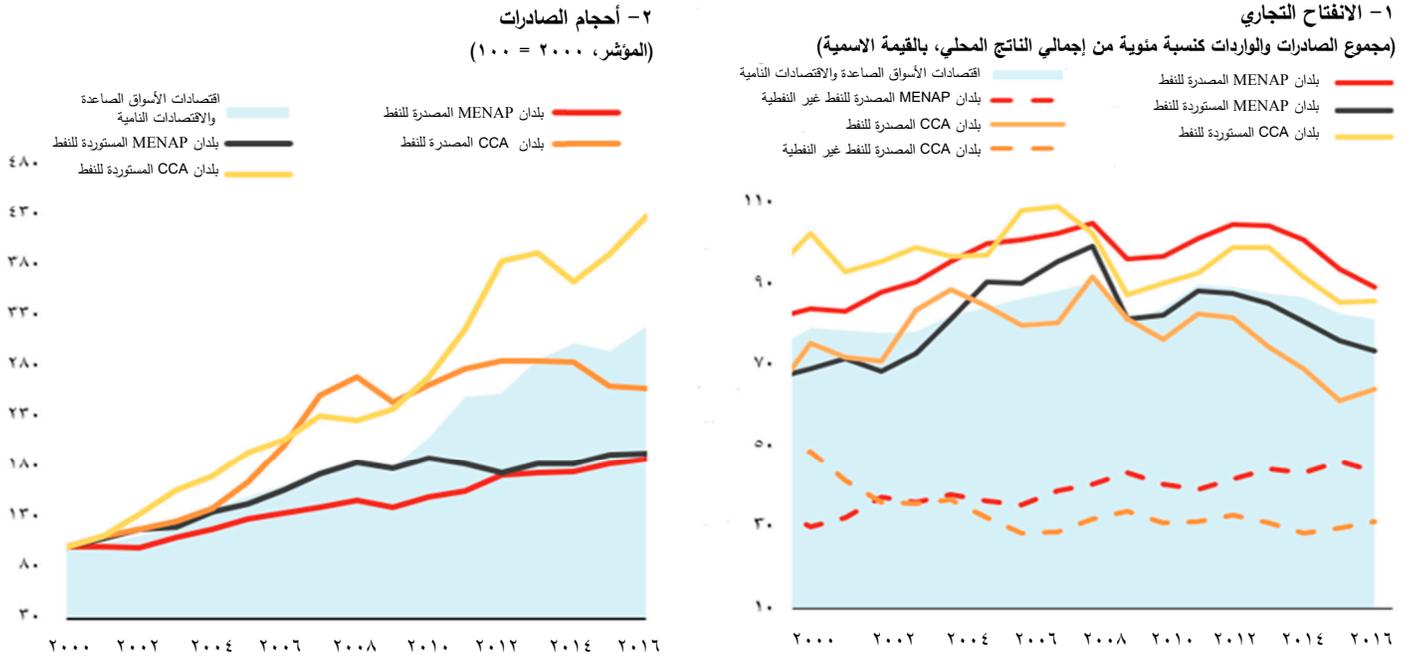
واقتمادات الأسواق الصاعدة (دراسة Chang, Kaltani, and Loayza 2009) غير واضح بمجرد توسيع نطاق العينة لتشمل البلدان منخفضة الدخل التي تنخفض فيها للغاية مستويات استكمال التعليم بعد مرحلة التعليم الثانوي.

غير أن تأثير الانفتاح التجاري على الاحتمالية أقل وضوحاً. فعلى سبيل المثال، تشير بعض التحليلات التجريبية إلى أن زيادة الانفتاح التجاري ليست لها تأثير يذكر على عدم المساواة (الإطار ٤-١). ولكن التحليلات توضح أن التجارة تؤدي إلى ارتفاع الدخل في ظل زيادة النمو، مما يساعد على الحد من الفقر (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ٢٠١٧) وتضييق فجوات الأجور داخل البلد الواحد (تقرير مجلس المستشارين الاقتصاديين لرئيس الولايات المتحدة، ٢٠١٥). وفي السياق ذاته، ساهمت التجارة في زيادة فرص الوصول إلى رأس المال والتكنولوجيا، كما أدت إلى تحسين مستويات المعيشة من خلال زيادة الإنتاجية والنمو، بما في ذلك في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ومن شأن التجارة المساعدة أيضاً في الحد من عدم المساواة من خلال خفض أسعار الأغذية والمشروبات التي يستهلكها الفقراء في الأساس (دراسة Faijgelbaum and Khandelwal 2016). وفي الوقت نفسه، قد تنشأ عن زيادة الانفتاح التجاري تكلفة تصحيح تضرر ببعض المجتمعات أو فئات العمالة. وعموماً، توصلت دراسة Helpman (2016) إلى أنه بالرغم من أن التجارة لها تأثير سلبي على بعض فئات العمالة، فإنها لم تؤثر سوى تأثير طفيف على عدم المساواة في الأجور. وتبرز هذه النتيجة دوراً مهماً للسياسات المحلية في الحد من تكلفة التصحيح وضمان تحقق جميع المنافع المرجوة وتقاسمها بصورة عادلة.

تراجع الانفتاح التجاري في السنوات الأخيرة

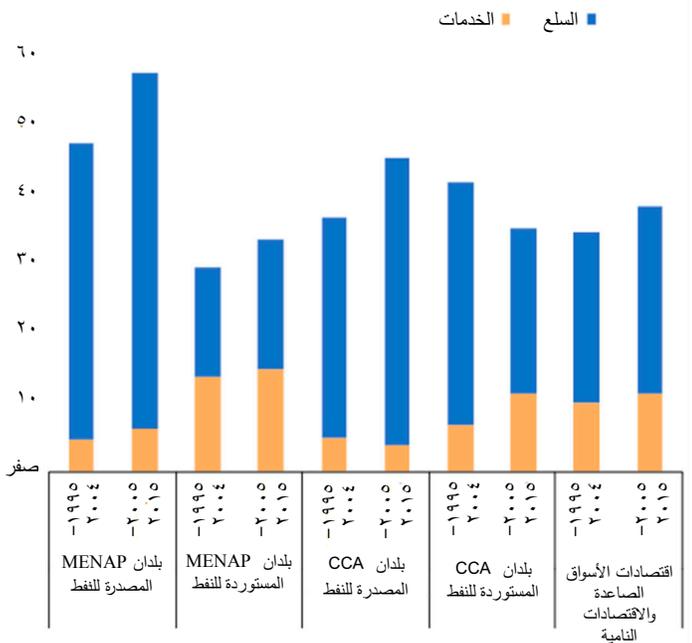
تراجع الانفتاح التجاري إلى حد كبير في السنوات الأخيرة عبر اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وجاء هذا التراجع متسقاً مع الاتجاهات العامة الدولية السائدة، بما في ذلك حالة الضعف العام في النشاط الاقتصادي الدولي، لا سيما في الاستثمار؛ وضعف وتيرة تحرير التجارة؛ وتراجع أسعار السلع الأولية، بما في ذلك النفط؛ وتباطؤ نمو سلاسل القيمة العالمية (الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وكان التراجع في البلدان المستوردة للنفط أسرع نسبياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان منه في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وهو ما يرجع إلى الصراعات الإقليمية والتوترات الجغرافية السياسية (الشكل البياني ٤-١). وبالنسبة للاقتصادات المصدرة للنفط في المنطقتين، يمكن عزو جانب كبير من الضعف النسبي في الانفتاح التجاري إلى ركود أو تراجع صادرات النفط والغاز وانخفاض أسعارها في السنوات الأخيرة. وباستثناء النفط، سجل الانفتاح التجاري تحسناً طفيفاً في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، بينما ظل ثابتاً بوجه عام في البلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى خلال السنوات الأخيرة - وهو ما يعد بادرة على أن تنويع الصادرات ساهم في إحراز بعض التقدم في هذا الشأن. وفي البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، يعزى هذا الاتجاه إلى تباطؤ نمو الصادرات في هذه البلدان مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية العادية. وفي الاقتصادات المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، كان نمو الصادرات أسرع نسبياً، ولكن انكماش الواردات مدفوعاً بتراجع تحويلات العاملين في الخارج أدى إلى التراجع الكلي في درجة الانفتاح في السنوات الأخيرة.

الشكل البياني ٤-١ الانفتاح التجاري والصادرات الحقيقية



وقد زادت صادرات المنطقة من الخدمات في العقد الماضي، ولكنها لا تزال منخفضة للغاية، لا سيما في البلدان المصدرة للنفط (الشكل البياني ٤-٢).

الشكل البياني ٤-٢ حصة السلع والخدمات في مجموع الصادرات (% من إجمالي الناتج المحلي)

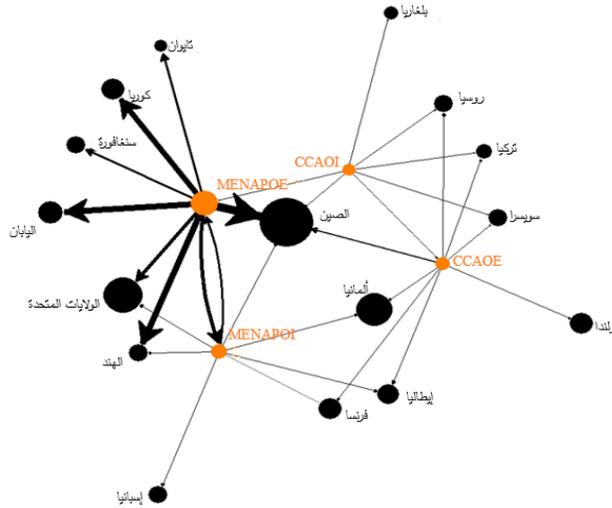


وفي عام ٢٠١٥، بلغ متوسط نصيب الخدمات ٤٤% من مجموع صادرات البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، ولكنه كان أقل من ١٥% في البلدان المصدرة للنفط. وتهيمن خدمات السياحة حالياً على صادرات الخدمات في المنطقة، لا سيما في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، حيث تمثل ٥١% من مجموع صادرات الخدمات. ويطبق عدد من البلدان، ومنها بلدان عديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، سياسات تقييدية في مجال الخدمات (دراسة Borchert, Gootiiz, and Mattoo 2014). وتعد الخدمات المتخصصة وخدمات النقل من أكثر القطاعات الخاضعة للسياسات الحمائية. وفي مجال التجارة في الخدمات، لا تزال تسري قيود عديدة على دخول السوق والملكية والعمليات، ولا يمكن التنبؤ بإمكانية النفاذ إلى السوق في الغالب نظراً لأن عملية منح التراخيص الجديدة لا تزال تفتقر إلى الشفافية وتعتمد في جانب كبير منها على التقدير الاستثنائي. ومن شأن الابتكارات التكنولوجية في مجال التجارة، مثل التجارة الإلكترونية، مساعدة الشركات في الوصول إلى الأسواق الدولية من خلال تعزيز تواصلها مع المشترين والبائعين بأقل تكلفة ممكنة. وستسهل الاستفادة من هذه الابتكارات دمج البلدان في سلاسل القيمة العالمية في قطاعي السلع والخدمات، كما ستساعد في إنشاء شبكات قيمة إقليمية.

ويبدو أن اندماج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى في شبكة التجارة العالمية ضعيف نسبياً، سواء من حيث تدفقات الصادرات أو عدد الشركاء التجاريين. وتسيطر البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان على حصة كبيرة من سوق النفط العالمية، وبالتالي فإن أهميتها في التجارة العالمية أكبر كثيراً مقارنة بالمناطق الفرعية الأخرى (الشكل البياني ٣-٤). ويمثل الجانب الأكبر من تدفقاتها التجارية في الصادرات النفطية التي يذهب معظمها إلى بلدان آسيوية والولايات المتحدة الأمريكية. وتذهب معظم صادرات البلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى إلى البلدان الأوروبية الكبرى. وبينما توجه البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان معظم صادراتها إلى الأسواق الأوروبية الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية، تتجه معظم صادرات البلدان المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى إلى روسيا والبلدان الأوروبية القريبة، مثل بلغاريا، بوصفها بوابة الدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. ويعني ذلك ضمناً أن روابط التصدير بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى ضعيفة إلى حد ما. كذلك برزت الصين كأحد أكبر الشركاء التجاريين في السنوات الأخيرة، وأصبحت جميع البلدان تقريباً في المنطقتين تصدر إلى الصين.

الشكل البياني ٣-٤

أهم الشركاء التجاريون لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، ٢٠١٥



المصدر: إحصاءات وجهة التجارة الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وتقديرات خبراء الصندوق. ملحوظة: يتناسب حجم العقد مع مجموع الصادرات الاسمية للبلد، ويعكس حجم السهم تدفقات الصادرات الاسمية بين البلدان. ولا يظهر في الشكل البياني سوى أهم شركاء التصدير لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. CCAOE = البلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. CCAOI = البلدان المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. EMDE = اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. MENAPOE = البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. MENAPOI = البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

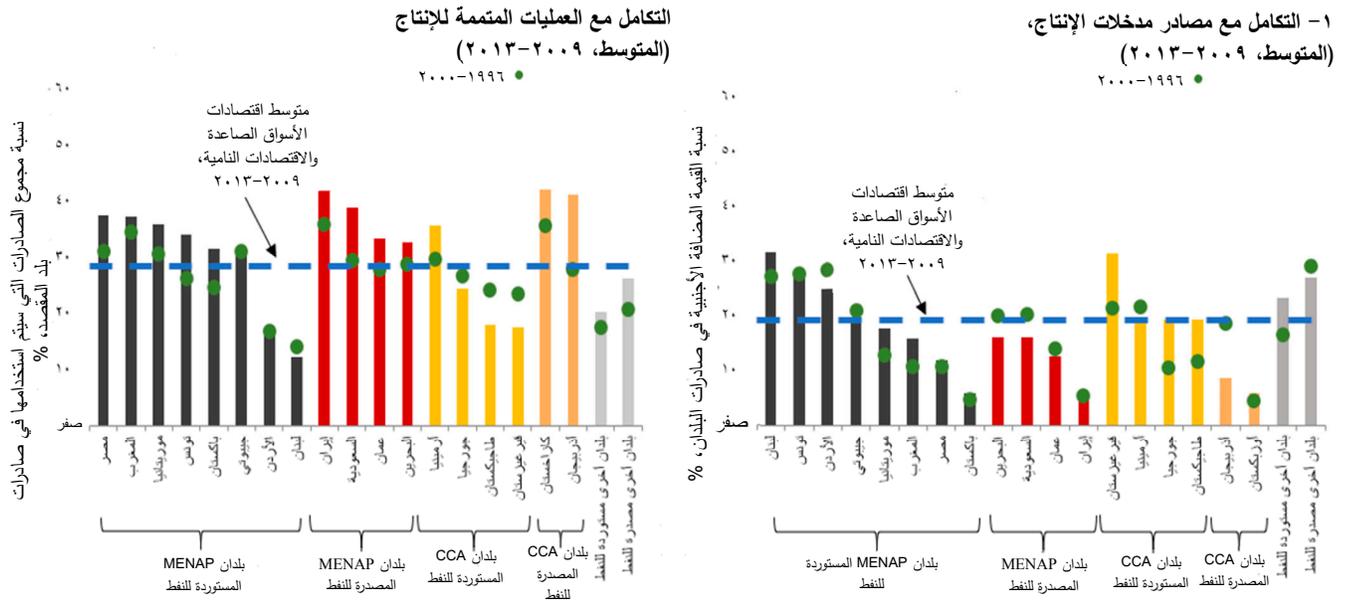
وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان أكثر اندماجا في التجارة العالمية فيما يبدو مقارنة بمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وذلك من حيث عدد شركاء التصدير ونصيب فرادى شركاء التصدير في قيمة الصادرات. ففي المتوسط، تصدر بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى حوالي ٧٠% من شركاء التجارة المحتملين (أي البلدان التي تستورد المنتجات التي تصدرها بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان)، وهي بذلك تأتي بعد أمريكا الشمالية وأوروبا فقط من حيث الترتيب، بينما تصدر بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى إلى ٥٠% من الأسواق المحتملة، مما يشير إلى وجود إمكانية لزيادة عدد أسواق التصدير. ويعد تغلغل التجارة، مقياساً بنصيب فرادى شركاء التجارة في قيمة الصادرات، ضعيفاً نسبياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى باستثناء

إمكانات سلاسل القيمة العالمية يمكن استغلالها بصورة أفضل

لا يمكن للمنطقتين حاليا استغلال كامل إمكانات سلاسل القيمة العالمية^٥ بسبب مستوى اندماجهما في تلك السلاسل. وتعد البلدان المستوردة للنفط أكثر اندماجا عموما في سلاسل القيمة العالمية مقارنة بالبلدان المصدرة للنفط. فعلى سبيل المثال، نجد أن نصيب الأردن ولبنان وتونس (في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان) وجمهورية قيرغيزستان (في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى) من القيمة المضافة الأجنبية التي يتم استيرادها واستخدامها في إنتاج الصادرات (التكامل مع مدخلات الإنتاج) مرتفع نسبيا مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الشكل البياني ٤-٦). كذلك يرتفع نصيب مصر وموريتانيا والمغرب (في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان) وأرمينيا (في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى) من القيمة المضافة التي يتم استخدامها في الإنتاج في بلدان المقصد (التكامل مع العمليات المتممة للإنتاج) عن متوسط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويشير ذلك إلى أن مستويات تنوع الصادرات وجودتها في تلك البلدان مساوية لمثيلاتها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى. أما في البلدان المصدرة للنفط في المنطقتين، ينخفض مستوى التكامل مع مدخلات الإنتاج للغاية، وهو ما يشير إلى أن تلك البلدان تستورد في الأساس سلعا جاهزة للاستهلاك والاستثمار. وفي المقابل، يرتفع مستوى تكامل هذه البلدان مع العمليات المتممة للإنتاج نسبيا، لا سبب آخر سوى ارتفاع حجم صادراتها التي تتكون في معظمها من النفط الخام الذي يتم تحويله لاحقا إلى منتجات مكررة في البلدان الشريكة تجاريا.

الشكل البياني ٤-٦

المشاركة في سلاسل القيمة العالمية^١



المصادر: قاعدة بيانات Eora MRIO، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: CCA = منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. تتضمن البلدان الأخرى المستوردة للنفط ماليزيا والمكسيك وإندونيسيا. نظرا للشواغل المتعلقة بجودة قاعدة بيانات Eora MRIO، تعرض بيانات البلدان بعد التحقق من صحتها من واقع بيانات صادرات المنتجات الوسيطة المستمدة من قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لدى الأمم المتحدة.

^٥ تستند مقاييس سلاسل القيمة العالمية إلى التعريف الوارد في دراسة Koopman, Wang, and Wei 2014. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في دراسة Aslam, Novta, and Rodrigues-Bastos 2017.

وبمرور الوقت، طرأ تحول كبير على مستوى مشاركة فرادى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى في سلاسل القيمة العالمية. فقد تمكنت معظم البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان من زيادة مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، سواء من خلال التكامل مع مدخلات الإنتاج أو العمليات المتممة للإنتاج، وهو ما يرجع جزئياً إلى جهود التنويع (مثل الصناعات الخفيفة في الأردن والمغرب وتونس). كذلك أحرزت البلدان المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى تقدماً، لا سيما في التكامل مع مدخلات الإنتاج، وهو ما يرجع جزئياً إلى تعزيز وضعها كمركز لنقل المنتجات الصينية إلى روسيا وبقيّة بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وفي الوقت نفسه، تراجع حجم تكاملها مع العمليات المتممة للإنتاج بسبب تباطؤها في تنويع الصادرات. وقد يكون من الممكن إحراز مزيد من التقدم نحو التكامل مع سلاسل القيمة العالمية، لا سيما بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في المنطقتين، بفضل مبادرة "الحزام والطريق" التي تهدف إلى ربط الصين بأوروبا وإفريقيا (راجع الإطار ٢-١ في الفصل الثاني). ويرجح أن تسهم هذه المبادرة في زيادة التكامل مع مدخلات الإنتاج، بينما قد تدعم الاستثمارات الأجنبية الناتجة عن مبادرة "الميثاق مع إفريقيا" (راجع الإطار ٢-٣ في الفصل الثاني) البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان في إحراز مزيد من التقدم نحو التكامل مع العمليات المتممة للإنتاج. وقد خفضت معظم البلدان المصدرة للنفط في المنطقتين مستوى تكاملها مع مدخلات الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية، ولكنها زادت في الوقت نفسه من تكاملها مع العمليات المتممة للإنتاج، وهو ما يعكس استمرار الجهود التي تبذلها تلك البلدان نحو التوسع في أنشطة تجهيز النفط وتكريره، ومن ثم زيادة قيمتها المضافة.

ضرورة تطوير البيئة التجارية

تأثرت البيئة التجارية سلباً بالتوترات والصراعات الجغرافية السياسية (عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). فقد أثرت الصراعات والتوترات على التجارة من خلال تعطل النشاط الاقتصادي والبنية التحتية ووفاء أو نزوح القوة العاملة النشطة في أفغانستان والعراق وليبيا والصومال وسوريا واليمن. وبالمثل، عانت البلدان المجاورة بسبب تداعيات الصراع على التجارة عبر الحدود، وتراجع السياحة، وتدفقات اللاجئين (الأردن ولبنان وباكستان، راجع دراسة Rother and others 2016). فعلى سبيل المثال، أدى الصراع في سوريا إلى تعطل الرابط التجاري الأساسي بين العراق ومنطقة البحر المتوسط، بينما أثر الصراع في العراق على مسار الصادرات الأردنية إلى إيران. وبالإضافة إلى ذلك، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بسبب حالة عدم اليقين المرتفعة في بعض البلدان نتيجة الغياب الأمني المتزايد، مما أدى إلى انحسار تنوع الصادرات وفرص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. كذلك أدى الصدع الدبلوماسي مؤخرًا بين قطر وبلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى التأثير سلباً أيضاً على التدفقات التجارية والمالية (راجع الإطار ١-١ في الفصل الأول).

كذلك تعكس مستويات التكامل التجاري المنخفضة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى مشكلات أعم ترتبط بمناخ الأعمال. وبالرغم من أن مستوى إجراءات التجارة عبر الحدود في جميع المناطق الفرعية كان مماثلاً أو أعلى من متوسط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فإن البيئة التجارية تدهورت على ما يبدو في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان في الأعوام القليلة الماضية، بينما استمر تحسنها في بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (الشكل البياني ٤-٧). وتشير هذه الأوضاع إلى ضرورة تركيز الإصلاحات الهيكلية على تحسين الكفاءة وتقليل التكلفة المصاحبة لإجراءات الامتثال والنقل المحلي.

^٦ مقيسة بالمسافة إلى الحد الأعلى للحد الأقصى مما يتصل بالوقت والتكلفة اللازمين لاستكمال الإجراءات اللوجستية الخاصة بتصدير واستيراد السلع حسب تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي.

ويمكن لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى الاستفادة بدرجة أكبر من الاتفاقيات التجارية لزيادة فرص النفاذ إلى أسواق الصادرات. وتبرز وحدها في هذا الصدد البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان لمشاركتها النشطة في اتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية، في حين أن عدد اتفاقيات التجارة التي وقعت عليها معظم البلدان الأخرى في المنطقتين يقل كثيرا عن متوسط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الشكل البياني ٤-٨). ومن شأن اتفاقيات تحرير التجارة واسعة النطاق وعميقة المفعول تحقيق مكاسب كبيرة على جانب النمو (الإطار ٤-٢). فعلى سبيل المثال، استنادا إلى القواعد الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، يلاحظ أن أقل البلدان نموا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (أفغانستان وجيبوتي وموريتانيا واليمن) تتيح بالفعل النفاذ إلى جميع أو معظم أسواق صادراتها مع تقديم إعفاءات من الرسوم الجمركية واشتراطات الحصص، وهو أمر مهم لنمو هذه البلدان. كذلك ينبغي لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى النظر في اتخاذ خطوات قوية نحو تطبيق "اتفاق تيسير التجارة" الذي دخل حيز التنفيذ في أوائل عام ٢٠١٧. وحسب تقديرات منظمة التجارة العالمية، سيؤدي تنفيذ هذا الاتفاق إلى تخفيض التكلفة الجمركية للتجارة في السلع بنسبة ١٤%، لا سيما بالنسبة للاقتصادات النامية، كما قد يؤدي إلى زيادة سنوية في حجم التجارة العالمية بقيمة تريليون دولار أمريكي.

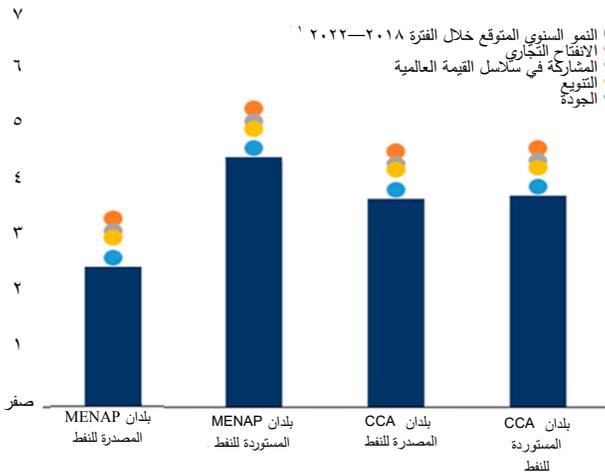
وقد اتخذ العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى خطوات في هذا الاتجاه. فعلى المستوى متعدد الأطراف على سبيل المثال، تجري ثمانية بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (الجزائر وإيران والعراق وليبيا ولبنان والصومال والسودان وسوريا) وعدة بلدان في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (أذربيجان وأوزبكستان) مفاوضات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أغلبها مستمر منذ تسعينات القرن الماضي، ولكن التقدم المحرز بطيء. وعلى المستوى الثنائي، أبرمت عدة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس) وجورجيا (في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى) اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، ووقعت جورجيا اتفاقية للتجارة الحرة مع الصين، مما أدى إلى تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية على التجارة الثنائية. كذلك وقعت بعض بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (أرمينيا وأذربيجان) والعراق (في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان

وباكستان) اتفاقيات تعاون وشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وأخيرا، انضم المغرب وتونس إلى مبادرة "الميثاق مع إفريقيا"، وهي مبادرة أطلقتها مجموعة العشرين مؤخرا بهدف زيادة الاستثمارات الخاصة وتحسين البنية التحتية ومعالجة مشكلة البطالة في إفريقيا، مما قد يساهم في زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق بدرجة أكبر (راجع الإطار ٢-٣ في الفصل الثاني).

خاتمة وخيارات السياسات

من شأن زيادة الانفتاح التجاري والتنويع وتحسين جودة الصادرات وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أن تساهم في زيادة النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. إذ يشير نموذج محاكاة مبسط يستند إلى التحليل الاقتصادي القياسي الوارد في الملحق ٤-١ إلى أن حدوث ارتفاع مستمر في درجة الانفتاح التجاري مساو لأعلى ارتفاع تاريخي ملاحظ على أساس مقارن بين الفترات في المنطقة قد يؤدي إلى زيادة متوسط معدل النمو بنقطة مئوية واحدة خلال السنوات الخمس القادمة (الشكل البياني ٤-٩). وسيكون التأثير أكبر إذا ما كانت زيادة الانفتاح

الشكل البياني ٤-٩
تقديرات مساهمة التدابير التجارية في النمو (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: CCA = منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. يتوقف ارتفاع النمو على تحسين التدابير التجارية ويساوي أفضل تحسين تاريخي ملاحظ في المنطقة مقياسا على أساس مقارن بين الفترات خلال العشرين سنة الماضية. ويبلغ بالنسبة للانفتاح التجاري: ٧,٧ نقطة مئوية، وسلسلة القيمة العالمية: ٤ نقاط مئوية، والتنويع: ٢,٤ نقطة مئوية، والجودة: ١,٥ نقطة مئوية. يُستخدم النمو السنوي المتوقع خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ كمؤشر بديل للنمو طويل الأجل.

التجاري مدعومة بزيادة التنوع أو تحسين جودة الصادرات أو زيادة المشاركة النشطة في سلاسل القيمة العالمية. ويشير ذلك إلى أن تنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز التجارة قد يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل بنسبة ٥% إلى ١٠% خلال السنوات الخمس إلى العشر التالية.

ويمثل الانتعاش الذي يشهده الاقتصاد العالمي فرصة سانحة كبيرة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى للاستفادة من التجارة كمحرك للنمو. ولتحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الفرصة، يتعين على البلدان زيادة درجة انفتاحها التجاري ومشاركتها في سلاسل القيمة العالمية وتنويع صادراتها وتحسين جودة منتجاتها. وفي هذا السياق، يبدو أن البلدان المستوردة للنفط أقرت عموماً على الاستفادة من تحسن زخم النمو العالمي، وإن كان لا يزال هناك مجال لتحسين جودة الصادرات، بما في ذلك من خلال إيقاف تراجع مستوى تكامل الاقتصادات المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى مع العمليات المتممة للإنتاج في سلاسل القيمة العالمية. وفي المقابل، يتعين على البلدان المصدرة للنفط العمل على زيادة تنوع صادراتها وتحسين جودتها.

وبالمضي قدماً في تحرير التجارة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، يمكن دعم زيادة الانفتاح التجاري والتكامل مع سلاسل القيمة العالمية. وستكون هذه العملية أكثر شمولاً إذا كان هذا التكامل مستنداً إلى تنويع الأنشطة من خلال التحول إلى قطاعات تتمتع بإمكانات كبيرة لخلق الوظائف، وتحسين جودة الصادرات من خلال زيادة فرص الحصول على التمويل والتعليم والتكنولوجيا. وبالتوازي مع ذلك، من شأن سياسات المالية العامة الهادفة إلى الحد من التكلفة الانتقالية لزيادة الانفتاح التجاري أن تسهم أيضاً بدور داعم مهم في هذا الصدد. وسوف تساعد الزيادة المصاحبة في النمو الكلي على توفير الحيز المالي اللازم لاستيعاب الخسائر المحتملة في إيرادات الموازنة والتي قد تنتج عن تراجع ضرائب التجارة الخارجية وزيادة الاستثمارات العامة الضرورية في البنية التحتية. كذلك يمكن دعم هذه الجهود نحو زيادة الصادرات والنمو من خلال التوسع في الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال والاستثمارات.

الإطار ٤-١: الرابط بين التجارة والاحتوائية

يشير التحليل التجريبي المستند إلى بيانات ١٠٦ بلداً، منها ١١ بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، على مدار الفترة ١٩٨٠-٢٠١٣ إلى أن الانفتاح التجاري لا يؤثر تأثيراً مباشراً فيما يبدو على درجة الاحتوائية مقيسة بمؤشر جيني لعدم المساواة. ووفقاً للنتائج التي خلصت إليها عدة دراسات أخرى (دراسة Beaton, Cebotari, and Komaromi 2017، ودراسة Jaumotte, Lall, and Dabla-Norris and others 2015، ودراسة Papageorgiou 2013)، يبدو أن هناك متغيرات أخرى أكثر أهمية، ومنها التعميق المالي والتعليم ونسب توظيف العمالة (الجدول ٤-١-١).

وللسياسات العامة دور كبير في إدارة الآثار الجانبية المعاكسة للتجارة على فئات معينة من العاملين وبعض المجتمعات التي قد تتحمل تكاليف انتقالية كبيرة بسبب زيادة الانفتاح التجاري. وتشير النتائج التجريبية إلى الفعالية المحتملة لسياسات إعادة توزيع موارد المالية العامة في موازنة أثر هذه التكاليف، وتشير إلى إمكانية تأثيرها الفعال في التصدي لمشكلة فقدان الوظائف في قطاع الصناعة (أي لا توجد دلالة إحصائية لتأثير التوظيف في القطاع الصناعي على صافي مؤشر جيني).

وبوجه أعم، يمكن أن تتضمن السياسات المحلية الهادفة إلى الحد من تأثير التصحيدات المرتبطة بالتجارة ما يلي: (١) تنفيذ سياسات فعالة في سوق العمل تتيح حرية تنقل العمالة بين الشركات والصناعات والمناطق - مثل المساعدة في البحث عن فرص العمل وتوفير البرامج التدريبية ووضع نظام مصمم بدقة للتأمين على الأجور، و(٢) توفير تأمينات البطالة وحماية الموظفين وغير ذلك من سياسات سوق العمل "الساكنة" التي تساعد العاملين على التكيف ذاتياً، و(٣) تنفيذ سياسات تكاملية في مجالات التعليم والإسكان والائتمان والبنية التحتية بما يتيح تيسير حرية التنقل، واتخاذ إجراءات "على أساس المكان" بهدف دعم المناطق والمجتمعات الأكثر تأثراً (راجع IMF، World Bank, and World Trade Organization 2017). كذلك قد يكون من المهم تنفيذ إصلاحات أخرى في بيئة الأعمال لدعم تنمية القطاع الخاص بوجه أعم.

الانفتاح التجاري وعدم المساواة

المتغير التابع: مؤشر جيني لعدم المساواة في الدخل السوقي ومؤشر جيني لعدم المساواة في الدخل الصافي

(٢)	(١)	المتغيرات التفسيرية
مؤشر جيني الصافي	مؤشر جيني السوقي	
٠,٠٠٦٠٥	٠,٠٠١٤٠-	الانفتاح التجاري (t-1)
(٠,٠٠٨٨٤)	(٠,٠٠٨٦٩)	
٠,٠٠٠٢٧٤	٠,٠٠٠٤٤١	الانفتاح المالي (t-1)
(٠,٠٠٠٢٦١)	(٠,٠٠٠٢٨٨)	
٠,٠٠٨٥١	***٠,٠٢٧٦	التعميق المالي (t-1)
(٠,٠٠٦١٨)	(٠,٠١٠٢)	
**٠,٠٧٢٥-	*٠,٠٧٣٦-	التعليم (t-1)
(٠,٣٤٩)	(٠,٣٩٨)	
٠,٠٩٢١	٠,١١٢	الإتفاق الحكومي (t-1)
(٠,١٦٦)	(٠,٢٢٢)	
٠,٠٨٣٠-	*٠,١٢٤-	نسبة العمالة الزراعية (t-1)
(٠,٠٣٥٣)	(٠,٠٣٨٨)	
٠,٠٨٤١-	***٠,١٩٩-	نسبة العمالة الصناعية (t-1)
(٠,٠٦٠٢)	(٠,٠٧١٢)	
٠,٤٣٨٨	*٥٥,٨٢	المتغير الثابت
(٣,٠١٩)	(٠,٥٩٢)	
٤٣٥	٤٣٥	المشاهدات
٠,١٦١	٠,٢٣٧	معامل التحديد
١٠٦	١٠٦	عدد البلدان

ملحوظة: تتكون مجموعة المتغيرات في العينة من متوسطات ١٠٦ بلداً خلال مدد زمنية غير متداخلة تمتد كل منها لخمس سنوات خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٣.

^١ تقديرات انحدار السلاسل الزمنية المقطعية بأثار زمنية وقطرية ثابتة وأخطاء معيارية ثابتة (بين أقواس) تم تجميعها على مستوى البلدان.

^٢ مؤشر جيني السوقي يقصد به مؤشر جيني لتوزيع الدخل قبل الضرائب والتحويلات. ويقاس مؤشر جيني الصافي على أساس مؤشر جيني لتوزيع الدخل بعد الضرائب والتحويلات.

* p<0.1، ** p<0.05، *** p<0.01

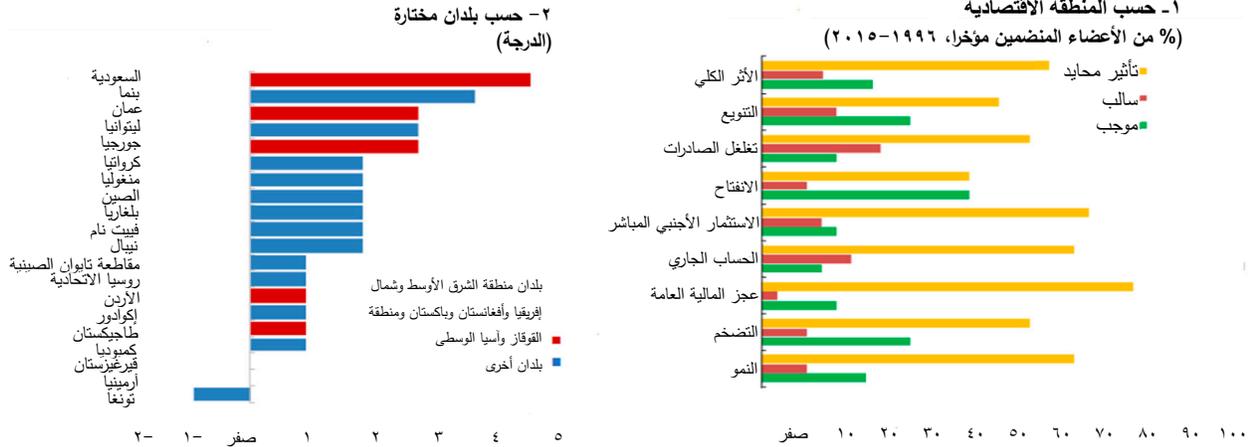
قد يكون من المهم تنفيذ إصلاحات أخرى في بيئة الأعمال لدعم تنمية

الإطار ٤-٢: الاستفادة من اتفاقيات التجارة من أجل زيادة النمو

المشاركة في اتفاقيات التجارة - متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية - قد يكون لها دور مهم في دعم زيادة الانفتاح التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

فعلى المستوى متعدد الأطراف، لا يزال من المهم للغاية الاستفادة من مواطن القوة المؤسسية والقانونية للنظام الذي تقوده منظمة التجارة العالمية. وإلى الآن، لم ينضم إلى منظمة التجارة العالمية العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (الجزائر وإيران والعراق وليبيا ولبنان والصومال والسودان وسوريا) وبعض بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان). وبعض البلدان الأخرى في المنطقتين لم تنضم إلى منظمة التجارة العالمية إلا مؤخرا (أفغانستان وكازاخستان وطاجيكستان واليمن). وبينما بدأت كازاخستان وطاجيكستان في الاستفادة من عضويتها في المنظمة بالفعل، لم تسنح تلك الفرصة بعد لأفغانستان واليمن. وأشارت دراسة حديثة إلى أن البلدان التي انضمت مؤخرا إلى منظمة التجارة العالمية ونفذت الإصلاحات التجارية اللازمة تفوقت على أعضاء المنظمة الأصليين الذين لم يضطروا إلى إجراء عملية الإصلاح (دراسة Kireyev 2016). وفي مجموعة من البلدان الأعضاء التي انضمت إلى المنظمة مؤخرا، ومنها ١٠ بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، كان متوسط تأثير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية محايدا في ٦٣% من الحالات وموجبا في ٢٤% من الحالات وسالبا في ١٣% من الحالات، مع مراعاة أنه قد يكون من المبكر للغاية تقدير الأثر الكلي في بعض البلدان (الشكل البياني ٤-٢-١). وقد حقق الأعضاء الجدد في المنظمة نتائج إيجابية للغاية في زيادة الانفتاح والتنوع والنمو الاقتصادي، والحد من التضخم، واحتواء العجز المالي، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الشكل البياني ٤-٢-١ أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية



المصدر: دراسة (Kireyev 2016).

وعلى المستوى الإقليمي، ارتفع في السنوات الماضية عدد الاتفاقيات التجارية التفضيلية التي تضم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وفي المجمل، ارتفع عدد الاتفاقيات التي أُخضرت بها منظمة التجارة العالمية من حوالي ٥٠ اتفاقية في عام ١٩٩٠ إلى ٣٠٠ اتفاقية تقريبا في عام ٢٠١٧، ويضم العديد منها بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وفي الوقت نفسه، اتسع نطاق الاتفاقيات التجارية التفضيلية بدرجة كبيرة ليشمل إلى جانب التخفيضات التقليدية في التعريفات الجمركية مجالات أخرى مثل الأنظمة الجمركية وضرائب الصادرات والإجراءات التعويضية والحوافز الفنية أمام التجارة (راجع دراسة Hofmann, Osnago, and Ruta 2017). غير أن الاتفاقيات التجارية التفضيلية التي تشارك فيها بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى لا تزال ضحلة نسبيا وتغطي مجالات التجارة الأساسية فقط. فباستثناء "الاتحاد الاقتصادي اليورواسيوي" الذي أنشئ مؤخرا، ويضم ثلاثة بلدان من منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (أرمينيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان) ضمن أعضاء آخرين، لا ترقى معظم الاتفاقيات التجارية الإقليمية الأخرى إلى مستوى الاتفاقيات "العميقة" التي تعتبر أداة فعالة لدمج البلدان في سلاسل القيمة العالمية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فعلى سبيل المثال، يجري التفاوض بين المغرب وتونس والاتحاد الأوروبي منذ عدة سنوات على إنشاء "منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة". ويمكن أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل نتيجة لذلك بنسبة ١,٦% في المغرب و ٧,٤% في تونس، وسيصاحب ذلك ارتفاع في حجم الصادرات وتحسن في موازين التجارة في البلدان المستوردة للنظ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، مع تأثير سلبي محدود على البلدان الأخرى في المنطقة نتيجة تغيير اتجاه التجارة إلى الاتحاد الأوروبي (راجع EC 2013).

الملحق ٤-١: الانفتاح التجاري والنمو

تُستخدم معادلة الانحدار الأساسية التالية في دراسة تأثير خصائص التجارة على نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:

$$\Delta y_{i,t} = \alpha_1 y_{i,t-1} + \alpha_2 Controls_{i,t} + \alpha_3 TC_{i,t} + \delta_t + \gamma_i + \epsilon_{i,t}$$

حيث الرمز $\Delta y_{i,t}$ هو نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الوقت t في البلد i ، و $y_{i,t-1}$ هو لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والرمز $Controls_{i,t}$ يحوي مجموعة من المتغيرات الضابطة، والرمز $TC_{i,t}$ عبارة عن مجموعة من خصائص التجارة، والرمزان δ_t و γ_i عبارة عن آثار زمنية وقطرية ثابتة، وحد الخطأ هو $\epsilon_{i,t}$. وتتضمن مجموعة المتغيرات الضابطة المقاييس المعيارية التي تُستخدم عادة في الدراسات المماثلة، مثل لوغاريتمات معدلات التبادل التجاري ومستوى التعليم ومتغير بديل لدرجة تطور البنية التحتية العامة ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي. وتُضاف خصائص التجارة $TC_{i,t}$ بالتتابع. وتتضمن جميع معادلات الانحدار متغيرات صورية تعبر عن الفترات الزمنية وتشير إلى اتجاه هبوطي في النمو العالمي منذ عام ١٩٦٠^٧.

وتعتبر المعاملات التقديرية للمتغيرات الضابطة مماثلة لتلك الواردة في الدراسات التجريبية الأخرى. ويقترن المستوى المبدئي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمعامل سالب ذي دلالة إحصائية، مما يشير إلى تقارب مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عبر البلدان بمرور الوقت. وفي المقابل، يقترن مستوى تعليم القوى العاملة بمعامل ليس له دلالة إحصائية، وتلك نتيجة معتادة عند استخدام مجموعة كبيرة من البلدان^٨. وكما هو متوقع، تقترن البنية التحتية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بمعاملات موجبة ودالة إحصائياً. وأخيراً، تقترن تقلبات معدلات التبادل التجاري بمعامل ليس له دلالة إحصائية، وهو ما يمكن عزوه إلى استخدام متوسطات خمس سنوات، مما يحد من التقلبات في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

وتقدّر العلاقة باستخدام طريقة العزوم المعممة. وتستخدم هذه الطريقة في تقدير منظومة معادلات تجمع بين مواصفة لقياس انحدار المستويات ومواصفة مماثلة لقياس انحدار الفروق، وهي تعالج بذلك مشكلتي الآثار القطرية غير الملاحظة والتأثير الداخلي للمتغيرات التفسيرية^٩. وكما هو معتاد في الدراسات المماثلة، أُستخدمت ثلاثة مناهج لاختبار مدى اتساق النتائج - اختبار هانسن لضوابط المبالغة في التحديد، واختبار هانسن التراكمي لضوابط المبالغة في التحديد، واختبار الارتباط المتسلسل لحدود الخطأ. وتؤكد الاختبارات الثلاثة صحة مواصفة الانحدار التقديرية. وبالنسبة للمواصفات التي يكون فيها عدد المتغيرات المساعدة مقارباً أو متجاوزاً لعدد البلدان في العينة، تُستخدم عينة محدودة من المتغيرات الضابطة للحد من عدد المتغيرات التفسيرية.

^٧ يشكر فريق العمل السيدة كيم بيتون على إتاحة قواعد البيانات المستخدمة في دراسة Beaton, Cebotari, and Komaromi 2017. وتستند رموز الكمبيوتر المستخدمة في هذا الفصل إلى دراسة Beaton, Cebotari, and Komaromi 2017 ودراسة Didier and Pinat 2017.

^٨ تجدر الإشارة إلى أن هذا المعامل موجب وذي دلالة إحصائية عند استخدام عينة أصغر تضم ٨٢ اقتصاداً وتقتصر في معظمها على الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة.

^٩ أشارت الدراسات إلى ضوابط استخدام المتغيرات المتأخرة كمتغيرات مساعدة عند قياس العلاقة بين التجارة والنمو، لذا ينبغي توخي الحذر عند تفسير النتائج (دراسة Rodriguez and Rodrik 2000، ودراسة Feyrer 2009).

الجدول ٤-١: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
***٥,٧٣٠-	***٥,٧٤١-	***٥,٦٦٤-	***٥,٠٦١-	***٤,٦١٨-	***٥,٠١٤-	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الأولي
(١,٥١٦)	(١,٣٤٤)	(٠,٩٠٩)	(٠,٦٩٧)	(٠,٨٢٧)	(٠,٨٩٢)	
٠,٤٣٦-	٠,٥٨٠-	٠,٣٥٨-	٠,٤٢٩	٠,١٠٤	٠,٣٥٧	مستوى تعليم القوة العاملة
(٠,٣٤٦)	(٠,٤٩٨)	(٠,٤٨٦)	(٠,٤٧٤)	(٠,٥٩٤)	(٠,٤٦٨)	
٢,٩٠٨	*٣,٢٨٥	***٢,٥٧٤	***٢,٤٥٨	***٢,٠٨٧	***٢,٢٤١	البنية التحتية
(١,٤١٤)	(١,٠٨٦)	(٠,٦٩٧)	(٠,٤١١)	(٠,٥٤٠)	(٠,٦٤٠)	
*١,١٠٢	**١,٣١٣	*٠,٧٦١			**٠,٦٦٧	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة/إجمالي الناتج المحلي
(٠,٥٩٣)	(٠,٦٣٥)	(٠,٤٣٤)			(٠,٢٩٧)	
٣,٣٣٥	٠,٠٨٣٠-	٧,٤٣٥-				معدلات التبادل التجاري
(١٠,١٧)	(١٠,٧٥)	(٦,٥٢٠)				
٢,١٢٢	٢,٢٤٠	***٢,٧٩٦	***١,٩٩٦	***١,٩١٩	***٢,٤٤٦	الانفتاح التجاري
(١,٤٧١)	(١,٥٤٩)	(٠,٩٢٤)	(٠,٦٢٠)	(٠,٦٣٣)	(٠,٧٨١)	
				**٤,٢٤٩		تنويع الصادرات
				(١,٨٣٩)		
			*٥,٠٣٤			جودة الصادرات
			(٢,٨٩٢)			
		**٩,١٧٠				المشاركة في سلاسل القيمة العالمية
		(٤,٠٧٥)				
٩,٧٧١	٦,٦٤٢					التكامل مع مصادر مدخلات الإنتاج
(٦,٩٢٤)	(٧,٥٨٦)					
	**١١,٧٢					التكامل مع العمليات المتممة للإنتاج
	(٥,٣٥٦)					
*٤٨,٠١						القيمة المضافة المحلية
(٢٤,٩٠)						
١٩,٠٥	٣٥,٩٢	**٦٨,٢١	١٥,٠١	***٢,٠٣٩	***٣٠,٦٦	المتغير الثابت
(٤٩,٧٥)	(٥٣,٨٠)	(٣٠,٨٣)	(١٠,١٣)	(٧,٣٢١)	(٦,٣٤٠)	
٦٤١	٦٤١	٦٤١	١,٠٣٧	١,٠٢١	١,٠٣٠	عدد المشاهدات
١٣١	١٣١	١٣١	١٢٩	١٢٣	١٣١	عدد البلدان
٥٢	٥٢	٨٣	١٢٣	١٢٣	١١٨	عدد المتغيرات المساعدة
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	المتغيرات الصورية للفترة
						اختبارات التحقق من صحة النتائج
٠,١٥٣	٠,١١٢	٠,١٩٧	٠,٢٤٦	٠,٢٤٠	٠,٢٩٣	اختبار هانسن الكامل
٠,١٠٨	٠,١٠٥	٠,٣٦٥	٠,٣٩٨	٠,٦٣٢	٠,٨٠٥	اختبار هانسن التراكمي
٠,٥٥٧	٠,٤٩٥	٠,٥١١	٠,٣٩٢	٠,٤٧٠	٠,٢٣٦	قيمة الاحتمال لإحصائية الانحدار الذاتي من الدرجة الثانية

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المتغير التابع المستخدم في التحذارات هو نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وتتكون مجموعة المتغيرات في العينة من متوسطات ١٣١ بلداً خلال مدد زمنية غير متداخلة تمتد كل منها لخمس سنوات في الفترة ١٩٦٠-٢٠١٣.

وتظهر الأخطاء المعيارية الثابتة بين أقواس.

***p<0.01؛ **p<0.05؛ *p<0.1

- Aslam, A., N. Novta, and F. Rodrigues-Bastos. 2017. "Calculating Trade in Value Added." IMF Working Paper 17/178, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Beaton, K., A. Cebotari, and A. Komaromi. 2017. "Revisiting the Link between Trade, Growth and Inequality: Lessons for Latin America and the Caribbean." IMF Working Paper 17/46, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Borchert, I., B. Gootiiz, and A. Mattoo. 2014. "Policy Barriers to International Trade in Services: Evidence from a New Database." *World Bank Economic Review* 28 (1): 162–88.
- Chang, R., L. Kaltani, and N. V. Loayza. 2009. "Openness Can Be Good for Growth: The Role of Policy Complementarities." *Journal of Development Economics* 90: 33–49.
- Council of Economic Advisers. 2015. "The Economic Benefits of US Trade." In *The Economic Report of the President*. Washington, DC.
- Dabla-Norris, E., K. Kochhar, N. Suphaphiphat, F. Ricka, and E. Tsounta. 2015. "Causes and Consequences of Income Inequality: A Global Perspective." IMF Staff Discussion Note 15/13, International Monetary Fund, Washington, DC.
- de Sousa, J. 2015. "The Currency Union Effect on Trade Is Decreasing over Time." *Economics Letters* 117 (3): 917–20.
- Didier, T., and M. Pinat. 2017. "The Nature of Trade and Growth Linkages." World Bank Policy Research Working Paper 8168, World Bank, Washington, DC.
- European Commission (EC). 2013. "Trade Sustainability Impact Assessment in Support of Negotiations of a DCFTA between the EU and Morocco and the EU and Tunisia." Ecorys, Rotterdam.
- Fajjgelbaum, P., and A. Khandelwal. 2016. "Measuring the Unequal Gains from Trade." *Quarterly Journal of Economics* 131 (3): 1113–80.
- Feyrer, James. 2009. "Trade and Income—Exploiting Time Series in Geography." NBER Working Paper 14910, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Frankel, J. A., and D. Romer. 1999. "Does Trade Cause Growth?" *American Economic Review* 89 (3): 379–99.
- Hausmann, R., C. A. Hidalgo, S. Bustos, M. Coscia, S. Chung, J. Jimenez, A. Simoes, and M. A. Yıldırım. 2011. *The Atlas of Economic Complexity: Mapping Paths to Prosperity*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Helpman, E. 2016. "Globalization and Wage Inequality." NBER Working Paper 22944, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Henn, C., C. Papageorgiou, and N. Spatafora. 2015. "Export Quality in Advanced and Developing Economies: Evidence from a New Dataset." WTO Staff Working Paper ERSD-2015-02, World Trade Organization, Economic Research and Statistics Division, Geneva.

Hofmann, C., A. Osnago, and M. Ruta. 2017. “Horizontal Depth: A New Database on the Content of Preferential Trade Agreements.” Policy Research Working Paper 7981, World Bank, Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF), World Bank (WB), and World Trade Organization (WTO). 2017. “Making Trade an Engine of Growth for All: The Case for Trade and for Policies to Facilitate Adjustment.” Policy Paper, Washington, DC.

Jaumotte, F., S. Lall, and C. Papageorgiou. 2013. “Rising Income Inequality: Technology, or Trade and Financial Globalization?” *IMF Economic Review* 61 (2): 271–309.

Kireyev, A. 2016. “WTO Accession Reforms and Competitiveness: Lessons for Africa and Low-Income Economies.” In *African Perspectives on the Future of the WTO*, edited by P. Low, C. Osakwe, and M. Oshikawa. WTO and Cambridge University Press.

Koopman, R., Z. Wang, and S. Wei. 2014. “Tracing Value-Added and Double Counting in Gross Exports.” *American Economic Review* 104 (2): 459–94.

Lederman, D., and W. Maloney. 2003. “Trade Structure and Growth.” World Bank Working Paper 3025, World Bank, Washington, DC.

Rodriguez, F., and D. Rodrik. 2000. “Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to the Cross-National Evidence. *NBER Macroeconomics Annual* 15: 261–325.

Rother, B., G. Pierre, D. Lombardo, R. Herrala, P. Toffano, E. Roos, A. G. Auclair, and K. Manasseh. 2016. “The Economic Impact of Conflicts and the Refugee Crisis in the Middle East and North Africa.” Staff Discussion Note 16/08, International Monetary Fund, Washington, DC.

Singh, T. 2010. “Does International Trade Cause Economic Growth? A Survey.” *World Economy* 33 (11): 1517–64.

Wei, Shang-Jin, and Z. Zhang. 2007. “Collateral Damage: Exchange Controls and International Trade.” IMF Working Paper 07/8, International Monetary Fund, Washington, DC.
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp0708.pdf>.

٥- التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، والقوقاز وآسيا الوسطى^١

رغم بدايتها المتأخرة، تكتسب التكنولوجيا المالية^٢ في الوقت الحالي زخما في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)،^٣ كما تظهر بواكيرها في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA). ومن شأن التكنولوجيا المالية في كلا المنطقتين التصدي للتحديات الحرجة أمام تعزيز الاحتواء المالي والنمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي، وتسهل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتستطيع التكنولوجيا المالية أيضا أن تسهم مساهمة كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر، ويمكنها تيسير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود، كما يمكن أن يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة. ولإطلاق هذه الإمكانيات، ينبغي إجراء مزيد من الإصلاحات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي فضلا على تحسين بيئة الأعمال، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتوعية المالية.

ثورة التكنولوجيا المالية

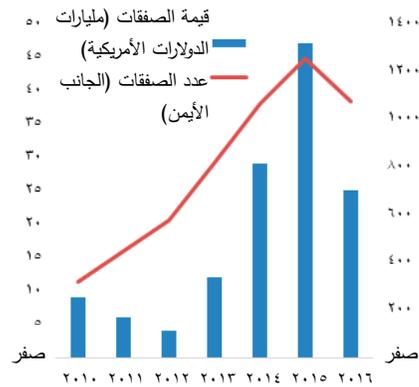
حققت الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية نموا سريعا في الخمس سنوات الماضية، ونشير التوقعات إلى استمرار نموها بقوة. فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية بما يزيد على عشرة أضعاف في الفترة بين ٢٠١٢ و ٢٠١٥ (الشكل البياني ٥-١). ورغم أن دمج المؤسسات العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية في الولايات المتحدة أدى إلى حدوث تراجع في الاستثمارات العالمية في ٢٠١٦، فقد استمر النمو في مناطق أخرى، ومنها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وسجلت الاستثمارات ارتدادا إيجابيا قويا في النصف الأول من عام ٢٠١٧ (تقرير KPMG 2017).

الشكل البياني ٥-١

الاتجاهات العامة العالمية في التكنولوجيا المالية

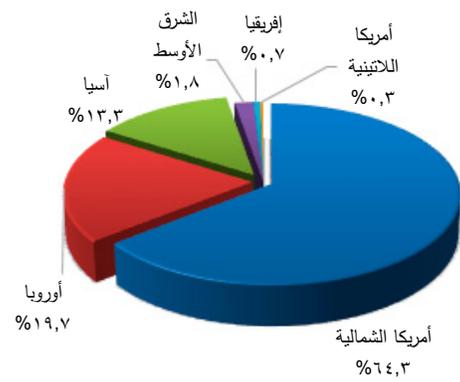
١- الاستثمارات العالمية في شركات

التكنولوجيا المالية



المصدر: تقرير KPMG، 2016.

٢- الاستثمارات في التكنولوجيا المالية على مدى خمس سنوات ٢٠١٠-٢٠١٤



المصدر: تقرير ITA Fintech Market Report، 2016.

^١ إيداد إينوتو لوكونغا وقدم المساعدة البحثية سيباستيان هيرادور. للاطلاع على مناقشة تفصيلية، راجع دراسة Lukonga، (قيد الإصدار).

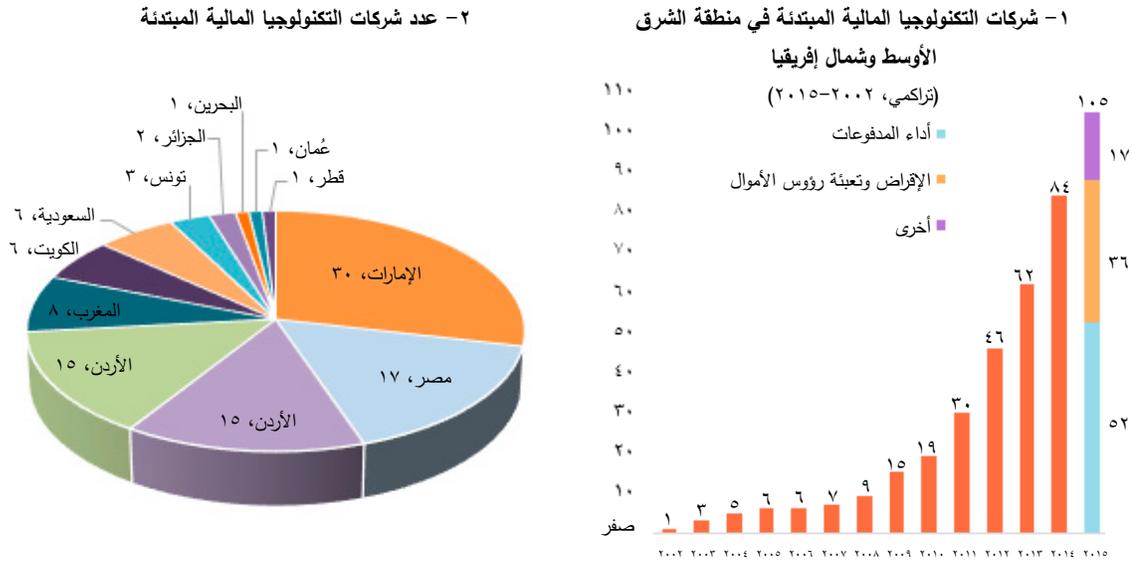
^٢ التكنولوجيا المالية حسب تعريف "مجلس الاستقرار المالي" هي ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة - لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية.

^٣ ليس هناك وجود يُذكر للتكنولوجيا المالية في أفغانستان.

ورغم أن النظام البيئي للتكنولوجيا المالية لا يزال في طور النمو في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، والقوقاز وآسيا الوسطى، فإن اعتماد هذه التكنولوجيا المالية يكتسب زخماً كبيراً بين البنوك القائمة وغيرها من الشركات. وقد اتخذت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان خطوات أكبر نسبياً مقارنة بمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى نحو تطوير نظامها البيئي للتكنولوجيا المالية، وإن كانت الاستثمارات لا تزال مركزة في عدد قليل من البلدان. وتقوم الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بدور رائد في تعزيز ابتكارات التكنولوجيا المالية، بينما جاءت مشاركة الشركات الدولية العاملة في مجال التكنولوجيا المالية لتعطي دفعة أكبر في هذا الاتجاه. وفي مسح أُجرى مؤخراً شمل ١٢ بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (WAMDA 2016) تتضح زيادة عدد الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية بمقدار سبعة أضعاف منذ عام ٢٠٠٩، وتركزت استثماراتها في مصر والأردن ولبنان والإمارات العربية المتحدة (الشكل البياني ٥-٢). وقد نشأت هذه الشركات المبتدئة جنباً إلى جنب وفي إطار من المنافسة مع البنوك، التي تستعين كذلك بالتكنولوجيا الرقمية للانتقال إلى نماذج العمل الأكثر تركيزاً على العملاء. وبينما لا يزال تغلغل الإنترنت محدوداً في بعض البلدان أكثر من غيرها (جيبوتي ومصر والعراق وباكستان والصومال والسودان)، دخلت شركات الاتصالات إلى أسواقها وتباشر حالياً تقديم خدمات الدفع عن طريق الأجهزة المحمولة. وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، لا تزال البنوك حتى الآن هي المستثمر الرئيسي في الخدمات المالية الرقمية (تقرير ADB 2014)، ويبدو أن أرمينيا وكازاخستان تحققان تقدماً ملحوظاً في هذا المجال.^٥

الشكل البياني ٥-٢

الاتجاهات العامة وخصائص الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المصدر: WAMDA Research Lab, 2016.

^٤ يشمل الدعم الحكومي إنشاء صناديق التطوير، والحاضنات والمعجلات، والحيز التنظيمي. وإضافة إلى ذلك، هناك ما يزيد على ٢٠ شركة مبتدئة من أستراليا وأوروبا والولايات المتحدة وبلدان أخرى أصبحت متواجدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

^٥ لم تكن هناك بيانات متوفرة عن عدد وقيمة شركات التكنولوجيا المالية المبتدئة في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

وتشكل قطاعات حلول الدفع والإقراض الجانب الأكبر من الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في المنطقتين، تماشياً مع الاتجاهات العامة العالمية.^٦ وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، تصل نسبة الشركات المبتدئة العاملة في مجالي الدفع والإقراض إلى ٥٠% و ٣٠%، على التوالي (الشكل البياني ٥-٢). ومع هذا، لا تزال المعاملات النقدية مهيمنة، وتظل التكنولوجيا المالية قناة صغيرة نسبياً لحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل. وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، لا تزال الاستثمارات في التكنولوجيا المالية محدودة لكنها تركز أيضاً على حلول الدفع (المحافظ الإلكترونية المحمولة والعملات المشفرة).

المعوقات أمام إمكانات نمو التكنولوجيا المالية

الظروف الداخلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى مواتية لاعتماد مزيد من الحلول المالية المبتكرة. فجيل الألفية^٧ الذي يشكل نسبة كبيرة من السكان هو مصدر كبير للمستهلكين المحتملين، كما أن نمو التجارة الإلكترونية يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات المالية الرقمية، بينما تؤدي زيادة تغلغل الهواتف المحمولة في كثير من بلدان المنطقتين إلى تسهيل الوصول إلى العملاء. وهناك كذلك طلب كامن كبير على مصادر التمويل البديلة ووسائل المدفوعات العابرة للحدود بسبب ارتفاع أعداد السكان الذين لا يتعاملون مع الجهاز المصرفي، وعدم كفاية الخدمات المصرفية المقدمة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمالة المهاجرة واللاجئين.^٨

ومع هذا، لا تزال هناك معوقات كبيرة هيكلية ومؤسسية وعلى صعيد السياسات تواجه نمو التكنولوجيا المالية:

- ضعف بيئة الأعمال بوجه عام: في نهاية عام ٢٠١٦، لم تكن هناك سوى أربعة بلدان (هي أرمينيا وجورجيا وكازاخستان والإمارات العربية المتحدة) في الرُبع الأعلى في مؤشر ممارسة الأعمال الذي يعده البنك الدولي. ولا تزال القيود على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل إلى الأسواق.
- ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة التي ارتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصادات المتقدمة: على سبيل المثال، قيمة كل استثمارات حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حالة من الركود عند حوالي مليار دولار وقد تراجعت أكثر في ظل انخفاض أسعار النفط (الشكل البياني ٥-٣). كذلك يلاحظ أن الاستثمارات لا تزال مركزة في الإمارات العربية المتحدة بينما توجد عدة عوامل مقيدة للنمو، بما فيها القواعد التنظيمية التي تفرض القيود (دراسة 2013 BVCA).

^٦ حلول الدفع تشمل الدفع باستخدام الأجهزة المحمولة وعبر الإنترنت، والمحافظ الرقمية، والتحويلات النقدية الدولية والخدمات القائمة على تقنية سلاسل مجموعات البيانات "بلوك تشين" مثل العملات المشفرة. أما حلول الإقراض وتعبئة رؤوس الأموال فتمثل ٣٠% من الشركات المبتدئة في هذا المجال، ومنها منصات مقارنة القروض، والتمويل الجماعي، والإقراض بين النظراء.

^٧ هناك أكثر من ٦٠% من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دون سن الخامسة والعشرين، ونسبة الشباب في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى أكبر من ذلك

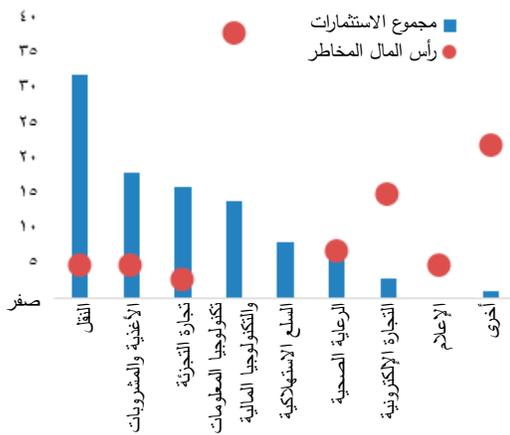
^٨ على سبيل المثال، تحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ٨% من مجموع القروض المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقابل ١٨% في البلدان متوسطة الدخل في أنحاء العالم، برغم الأهمية البالغة لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل ودفع النمو في المنطقة (دراسة 2014 Lukonga and others). وتشكل دول مجلس التعاون الخليجي مصدراً رئيسياً لتحويلات العاملين في الخارج، بينما البلدان الرئيسية المثلثية للتحويلات هي أرمينيا ومصر وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان والأردن ولبنان وطاجيكستان (دراسة 2016 Lukonga and others).

- **عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو هذا القطاع:** رغم العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية^٩ ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية في معظم البلدان الآن، فإن التقدم كان محدودا في وضع قواعد تنظيمية أخرى للتكنولوجيا المالية.^{١٠} على سبيل المثال، لا توجد قواعد تنظيمية للنقود الإلكترونية المحمولة إلا في عدد قليل من البلدان (مصر والمغرب وتونس). ولا توجد في كثير من البلدان أيضا أطر لحماية المستهلك في مجال الخدمات المالية ولا قوانين لخصوصية البيانات (تقرير World Bank 2014). ولم تتم تهيئة القواعد التنظيمية الاحترازية بما يتلاءم مع خصائص التكنولوجيا المالية، كما يشكل رأس المال التنظيمي الكبير في البنوك عقبة كبيرة أمام دخول شركات التكنولوجيا المالية المبتدئة إلى الأسواق.

الشكل البياني ٣-٥

استثمارات حصص الملكية الخاصة ورأس المال المخاطر

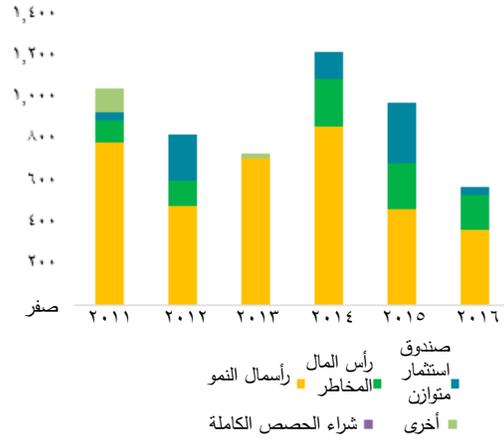
٢- التكوين القطاعي لمجموع الاستثمارات واستثمارات رأس المال المخاطر (% من الاستثمار التراكمي، ٢٠١١-٢٠١٦)



المصدر: Thomson Reuters Datastream, 2016.

مجموع الاستثمارات هو حاصل استثمارات حصص الملكية الخاصة من خلال رأس المال النمو ورأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار المتوازن وشراء الحصص الكاملة وغيرها.

١- مجموع استثمارات حصص الملكية الخاصة (ملايين الدولارات الأمريكية)



المصدر: Thomson Reuters Datastream, 2016.

- **ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، ولكن جودة خدمة الإنترنت والهواتف المحمولة وأسعارها لا تزال من معوقات اعتماد التكنولوجيا المالية:** فقد وصلت خدمة الإنترنت إلى جميع البلدان، لكن معدل تغلغلها لا يزال منخفضا في عدة بلدان، وخدمة الإنترنت عالية السرعة محدودة ومكلفة. والبلدان التي حققت أعلى مستويات التقدم هي أندريجان ودول مجلس التعاون الخليجي

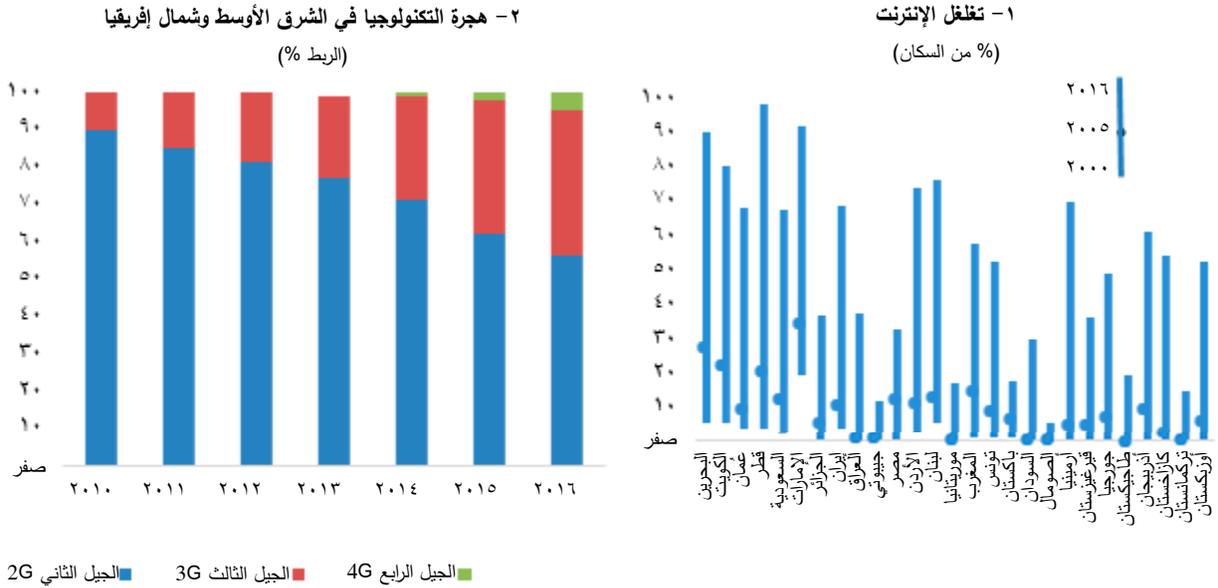
^٩ أندريجان وجمهورية كازاخستان وطاجيكستان لديها برامج مع البنك الدولي لوضع قواعد تنظيمية لخدمات الدفع الإلكتروني والرقمي، وزيادة الوعي بمزايا هذه الخدمات، وتقديم المشورة للشركات الخاصة بشأن تعميم منتجات الخدمات المالية عبر الأجهزة المحمولة، بهدف تعزيز الاحتواء المالي للسكان الذين لا يتعاملون مع الجهاز المصرفي وإدخال التدفقات من تحويلات العاملين في الخارج في النظام المالي الرسمي.

^{١٠} الإمارات العربية المتحدة هي من بين عدد قليل من البلدان التي تتخذ خطوات استباقية لوضع قواعد تنظيمية للتكنولوجيا المالية، وذلك لأغراض عدة منها تنظيم التمويل الجماعي والعملات الرقمية.

ولبنان، حيث ارتفعت فيها معدلات تغلغل خدمة الإنترنت والهواتف المحمولة على حد سواء. وفي بعض البلدان الأخرى (جيبوتي وباكستان والسودان وطاجيكستان واليمن)، تنخفض معدلات تغلغل كل من خدمة الإنترنت والهواتف المحمولة (الشكل البياني ٤-٥). كذلك، من شأن عدم إمكانية التواصل فيما بين نظم الدفع الإلكتروني بالأجهزة المحمولة أن تتسبب في تجزؤ الأسواق، كما أن تكاليف استخدام الأجهزة المحمولة باهظة في بعض البلدان (أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان).^{١١}

الشكل البياني ٤-٥

تغلغل الإنترنت والبنية التحتية للأجهزة المحمولة



• الدعم المؤسسي الأوسع لا يزال محدوداً: قام عدد قليل للغاية من البلدان بإنشاء حاضنات ومُعجَّلات (مصر ولبنان والإمارات العربية المتحدة) للمساعدة على زيادة الشركات المبتدئة، أو إنشاء مختبرات تنظيمية (أبو ظبي والبحرين والمملكة العربية السعودية) تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية.

• على جانب الطلب، تشكل "فجوة الثقة" ومستويات الوعي المالي قيوداً رئيسية أمام الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية: يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع توافر الثقة للحد من عدم اليقين واحتواء تكاليف المعاملات (دراسة He and others 2017). ووفقاً للمسح الذي أجري مؤخراً للشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تبين أن الثقة هي إحدى العقبات الرئيسية، إلى جانب الترويج والمستوى التعليمي للعميل (تقرير WAMDA 2016). وقد وردت الإشارة كذلك إلى "فجوة الثقة" كأحد الدوافع الرئيسية لزيادة التعاون على نطاق أوسع بين الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية والبنوك.

^{١١} تتجاوز تكلفة باقة أساسية من خدمات الهواتف المحمولة ١٠% على من دخل الأسرة في حالة أكثر من ٨٠% من سكان أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان (تقرير World Bank 2017a).

وقد تؤدي الهجمات الإلكترونية إلى اضطرابات في التشغيل، وتكبد الخسائر المالية، والإضرار بالسمعة، والمخاطر النظامية، وقد تصبح من القيود المعوقة ما لم يتم العمل على تقوية أطر الأمن المعلوماتي. وبرغم أن الخطر الإلكتروني ليس حالة تتفرد بها التكنولوجيا المالية، فإن اتساع نطاق الربط من خلال الحلول الرقمية أدى إلى زيادة نقاط نفاذ القراصنة الإلكترونيين. فضلا على ذلك، برغم أنه لم ينجح سوى عدد قليل من الهجمات الإلكترونية على المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، فإن التقارير تشير إلى ارتفاع عدد الهجمات على البنوك في المنطقة (دراسة Symantec 2017) مع سرعة تطور طبيعة الجرائم الإلكترونية وازديادها تعقيدا. وفي الوقت نفسه، لا تزال استعدادات مواجهة الخطر الإلكتروني بوجه عام تتسم بالضعف في كثير من البلدان. ففي نهاية ٢٠١٦، أشارت التقارير (ITU 2017) إلى عدم وجود تشريعات بشأن الجرائم الإلكترونية والأمن المعلوماتي إلا في سبعة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (الجزائر ومصر وعمان والمغرب وقطر وتونس والإمارات العربية المتحدة) وأربعة بلدان في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (أذربيجان وجورجيا وكازاخستان وأوزبكستان).

التكنولوجيا المالية: إمكانية كبيرة للاستفادة في المنطقتين

تتيح التكنولوجيا المالية مزايا كبيرة للمنطقتين (الإطار ٥-١) ويمكن أن تخفف وطأة بعض التحديات الحرجة التي تواجههما. فإلى جانب رفع كفاءة تقديم الخدمات المالية وتحسين خدمة العملاء، فإن التكنولوجيا المالية يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف الأوسع وهي النمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي من خلال عدة قنوات:

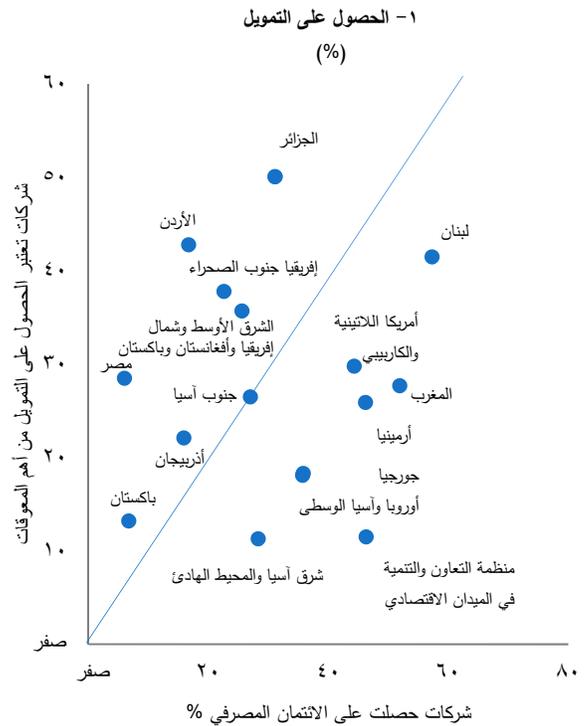
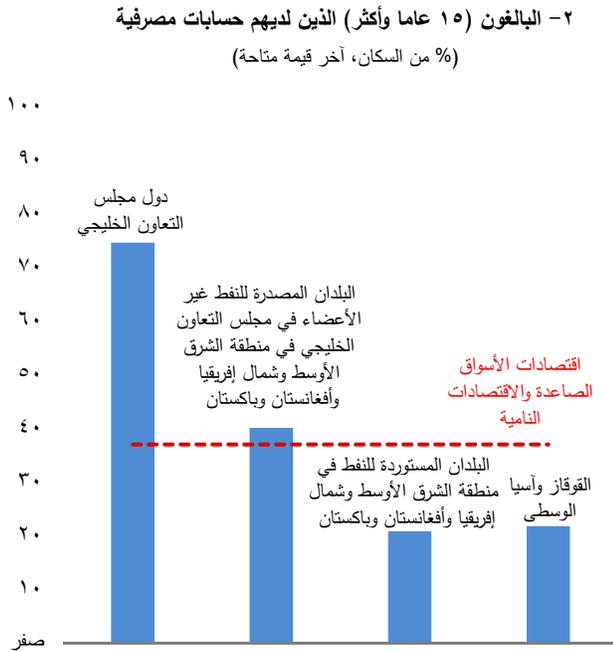
- تحقيق النمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الاحتواء المالي:^{١٢} مع تغلغل استخدام الهواتف المحمولة إلى حد يتجاوز عدد الحسابات المصرفية في كثير من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (الشكلان البيانيان ٥-٤ و ٥-٥)، فإن الدفع باستخدام الأجهزة المحمولة، مع وضع القواعد التنظيمية الملائمة، يمكن أن يساعد في تخفيض نسبة السكان الذين ليست لديهم حسابات مصرفية (الإطار ٥-٢). ومن الممكن أن تقدم التكنولوجيا المالية كذلك مصادر بديلة لتمويل الأسر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منصات الإقراض المتوفرة في السوق مثل الإقراض بين النظراء وتمويل التجارة عبر الإنترنت، كما يتضح في حالة الصين والمملكة المتحدة (الإطار ٥-٢). وعلاوة على ذلك، فإن التكنولوجيا المالية يمكن أن تساعد على زيادة الإقراض المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق الوسائل التكنولوجية التي تحد من عدم اتساق المعلومات (مثل تحليل البيانات الضخمة *big data*)، وكذلك توفير خدمة فائقة في حفظ سجلات الضمانات باستخدام تكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة. وإضافة إلى ذلك، فإن الدفع بالوسائل الرقمية يفتح مسارا للبيانات يتيح للمقرضين فرصة تقييم الجدارة الائتمانية حتى للمؤسسات الصغرى. ويمكن للتكنولوجيا المالية تحفيز التنوع الاقتصادي والنمو المنشئ لفرص العمل من خلال تحسين فرص الحصول على التمويل، وهو ما يشكل أحد القيود التي تعوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقتين (دراسة (Lukonga and others 2014).

^{١٢} في إبريل ٢٠١٦، اعتمد مجلس محافظي المصارف المركزية العربية "اليوم العربي للشمول المالي" وذلك برهان على الالتزام بتعجيل وتيرة الاحتواء المالي في المنطقة.

- التجارة عبر الحدود وتحويلات العاملين في الخارج: إن التكنولوجيا المالية والحلول المالية المبتكرة ذات الصلة - مثل العملات الافتراضية، ودفاتر الحسابات الرقمية الموزعة القائمة على تكنولوجيا سلسلة مجموعات البيانات "بلوك تشين" ومنصات النظراء - يمكن أن تساهم في توفير آليات للمدفوعات العابرة للحدود تتسم بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية والمردودية مقارنة بالبنوك التقليدية أو شركات تحويل الأموال التي تعتمد على علاقات المراسلة المصرفية. وبذلك يمكن التخفيف من حدة التحديات التي يفرضها انقطاع علاقات المراسلة المصرفية في بعض بلدان المنطقتين (دراسة 2016 Erbenova and others، وتقرير IMF 2017).

الشكل البياني ٥-٥

الحصول على التمويل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى



المصدر: البنك الدولي.

- **الاستقرار والنزاهة في القطاع المالي:** من الممكن أن تسهم التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي بتخفيض تكاليف التشغيل في البنوك وتسهيل تحليل البيانات الضخمة لأغراض إدارة المخاطر وكشف الاحتيال. وإضافة إلى ذلك، بينما تؤدي التوترات الجغرافية-السياسية الجارية إلى تزايد أهمية التعامل مع قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سيكون للتكنولوجيا التي تستند إلى البيانات دور مهم في تسهيل الامتثال للقواعد التنظيمية مع انتقال البلدان من مرحلة تحسين القواعد التنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى مرحلة تنفيذها.

- **العمليات المالية والنقدية:** من شأن التحول الرقمي تيسير رفع كفاءة تحصيل الإيرادات وأداء المدفوعات الحكومية، بينما يمكن للتوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية أن يحد من الاحتيال ويسهم في فعالية انتقال آثار السياسة النقدية. وفي الواقع، تعمل عُمان بالفعل على تشجيع استخدام الوسائل الإلكترونية في أداء المدفوعات الحكومية، وتعترم كازاخستان إصدار سندات حكومية باستخدام تكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة والهواتف المحمولة.

إطلاق إمكانات التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى

يدرك صناع السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيا المالية ويتخذ بعض البلدان خطوات استباقية نحو توفير بيئة مواتية؛ ولكن لا تزال هناك حاجة إلى عمل المزيد. وتتضمن الأولويات الإصلاحات الرامية إلى سد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي، وتحسين بيئة الأعمال، ومعالجة الفجوات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب اتخاذ تدابير لمعالجة فجوة الثقة.

ولدعم تطور التكنولوجيا المالية وضمان إدارة المخاطر، يتعين إجراء تغييرات في الأطر القانونية والممارسات التنظيمية. ومن شأن مراجعة الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية والأطر المتعلقة بإصدار التراخيص أن يساعد على ضمان وضوح القوانين القائمة في تناول المنتجات المالية الرقمية ومعالجة المخاطر التي تنشأ من المنتجات ونماذج الأعمال المبتكرة على النحو الكافي. ويمكن للتوسع في استخدام المختبرات التنظيمية أن يسهل فهم مخاطر التكنولوجيا المالية بصورة أفضل وضمان تصميم القواعد التنظيمية على النحو الملائم. ويتعين كذلك التحول من وضع القواعد التنظيمية حسب الكيان إلى وضعها حسب النشاط (دراسة He and others, 2017)، بينما يتعين إدراج الجهات التنظيمية لقطاع الاتصالات ضمن إطار التعاون.

وينبغي دعم الإصلاحات الرامية إلى تحقيق الامتثال للمعايير التنظيمية الدولية واقتربها بالرقابة المعززة. وبرغم أن المعايير التنظيمية القائمة تعالج المخاطر المصاحبة لابتكارات التكنولوجيا المالية، فإن الطبيعة المتطورة لهذه التكنولوجيا تقتضي المراقبة المستمرة لتحديد ما ينشأ من مخاطر على الاستقرار المالي ومعالجتها. ومع تزايد استخدام التكنولوجيا المالية، ينبغي أن تعطي الجهات التنظيمية والبنوك المركزية الأولوية لرصد المخاطر المالية الكلية وضمان عدم تحول الوسائل التكنولوجية الحديثة إلى أدوات للاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأن تعطي الأولوية كذلك لتحديد ومعالجة مخاطر التشغيل التي قد تنشأ من تقديم طرف ثالث لهذه الخدمات، والحفاظ على صحة أوضاع المؤسسات المالية وسلامة وكفاءة أداء نظم المدفوعات نظراً لاتساع دور الشركات غير المالية. وينبغي تعزيز القدرات الرقابية لكي تظل ملائمة وفعالة.

وتشكل الهجمات الإلكترونية خطراً نظامياً وينبغي أن يكون منع وقوعها على قمة أولويات الجهات التنظيمية. فقد أدى اتساع نطاق الربط من خلال الحلول الرقمية إلى زيادة منافذ دخول القرصنة الإلكترونية، مما يزيد من احتمالات نجاح الهجمات الإلكترونية. ويتعين وضع أطر للأمن المعلوماتي للعمل بصورة شاملة لتوفير خطط للوقاية من الهجمات ورصدها وتبادل المعلومات بشأنها ومتابعتها والتعافي من آثارها.

ويتعين تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين مؤسسات الأعمال من الاعتماد على تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة. ففي كثير من البلدان توجد حاجة لزيادة تغلغل الإنترنت ومرافق الاتصالات عبر الهواتف المحمولة، وزيادة سرعتها، وخفض تكاليفها وضمان إمكانية التواصل المتبادل بين نظم الدفع عن طريق الهواتف المحمولة.

ومن شأن إجراء إصلاحات أوسع نطاقاً لبيئة الأعمال أن يساعد على دعم التكنولوجيا المالية. وسوف يسهم تخفيف القيود على الاستثمارات الأجنبية في توفير مزيد من رؤوس الأموال وتسهيل زيادتها بوتيرة أسرع من خلال دخول شركات التكنولوجيا المالية القائمة بالفعل. ويتعين كذلك النظر في العوامل التي تقيد حصص الملكية الخاصة ورأس المال المخاطر والتوسع في إصلاحات الأسواق الرأسمالية.

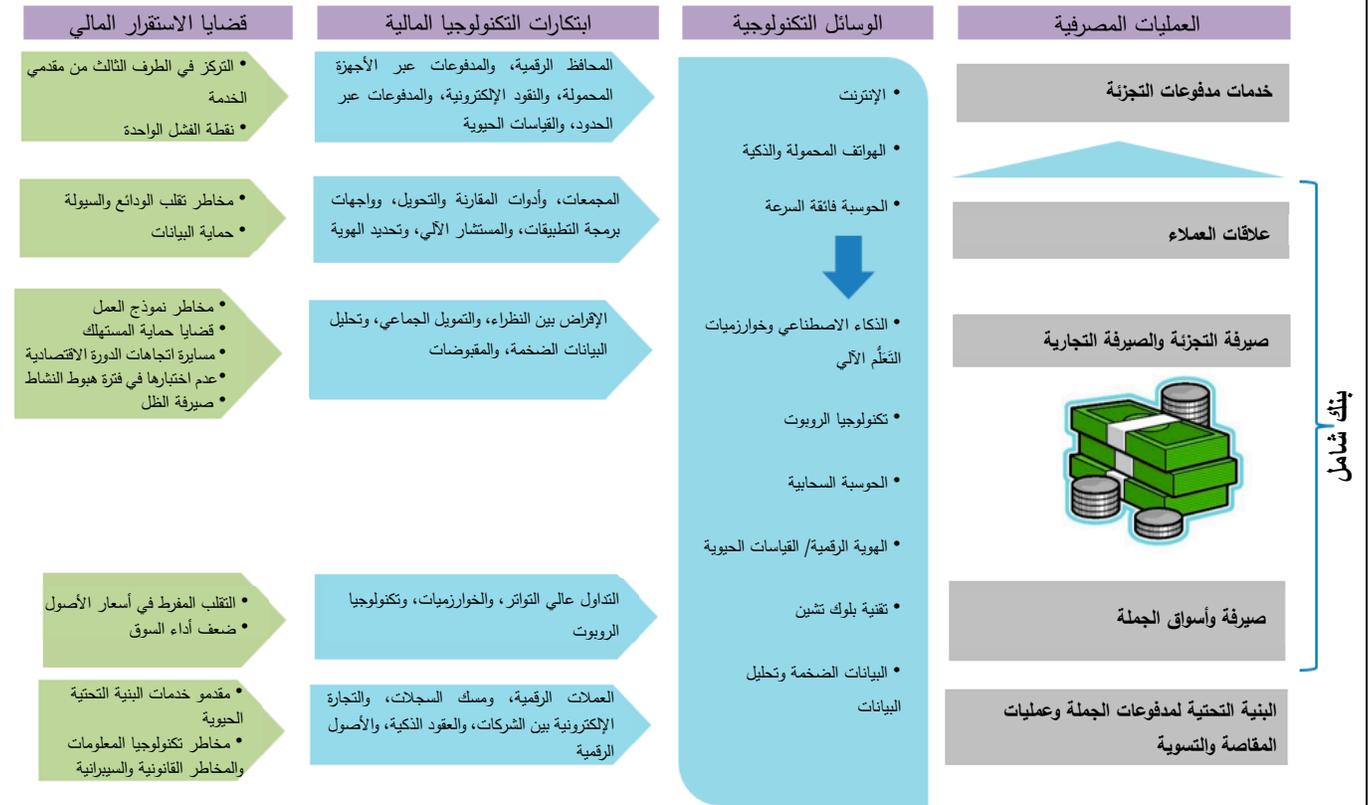
وأخيراً، من شأن زيادة التوعية المالية أن تسمح بزيادة الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية واستخدامها. وينبغي أن تركز برامج التوعية المالية على أطر حماية المستهلك وقد تقتضي وضع قواعد قانونية جديدة لبيان الحقوق والالتزامات داخل المشهد المالي العالمي الجديد (دراسة He and others, 2017).

الإطار ٥-١: التكنولوجيا المالية - معلومات أولية

تسهم التكنولوجيا المالية حالياً في تحويل مشهد الخدمات المالية. والتكنولوجيا المالية ليست جديدة، إنما مرت بعملية متواصلة من الابتكار والتطور امتدت على مدار قرون. ومع هذا، فقد أدى التقدم التكنولوجي السريع وتفضيل العملاء للقنوات الرقمية إلى تسهيل اعتماد نماذج عمل جديدة ودخول شركات غير مالية أسرع حركة (الاتصالات والتكنولوجيا) في المعادلة لتقديم "خدمات ذات صلة بالأعمال المصرفية" إلى العملاء في المجالات الرئيسية لعمل الجهاز المصرفي، بما فيها مدفوعات التجزئة والجملة، وعلاقات العملاء، وتقديم الائتمان، وتعبئة رأس المال المساهم، بالإضافة إلى البنى التحتية للأسواق المالية، وإدارة الثروات والتأمين (الشكل البياني ٥-١-١).

الشكل البياني ٥-١-١

ابتكارات التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي



وتوفر التكنولوجيا المالية فرصاً هائلة، كإخفاض التكاليف التي يتحملها العملاء، والدفع الفوري، وتوفير مزيد من الخيارات، وتيسير الخدمات. ومن شأن التكنولوجيا المالية تيسير فرص الحصول على التمويل للأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون للخدمات المصرفية الكافية، ومن ثم تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء لجميع شرائح السكان. وبوسع الحكومات استخدام المنصات الرقمية لرفع كفاءة العمليات الحكومية في تحصيل الإيرادات والدفع. وبإمكان البنوك الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في رفع الكفاءة، وتقوية إدارة المخاطر، وتعزيز الامتثال للنظم والقواعد (راجع دراسة Lukonga (قيد الإصدار)؛ وتقرير FSB 2017).

وللتكنولوجيا المالية كذلك انعكاسات على الاستقرار المالي. وينطبق ذلك أيضاً على الائتمان والسيولة ومخاطر التركيز والتشغيل فضلاً عن المخاطر المالية الكلية والمخاطر الأخرى على الاستقرار المالي، مثل مسابرة اتجاهات الدورة الاقتصادية وصيرفة الظل والنزاهة المالية. ويرغم أن هذه المخاطر ليست جديدة، فقد تزداد وطأتها مع سرعة نمو التكنولوجيا المالية، وظهور أشكال الترابط الجديدة، وزيادة الاعتماد على الخدمات التي تقدمها أطراف ثالثة واحتمال تركيزها (الحوسبة السحابية، وخدمات البيانات) خارج المحيط التنظيمي. ومن المخاطر المحتملة كذلك ظهور شركات التكنولوجيا المالية المؤثرة على النظام، والاضطرابات التي تسببها كبرى شركات التكنولوجيا (مثل أمازون وغوغل وأبل وفيسبوك) وتزايد الخطر الإلكتروني (راجع تقرير FSB 2017).

الإطار ٥-٢: التكنولوجيا المالية والتجربة الدولية

تشير تجارب بلدان مختارة في مجال التكنولوجيا المالية إلى أهمية تحقيق التوازن بين الإشراف التنظيمي من ناحية ومرونة الابتكار وضرورة إدارة الخطر الإلكتروني من ناحية أخرى. وقد تضمنت دوافع النمو القواعد التنظيمية والسياسات التي مكنت من تحقيقه، والحاضنات والمُعجَلات المخصصة، والمشاركة الوثيقة في جهود الأطراف الفاعلة في هذا القطاع (الشركات الرائدة وشركات التكنولوجيا المالية على حد سواء)، ووضوح التوجيهات، وتوافر رأس المال الأولي ورأس المال النمو (بما في ذلك الانفتاح أمام الاستثمار الأجنبي)، وجودة البنية التحتية لخدمات الإنترنت والهواتف والأجهزة المحمولة، وتوافر المواهب المحلية، وهيكل السوق، ودرجة التطور المالي.

في الولايات المتحدة، تغطي شركات التكنولوجيا المالية كل شرائح الخدمات المالية ويرتكز نموها على البنية التحتية عالية الجودة، ووفرة المواهب ورؤوس الأموال. وكان الدعم الحكومي محدوداً، وتعتبر الأطراف الفاعلة في هذا القطاع أن أحد عوامل الضعف ترجع لعدم اليقين المحيط بالقواعد التنظيمية والتي تنشأ من مزيج تعدد الجهات التنظيمية على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات. ويعاني بعض شركات الإقراض في السوق (مثل Lending Club) من أمور متعلقة بالحوكمة والضوابط الداخلية الضعيفة ومشكلات جودة الأصول. وقد تم وضع مقاييس فنية للأمن المعلوماتي تتسم بأعلى درجات التطور. ومع ذلك فقد أدى نجاح بعض الهجمات الإلكترونية إلى حدوث اختراقات في بيانات العملاء.

وشهدت المملكة المتحدة نمواً كبيراً في منصات المعاملات بين النظراء، والدفع عبر شبكة الإنترنت، ومنتجات البيانات والتحليل، والتداول في أسواق رأس المال، والتأمين. وارتكز هذا النمو على الدعم الملائم من الحكومة والهيئات التنظيمية. وفي ٢٠١٤، أطلقت هيئة مراقبة السلوكيات المالية في المملكة المتحدة برنامج "مشروع الابتكار" (Project Innovate) الذي يتضمن مركزاً للابتكار ومختبراً تنظيمياً. كذلك على البنوك أن توجه المؤسسات الصغيرة إلى جهات تقديم التمويل البديلة إذا لم تكن في حد ذاتها قادرة على تلبية احتياجات هذه المؤسسات من التمويل. ولا يزال حجم الائتمان الذي تقدمه شركات التكنولوجيا المالية صغيراً، غير أن حصة "النشر الرقمي أولاً" و"خدمات الصيرفة المحمولة فقط" (البنوك "المنافسة") والجهات البديلة التي تقدم التمويل سجلت ارتفاعاً حاداً من ٤% في ٢٠١٢ إلى ١٢% في ٢٠١٤ (تقرير Ernst and Young 2016b). وأتاحت الرقابة الاحترازية على الإقراض بين النظراء نمو الائتمان بشكل كبير من خلال منصات الإقراض بينما عملت في الوقت ذاته على احتواء المخاطر الائتمانية. واستثمرت المملكة المتحدة كذلك بشكل كبير في الأمن المعلوماتي، ولكن هجمة "واناكري" الإلكترونية مؤخراً كشفت عن مواطن ضعف في العديد من الشركات المالية وغير المالية، مما يشير إلى ضرورة مواصلة بذل الجهود الدفاعية.

وفي الصين، كانت العوامل الدافعة لنمو التكنولوجيا المالية هي سرعة نمو التجارة الإلكترونية، والزيادة السريعة في معدلات تغلغل الإنترنت والهواتف المحمولة، وعدم حصول عدد كبير من المستهلكين على خدمات كافية من المؤسسات المالية الرائدة، اقترنت بالدعم التنظيمي وسهولة الحصول على رأس المال. أما الأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين لا يحصلون على خدمات مصرفية كافية (أو لا يملكون حسابات مصرفية) فقد أفادوا بشدة من منصات الإقراض بين النظراء وشركات التجارة الإلكترونية التي تستفيد من بيانات التجار المتاحة للمستخدمين. ووُضِعَت قواعد تنظيمية احترازية وأطر لخصوصية البيانات في مواجهة التحديات التي ظهرت مؤخراً في قطاع المعاملات بين النظراء، وكذلك عمليات اختراق البيانات، ولكن القواعد التنظيمية لا تزال متراخية نسبياً. ووضعت الصين قوانين أشد بشأن الأمن المعلوماتي في أعقاب هجمة فيروس الفدية "واناكري" العالمية التي أضرت ببعض العمليات المصرفية (تقرير Ernst and Young 2016a).

وظهرت في إفريقيا جنوب الصحراء نماذج ناجحة على الاحتواء المالي الرقمي، إلى جانب المناهج التنظيمية والرقابية الجديدة. وتشمل بعض الأمثلة نموذج "M-Pesa" في كينيا، الذي نشر تكنولوجيا الهواتف المحمولة ليغطي ٨٠% من الأسر في غضون أربع سنوات (تقرير World Bank 2016). كذلك اعتمد البنك المركزي في كينيا منهجاً يقوم على الوظائف (وليس المؤسسات) في التنظيم يسمح للبنوك والشركات غير المالية (بما فيها مشغلي شبكات الهواتف المحمولة) بتقديم الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة. ونجحت بلدان غرب إفريقيا في نشر استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات المالية العابرة للحدود، بما في ذلك تحويلات العاملين في الخارج.

Asian Development Bank (ADB). 2014. “Making Mobile Financial Services Work for Central and West Asian Countries”, Technical Assistance Consultant Report, Manilla. <https://www.adb.org/projects/documents/making-mobile-financial-services-work-cwa-tacr>.

British Private Equity and Venture Capital Association (BVCA) 2013. “Guide to Private Equity & Venture Capital in the Middle East & Africa.” London. <https://www.bvca.co.uk/Portals/0/library/documents/ME-Africa%20Guide-Sept13-web.pdf>.

Erbenova, M., Y. Liu, N. Kyriakos-Saad, A. López-Mejía, G. Gasha, E. Mathias, M. Norat, F. Fernando, and Y. Almeida, 2016. “Recent Trends in Correspondent Banking Relations: A Case for Policy Action.” IMF Staff Discussion Note 16/16, International Monetary Fund, Washington, DC.

Ernst and Young. 2016a. “The Rise of FinTech in China: Redefining Financial Services.” London. www.ey.com/.../ey-the-rise-of-fintech-in-china/.../ey-the-rise-of-fintech-in-china.pdf

_____. 2016b. “UK Fintech on the Cutting Edge: An Evaluation of the International Fintech Sector.” Commissioned by HM Treasury. London. www.ey.com/Publication/...FinTech-On.../EY-UK-FinTech-On-the-cutting-edge.pdf

Financial Stability Board (FSB). 2017. “Financial Stability Implications from Fintech: Supervisory and Regulatory Issues That Merit Authorities Attention.” Basel. www.fsb.org/wp-content/uploads/R270617.pdf

GSMA Intelligence. 2016. “The Mobile Economy Middle East and North Africa 2016”. London. <https://www.gsma.com/mobileeconomy/mena>.

He, D., R. Leckow, V. Haksar, T. Mancini-Griffoli, N. Jenkinson, M. Kashima, T. Khiaonarong, C. Rochon, and H. Tourpe. 2017. “Fintech and Financial Services: Initial Considerations.” IMF Staff Discussion Note 17/05, International Monetary Fund, Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF). 2017. “Recent Trends in Correspondent Banking Relationships—Further Considerations”. Washington, DC.

International Telecommunication Union (ITU). 2017. Global Cybersecurity Index. Geneva: ITU. https://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/str/D-STR-GCI.01-2017-PDF-E.pdf

KPMG. 2017. “The Pulse of Fintech, Q2 2017.” KPMG International, Zurich. <https://home.kpmg.com/xx/en/home/insights/2017/07/the-pulse-of-fintech-q2-2017.html>.

Lukonga, I. Forthcoming. “Fintech, Inclusive Growth, and Cyber Risks: A Focus on the MENA and CCA.” IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.

Lukonga I, N. Mwase and M. Souisi. 2016. “Oil Prices, Macro Financial Linkages and Financial Stability Risks in the MENA and CCA”. Unpublished, International Monetary Fund, Washington, DC.

Lukonga, I., S. Naceur, G. Hadjian, and A. Al-Hassan. 2014. “Access to Finance for Small and Medium-Sized Enterprises in the MENAP and CCA Regions. *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia*. Washington, DC: International Monetary Fund, October.

Symantec. 2017. “2017 Internet Security Threat Report.” Vol. 22. Mountain View, CA.
<https://www.symantec.com/security-center/threat-report>.

WAMDA. 2016. “State of Fintech in MENA: Unbundling the Financial Services Industry.”
<https://www.wamda.com/research/fintech-mena-unbundling-financial-services-industry>.

World Bank. 2014. Global Survey on Consumer Protection and Financial Literacy. Oversight Frameworks and Practices in 114 Economies. Washington, DC: World Bank.

_____. 2017a. “World Development Report. Reaping the Digital Dividends.” Washington, DC.

_____. 2017b. “Doing Business 2017: Equal Opportunity for All.” Washington, DC.